

أبواب الزكاة

عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

١ - باب ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

في منع الزكاة من التشديد

٦١٢ - حدثنا هناد بن السري أخبرنا أبو معاوية عن الأعمش عن معمر بن سويد عن أبي ذر قال : جئت إلى رسول الله صلى الله

أبواب الزكاة

هي الركن الثالث من الأركان التي بنى الإسلام عليها . قال ابن العربي في عارضة الأحوذى : تطلق الزكاة على الصدقة الواجبة والمندوبة والنفقة والحق والعفو ، وتعريفها في الشرع : إعطاء جزء من النصاب الحولى إلى فقير ونحوه غير هاشمى ولا مطلبى ، ثم لها ركن وهو الإخلاص . وشرط وهو السبب وهو ملك النصاب الحولى ، وشرط من تجب عليه وهو العقل والبلوغ والحرية ، ولها حكم وهو سقوط الواجب في الدنيا ، وحصول الثواب في الآخرة ، وحكمة وهي التطهير من الأدناس ورفع الدرجة واسترقاق الأحرار انتهى . قال الحافظ في الفتح : هو جيد لكن في شرط من تجب عليه اختلاف انتهى .

باب ما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم

في منع الزكاة من التشديد

قوله : (عن معمر بن سويد) ، الأسدي الكوفي يكنى بأبي أمية ثقة من الثانية عاش مائة وعشرين سنة (عن أبي ذر) هو أبو ذر الغفارى الصحابى المشهور (١٦ - تحفة الأحوذى - ٣)

عليه وسلم وهو جالسٌ في ظلِّ الكعبةِ ، قال : فَرَأَيْتُ مُقْبِلًا فَقَالَ : هُمُ
 الْأَخْسَرُونَ وَرَبُّ الْكَعْبَةِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، قال : فَقُلْتُ مَا لِي لَعَلَّهُ أَنْزَلَ
 فِي شَيْءٍ ، قال : قُلْتُ : مَنْ هُمُ فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي ؟ فقال رسولُ الله
 صلى الله عليه وسلم : هُمُ الْأَكْثَرُونَ إِلَّا مَنْ قَالَ هَكَذَا وَهَكَذَا ، فَحَنَّا
 بَيْنَ يَدَيْهِ وَعَنْ يَمِينِهِ وَعَنْ شِمَالِهِ ، ثم قال : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَا يَمُوتُ
 رَجُلٌ فَيَدْعُ إِبْلًا أَوْ بَقْرًا لَمْ يُؤَدِّ زَكَاتَهَا إِلَّا جَاءَتْهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْظَمُ

رضي الله عنه اسمه جندب بن جنادة على الأصح وهو من أعلام الصحابة وزهادهم
 أسلم قديماً بمكة يقال كان خامساً في الاسلام ، ثم انصرف إلى قومه فأقام عندهم
 إلى أن قدم المدينة على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الحندق ، ثم سكن الربرة إلى
 أن مات سنة اثنتين وثلاثين في خلافة عثمان رضي الله عنه . قال الذهبي : كان
 يوازي ابن مسعود في العلم وكان رزقه أربعمائة دينار ولا يدخر مالا .

قوله : (هم الأخسرون) هم ضمير عن غير مذكور لكن يأتي تفسيره وهو
 قوله هم الأكثرون الخ (ورب الكعبة) الواو للقسمة (قال فقلت) أي في نفسي
 (فذاك أي وأمي) بفتح الفاء لأنه ماض خبر بمعنى الدعاء ، ويحتمل كسر الفاء
 والقصر لكثرة الاستعمال ، أي يفديك أي وأمي وهما أعز الأشياء عندي ، قاله
 القاري . وقال العراقي : الرواية المشهورة بفتح الفاء والقصر على أنها جملة فعلية ،
 وروى بكسر الفاء والمسد على الجملة الإسمية انتهى (هم الأكثرون) ، وفي رواية
 الشيخين هم الأكثرون أموالاً أي الأخسرون مالا ، هم الأكثرون مالا (إلا من قال
 هكذا وهكذا وهكذا) أي إلا من أشار بيده من بين يديه وعن يمينه وعن
 شماله . قال الطيبي : يقال قال بيده أي أشار ، وقال بيده أي أخذ ، وقال برجله
 أي ضرب ، وقال بالماء على يده أي صبه ، وقال بشوبه أي رفعه (حننا بين يديه
 وعن يمينه وعن شماله) أي أعطى في وجوه الخير ، قال في القاموس : الحنى كالحرمي
 مارفعت به يدك ، وحشوت له أعطيته يسيراً (فيدع) أي يترك (إبلًا وبقرًا)

مَا كَانَتْ وَأَسْمَنَهُ تَطَوُّهُ بِأَخْفَانِهَا وَتَنْطِجُهُ بِقُرُونِهَا كُلَّمَا نَفَدَتْ أُخْرَاهَا
عَادَتْ عَلَيْهِ أَوْلَاهَا حَتَّى يَقْضَى بَيْنَ النَّاسِ .

وفي الباب عن أبي هريرة مثله . وعن علي بن أبي طالب قال :
« لَعْنُ مَا نَعِيَ الصَّدَقَةَ » وقبيصة بن هلب عن أبيه ، وجابر بن عبد الله
وعبد الله بن مسعود .

قال أبو عيسى : حديث أبي ذر حديث حسن صحيح .

أو للتقسيم (أعظم ما كانت) بالنصب حال وما مصدرية (وأسمنه) أى أسمن
ما كانت (تطؤه بأخفانها) أى تدوسه بأرجلها ، وهذا راجع للإبل ، لأن الخف
مخصوص بها كما أن الظلف مخصوص بالبقرة والغنم والظباء ، والحافر يختص
بالفرس والبغل والحمار ، والقدم للآدمى قاله السيوطى (وتنطجه) أى تضربه ،
والمشهور فى الرواية بكسر الطاء قاله السيوطى (بقرونها) راجع للبقرة (كلما
نفدت) روى بكسر الفاء مع الدال المهملة من النفاذ وبفتحها والذال المعجمة
من النفوذ قاله السيوطى . قوله (وفى الباب عن أبي هريرة مثله) أخرجه البخارى
ومسلم (وعن علي بن أبي طالب قال : لعن مانع الزكاة) أخرجه سعيد بن منصور
والبيهقى والخطيب فى تاريخه وابن النجار ، وفيه محمد بن سعيد البورق كذاب
يضع الحديث ، كذا فى شرح سراج أحمد السندى (وقبيصة بن هلب عن أبيه)
أى هلب الطائى قيل إنه بضم الهاء وإسكان اللام وآخره باء موحدة ، وقيل بفتح
الهاء وكسر اللام وتشديد الباء ، قال ابن الجوزى وهو الصواب كذا فى قوت
المغنى (وجابر بن عبد الله) أخرجه مسلم (وعبد الله بن مسعود) أخرجه
ابن ماجه والنسائى بإسناد صحيح وابن خزيمة فى صحيحه .

قوله : (حديث أبي ذر حديث حسن صحيح) وأخرجه البخارى ومسلم

واسمُ أبي ذرٍّ جُنْدَبُ بنُ السَّكَنِ . ويقالُ ابنُ جُنَادَةَ .

٦١٣ — حدثنا عبدُ اللهِ بنُ مُنِيرٍ عن عُبيدِ اللهِ بنِ موسى عن سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ عن حَكِيمِ بنِ الدَّيْلَمِ عن الضَّحَّاكِ بنِ مُرَاحِمٍ قال : « الأَكْثَرُونَ أَصْحَابُ عَشْرَةِ آلَافٍ » .

(واسم أبي ذر جندب بن السكن ويقال ابن جنادة) بضم الجيم وخفة النون وإهمال الدال ، قال العراقي : ماصدر به قول مرجوح وجعله ابن حبان وهما ، والصحيح الذي صححه المتقدمون والمتأخرون الثاني .

قوله : (حدثنا عبد الله بن منير) بنون آخره مهملة مصغراً المروزي أبو عبد الرحمن الزاهد الحافظ الجوال ، روى عن النضر بن شميل ووهب بن جرير وخلق : وعنه البخاري وقال لم أر مثله والترمذي والنسائي ووثقه ، مات سنة إحدى وأربعين ومائتين كذا في الخلاصة ، وقد ضبط الحافظ في التقريب لفظ منير بضم الميم وكسر النون وكذا ضبطه في الفتح في باب الغسل في الخضب (عن حكيم بن الديلم) المدائني صدوق (عن الضحاك بن مزاحم) الهلالي مولا مخراساني يكنى أبا القاسم عن أبي هريرة وابن عباس وغيرهما ، قال سعيد بن جبيرة لم يلق ابن عباس ، ووثقه أحمد وابن معين وأبو زرعة ، وقال ابن حبان : في جميع ما روى نظر ، إنما اشتهر بالتفسير مات سنة خمس ومائة كذا في الخلاصة ، وقال في التقريب : صدوق كثير الإرسال (قال الأكثرون أصحاب عشرة آلاف) قال القاضي أبو بكر ابن العربي : يعني درهما ، وإنما جعله حد الكثرة لأنه قيمة النفس المؤمنة وما دونه في حد القلة وهو فقه بالغ ، وقد روى عن غيره وإني لأستعجه قولاً وأصوبه رأياً انتهى كلامه . وفي حاشية النسخة الاحمدية هذا التفسير من الضحاك لحديث آخر هو قوله صلى الله عليه وسلم : من قرأ ألف آية كتب من المكثرين المقنطرين ، وفسر المكثرين بأصحاب عشرة آلاف درهم ، وأورد الترمذي هذا التفسير هنا لمناسبة ضعيفة انتهى ما في الحاشية .

٢ - بابُ

ما جاء إذا أديت الزكاة فقد قضيت ما عليك

٦١٤ - حدثنا عمر بن حفص الشيباني أخبرنا عبد الله بن وهب أخبرنا عمرو بن الحارث عن دراج عن ابن حجية عن أبي هريرة أن النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا أديت زكاة مالك فقد قضيت ما عليك » .

قلت : لم أقف على من أخرج هذا الحديث بهذا اللفظ وبتفسير الضحاك هذا والله تعالى أعلم ، وقد أخرج ابن جرير عن الضحاك في قوله القناطير المقنطرة ، يعنى المال الكثير من الذهب والفضة ، ذكره السيوطى فى الدر المنثور .

باب ما جاء إذا أديت الزكاة فقد قضيت ما عليك

قوله : (عن دراج) بتثقيل الراء وآخره جيم ابن سميان أبى السمع ، قيل اسمه عبد الرحمن ودراج لقبه ، وثقه ابن معين وضعفه الدارقطنى ، قال أبو داود : حديثه مستقيم إلا عن أبى الهيثم (عن ابن حجية) بضم الحاء وفتح الجيم مضراً اسمه عبد الرحمن ثقة وهو ابن حجية الأكبر .

قوله : (إذا أديت) أى أعطيت (زكاة مالك) الذى وجبت عليك فيه زكاة (فقد قضيت) أى أديت (ما عليك) من الحق الواجب فيه ولا تطالب بإخراج شيء آخر منه . قال أبو الطيب السندى فى شرح الترمذى : قوله ما عليك أى من حقوق المال ، وهذا يقتضى أنه ليس عليه واجب مالى غير الزكاة ، وباقى الصدقات كلها تطوع وهو يشكل بصدقة الفطر والنفقات الواجبة ، إلا أن يقال الكلام فى حقوق المال وليس شيء من هذه الأشياء من حقوق المال بمعنى أنه يوجبه المال بل يوجبه أسباب آخر ، كالفطر والقرابة والزوجية وغير ذلك انتهى .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب ، وقد روى عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير وجه أنه ذكر الزكاة ، فقال رجل : يا رسول الله هل علي غيرها ؟ فقال لا إلا أن تطوع .

وابن حنبل هو عبد الرحمن بن حنبل البصري .

٦١٥ — حدثنا محمد بن إسماعيل حدثنا علي بن عبد الحميد

الكوفي أخبرنا سليمان بن المغيرة عن ثابت عن أنس قال : « كُنَّا نَتَمَنَّى أَنْ يَبْتَدِيَ الْأَعْرَابِيُّ الْعَاقِلُ فَيَسْأَلَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ

قوله : (هذا حديث حسن غريب) وأخرجه ابن ماجه والحاكم في الزكاة . وقال الحاكم صحيح كذا في شرح الجامع الصغير للناوي . وقال الحافظ في الفتح بعد نقل تحسين الترمذي وصححه الحاكم وهو على شرط ابن حبان ، وعن أم سلمة عند الحاكم وصححه ابن القطان أيضاً وأخرجه أبو داود ، وقال ابن عبد البر في مسنده مقال ، وذكر شيخنا يعني الحافظ العراقي في شرح الترمذي : إن مسنده جيد ، قال الحافظ وفي الباب عن جابر أخرجه الحاكم بلفظ : إذا أدت زكاة مالك فقد أذهبت عنك شره ، ورجح أبو زرعة والبيهقي وغيرهما وقفه كما عند البزار انتهى . قوله : (حدثنا محمد بن إسماعيل) هو الإمام البخاري رحمه الله صرح به الحافظ كما ستقف (حدثنا علي بن عبد الحميد الكوفي) المعنى كوفي ثقة وكان ضريراً من العاشرة أخبرنا (سليمان بن المغيرة) القيسي مولاهم البصري أبو سعيد ثقة أخرجه له البخاري مقروناً وتعليقاً من السابعة (عن ثابت) هو ابن أسلم البناني البصري ثقة عابد من الرابعة .

قوله : (يبتدي) أي بالسؤال (الأعرابي العاقل) روى بالعين المهملة والقاف وهو المشهور وبالعين المعجمة والفاء والمراد به هنا الذي لم يبلغه النهي عن السؤال . كذا في قوت المعتز . قال الحافظ في الفتح : وقع في رواية موسى

وَنَحْنُ عِنْدَهُ ، فَبَيِّنَا نَحْنُ كَذَلِكَ إِذْ أَتَاهُ أَعْرَابِيٌّ فَجَثَا بَيْنَ يَدَيْ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ إِنَّ رَسُولَكَ أَتَانَا فَرَعَمَ لَنَا أَنَّكَ
تَزْعُمُ أَنَّ اللَّهَ أَرْسَلَكَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : نَعَمْ ، قَالَ :
فَبِالَّذِي رَفَعَ السَّمَاءَ ، وَبَسَطَ الْأَرْضَ ، وَنَصَبَ الْجِبَالَ اللَّهُ أَرْسَلَكَ ؟
فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : نَعَمْ ، قَالَ : فَإِنَّ رَسُولَكَ زَعَمَ لَنَا أَنَّكَ
تَزْعُمُ أَنَّ عَلَيْنَا خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : نَعَمْ ، قَالَ : فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ اللَّهُ أَمْرَكَ بِهَذَا ؟ قَالَ : فَإِنَّ
رَسُولَكَ زَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ عَلَيْنَا صَوْمَ شَهْرٍ فِي السَّنَةِ فَقَالَ النَّبِيُّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : صَدَقَ ، قَالَ : فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ اللَّهُ أَمْرَكَ بِهَذَا ؟
فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : نَعَمْ ، قَالَ : فَإِنَّ رَسُولَكَ زَعَمَ لَنَا
أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ عَلَيْنَا فِي أَمْوَالِنَا الزَّكَاةَ فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :

ابن إسماعيل في أول هذا الحديث عن أنس قال : نهينا في القرآن أن نسأل النبي
صلى الله عليه وسلم ، فكان يعجبنا أن يجيء الرجل من أهل البادية العاقل فيسأله
ونحن نسمع ، فجاء رجل ، وكان أنساً أشار إلى آية المائدة ، قال : وتمنوه عاقلاً
ليكون عارفاً بما يسأل عنه (فبينما نحن كذلك) أى على هذه الحالة وهى حالة
التننى (إذ أتاه أعرابي) اسمه ضمام ابن ثعلبة (لجننا) أى جلس على ركبته (فزعم
لنا) أى فقال لنا ، والزعم كما يطلق على القول الذى لا يوثق به كذلك يطلق على
القول المحقق أيضاً كما نقله أبو عمرو الزاهدى فى شرح فصيح شيخه ثعلب ،
وأكثر سيديويه من قوله زعم الخليل فى مقام الاحتجاج ؤاله الحافظ ، والمراد به
ههنا هو الأخير (إنك تزعم) أى تقول ،

قوله : (فبالذى رفع السماء) أى أقسمك بالذى رفع السماء (الله) بمد

صَدَقَ ، قَالَ : فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ اللَّهُ أَمْرَكَ بِهَذَا ؟ قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : نَعَمْ ، قَالَ : إِنَّ رَسُولَكَ زَعَمَ لَنَا أَنَّكَ تَزْعُمُ أَنَّ عَلَيْنَا الْحُجَّ إِلَى بَيْتِ اللَّهِ مَنْ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : نَعَمْ ، قَالَ : فَبِالَّذِي أَرْسَلَكَ اللَّهُ أَمْرَكَ بِهَذَا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، فَقَالَ : وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ لَا أَدْعُ مِنْهُنَّ شَيْئًا وَلَا أَجَاوِزُهُنَّ ، ثُمَّ وَثَبَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : إِنَّ صَدَقَ الْأَعْرَابِيُّ دَخَلَ الْجَنَّةَ .

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسنٌ غريبٌ من هذا الوجه . وقد رَوَى مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

الهمزة للاستفهام كما في قوله تعالى (أَلَمْ أَذِّنْ لَكُمْ) (لا أدع) أى لا أترك (ولا أجاوزهن) أى إلى غيرهن ؛ يعنى لا أزيد عليهن باعتماد الافتراض ، وفي رواية مسلم : والذي بعثك بالحق لا أزيد عليهن ولا أتقص (ثم وثب) أى قام بسرعة .

قوله : (هذا حديث حسن غريب) من هذا الوجه ذكر الإمام البخارى في صحيحه هذا الحديث معلقاً فقال بعد روايته حديث أنس بإسناده ما لفظه : رواه موسى وعلى بن عبد الحميد عن سليمان عن ثابت عن أنس عن النبي صلى الله عليه وسلم بهذا انتهى . قال الحافظ في الفتح موسى هو ابن إسماعيل التبوذكى وحديثه موصول عند أبي عوانه في صحيحه وعند ابن مندة في الايمان ، وإنما علقه البخارى لأنه لم يحتاج بشيخه سليمان بن المغيرة ، قال : وحديث على بن عبد الحميد موصول عند الترمذى ، أخرجه عن البخارى عنه ، وكذا أخرجه الدارمى عن على بن عبد الحميد وليس له في البخارى سوى هذا الموضع المعلق انتهى .

قوله : (وروى من غير هذا الوجه عن أنس الخ) رواه البخارى ومسلم

سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ يَقُولُ : قَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْحَدِيثِ أَنَّ الْقِرَاءَةَ عَلَى الْعَالَمِ وَالْعَرْضَ عَلَيْهِ جَائِزٌ مِثْلُ السَّمَاعِ . وَاحْتِجَّ بَأَنَّ الْأَعْرَافَ عَرَضَ عَلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَقَرَّ بِهِ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

٣ - باب ما جاء في زكاة الذهب والورق

٦١٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ أَخْبَرَنَا أَبُو عَوَّانَةَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : قَالَ

وغيرهما (قال بعض أهل الحديث فقه هذا الحديث) أى الحكم المستنبط منه ، والمراد ببعض أهل الحديث أبو سعيد الحداد أخرجه البيهقي من طريق ابن خزيمة قال سمعت محمد بن إسماعيل البخاري يقول : قال أبو سعيد الحداد : عندي خبر عن النبي صلى الله عليه وسلم في القراءة على العالم ، فقليل له فقام قصة ضمام بن ثعلبة قال الله أمرك بهذا ، قال : نعم ، كذا في فتح الباري (أن القراءة على العالم والعرض عليه جائز مثل السماع) أى القراءة على الشيخ جائز كما يجوز السماع من لفظ الشيخ ، وكان يقول بعض المتشددین من أهل العراق : إن القراءة على الشيخ لا تجوز ثم انقرض الخلاف فيه واستقر الأمر على جوازه ، وأختلف في أن أيهما أرفع رتبة ، والمشهور الذي عليه الجمهور أن السماع من لفظ الشيخ أرفع رتبة من القراءة عليه ما لم يعرض عارض يصير القراءة عليه أولى ، ومن ثم كان السماع من لفظه في إملاء أرفع الدرجات لما يلزم منه من تحرز الشيخ والطالب كذا في الفتح .

باب ما جاء في زكاة الذهب والورق

أى الفضة ، يقال ورق بفتح الواو وكسرها وبكسر الراء وسكونها .

قوله : (عن عاصم بن ضمرة) السلولى الكوفى ، قال في التقريب صدوق ، وقال في الخلاصة وثقه ابن المدينى وابن معين وتكلم فيه غيرهما .

رسول الله صلى الله عليه وسلم « قَدْ عَفَوْتُ عَنْ صَدَقَةِ الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ
فَهَاتُوا صَدَقَةَ الرِّقَّةِ مِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ دِرْهَمًا دِرْهَمٌ . وَلَيْسَ لِي فِي تِسْعِينَ
وَمِائَةِ شَيْءٍ » فَإِذَا بَلَغَتْ مِائَتِينَ فَفِيهَا خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ .

وفى الباب عن أبي بكر الصديق وعمر بن حزم .

قال أبو عيسى : رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الْأَعْمَشُ وَأَبُو عَوَانَةَ وَغَيْرُهُمَا
عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنْ عَاصِمِ بْنِ ضَمْرَةَ عَنْ عَلِيٍّ . وَرَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ

قوله : (قد عفوت عن صدقة الخيل والرقيق) أى إذا لم يكونا للتجارة ،
وفى الخيل السائمة اختلاف وسيجيء بيانه وتحقيق الحق فيه فى باب ما جاء ليس
فى الخيل والرقيق صدقة . قال الطيبي : قوله « عفوت » مشعر بسبق ذنب عن
إمساك المال عن الإنفاق أى تركت وجاوزت عن أخذ زكاتها مشيراً إلى أن
الأصل فى كل مال أن تؤخذ منه الزكاة (فهاتوا صدقة الرقة) أى زكاة الفضة ،
والرقة بكسر الراء وتخفيف القاف أى الدراهم المضروبة أصله ورق وهو الفضة
حذف منه الواو وعوض عنها التاء كما فى عدة ودية ، قاله القارى فى المرقاة ، وقال
الحافظ فى الفتح : الرقة الفضة الخالصة سواء كانت مضروبة أو غير مضروبة
(وليس لى فى تسعين ومائة شيء) إنما ذكر التسعين لأنه آخر عقد قبل المائة ،
والحساب إذا جاوز الأحاد كان تركيبه بالعقود كالعشرات والمئين والألوف ،
فذكر التسعين ليدل على أن لا صدقة فيما نقص عن المائتين ، ويدل عليه قوله (فإذا
بلغت) أى الرقة (مائتين ففيها خمسة دراهم) أى الواجب فيها خمسة دراهم بعد
حولان الحول .

قوله : (وفى الباب عن أبي بكر الصديق وعمر بن حزم) أما حديث الصديق
فأخرجه البخارى وأحمد ، وأما حديث عمر بن حزم فأخرجه الطبرانى والحاكم
والبيهقى .

وابنُ عُيَيْنَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْحَارِثِ عَنْ عَلِيٍّ . قَالَ :
وَسَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ فَقَالَ كِلَاهُمَا عِنْدِي صَحِيحٌ عَنْ
أَبِي إِسْحَاقَ ، يُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ عَنْهُمَا جَمِيعاً .

٤ - بابُ ما جاء في زكاة الإبل والغنم

٦١٧ - حدثنا زيادُ بنُ أيوبَ البغداديُّ وإبراهيمُ بنُ عبدِ الله
الهرَوِيُّ ومحمدُ بنُ كاملِ المروزيُّ - المعنى واحدٌ - قالوا : أخبرنا عبادُ
ابنِ العوامِ عن سُفيانِ بنِ حسينٍ عن الزُّهريِّ عن سالمٍ عن أبيهِ أنَّ

قوله : (يحتمل أن يكون) أن هذا الحديث (عنهما جميعاً) أي عن عاصم
بنِ ضمرة والحارث كليهما فروى أبو إسحاق عنهما ، قال الحافظ في الفتح بعد ذكر
حديث علي هذا . أخرجه أبو داود وغيره وإسناده حسن انتهى .

باب ما جاء في زكاة الإبل والغنم

قوله : (حدثنا زياد بن أيوب البغدادي) الطوسي الأصل أبو هاشم
يلقب دلويه وكان يغضب منها ولقبه أحمد شعبة الصغير ثقة حافظ ، وروى عنه
البخاري وأبو داود والترمذي والنسائي (وإبراهيم بن عبد الله الهروي) أبو
عبد الله نزيل بغداد ، قال الدارقطني ثقة ثبت ، وضعفه أبو داود وغيره لوقفه
في القرآن (ومحمد بن كامل المروزي) ثقة من صفار العاشرة (المعنى واحد) أي
ألفاظهم مختلفة والمعنى واحد (أخبرنا عباد بن العوام) بن عمر الكلابي مولاهم
أبو سهل الواسطي ثقة من الثامنة (عن سفيان بن حسين) الواسطي ثقة في غير
الزهرى بإتفاقهم كذا في التقريب ، وقال في الميزان : قال عثمان بن سعيد : سألت
يحيى عنه فقال ثقة وهو ضعيف الحديث عن الزهرى ، وقال ابن عدى : سمعت
أبا يعلى يقول : قيل لابن معين حدث سفيان بن حسين عن الزهرى عن سالم عن

رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَتَبَ كِتَابَ الصَّدَقَةِ فَلَمْ يُخْرِجْهُ إِلَى
 عَمَّالِهِ حَتَّى قُبِضَ فَقَرَّنَهُ بِسَيْفِهِ ، فَلَمَّا قُبِضَ عَمِلَ بِهِ أَبُو بَكْرٍ حَتَّى قُبِضَ ،
 وَعُمِرَ حَتَّى قُبِضَ ، وَكَانَ فِيهِ « فِي خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ شَاةٌ ، وَفِي عَشْرِ شَاتَانِ ،
 وَفِي خَمْسِ عَشْرَةَ ثَلَاثُ شِيَاهٍ ، وَفِي عِشْرِينَ أَرْبَعُ شِيَاهٍ ، وَفِي خَمْسِ
 وَعِشْرِينَ بِنْتُ مُحَاضٍ إِلَى خَمْسٍ وَثَلَاثِينَ ، فَإِذَا زَادَتْ فَنِيهَا بِنْتُ
 لَبُونٍ إِلَى خَمْسٍ وَأَرْبَعِينَ ، فَإِذَا زَادَتْ فَنِيهَا حِقَّةٌ إِلَى سِتِّينَ ، فَإِذَا

أَبِيهِ فِي الصَّدَقَاتِ فَقَالَ لَمْ يَتَابِعْهُ عَلَيْهِ أَحَدٌ لَيْسَ يَصِحُّ انْتَهَى . قلت : بل تابعه عليه
 سليمان بن كثير كما ستقف عليه في كلام المنذرى .

قوله : (فقرنه بسيفه) أى كتب كتاب الصدقة فقرنه بسيفه لارادة أن يخرج
 إلى عماله فلم يخرج به حتى قبض ، ففي العبارة تقديم وتأخير ، قال أبو الطيب السندى :
 وفيه إشارة إلى أن من منع ما في هذا يقاتل بالسيف ، وقد وقع المنع والقتال في
 خلافة الصديق رضى الله تعالى عنه وثباته على القتال مع مدافعة الصحابة أو لا يشير
 إلى أنه فهم الإشارة ، قال هذا من فوائد بعض المشايخ انتهى (وكان فيه) أى
 في كتاب الصدقة (ثلاث شياه) جمع شاة (وفي خمس وعشرين بنت مخاض إلى
 خمس و ثلاثين) استدلل به على أنه لا يجب فيما بين العدد شىء غير بنت مخاض خلافاً
 لمن قال كالحنفية تستأنف الفريضة فيجب في كل خمس من الإبل شاة مضافة إلى
 بنت المخاض قاله الحافظ في الفتح . قلت : لعله أراد بالحنفية بعضهم ، وإلا ففي
 الهداية وشرح الوقاية وغيرهما من كتب الفقه الحنفى المعتبرة مصرح بخلافه موافقاً
 لما في الحديث . وبنت مخاض بفتح الميم والمعجمة الخفيفة وآخره معجمة ، هى التى
 أتى عليها حول ودخلت في الثمان وحملت أمها ، والماخض الحامل أى دخل وقتها
 وإن لم تحل (ففيها بنت لبون) بفتح اللام هى التى تمت لها ستان ودخلت في الثالثة
 سميت بها لأن أمها تكون لبوناً أى ذات ابن ترضع به أخرى غالباً (ففيها حقة)
 بكسر الحاء وتشديد القاف هى التى أتت عليها ثلاث سنين ودخلت في الرابعة سميت

زَادَتْ فَنِيهَا جَذْعَةٌ إِلَى خَمْسٍ وَسَبْعِينَ ، فَإِذَا زَادَتْ فَنِيهَا ابْنَتَا لَبُونٍ
إِلَى تِسْعِينَ ، فَإِذَا زَادَتْ فَنِيهَا حَقَّتَانِ إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ ، فَإِذَا زَادَتْ
عَلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ فَنِي كُلِّ خَمْسِينَ حَقَّةٌ ، وَفِي كُلِّ أَرْبَعِينَ ابْنَةُ لَبُونٍ ،
وَفِي الشَّاءِ فِي كُلِّ أَرْبَعِينَ شَاةٌ شَاةٌ إِلَى عَشْرِينَ وَمِائَةٍ ، فَإِذَا زَادَتْ فَشَاتَانِ
إِلَى مِائَتَيْنِ ، فَإِذَا زَادَتْ فَثَلَاثُ شِيَاءٍ إِلَى ثَلَاثِمِائَةٍ شَاةٌ فَإِذَا زَادَتْ عَلَى
ثَلَاثِمِائَةٍ شَاةٌ فَنِي كُلِّ مِائَةٍ شَاةٌ شَاةٌ ، ثُمَّ لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ حَتَّى تَبْلُغَ
أَرْبَعَمِائَةٍ وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ مُتَفَرِّقٍ وَلَا يَفْرَقُ بَيْنَ مُجْتَمِعٍ مَخَافَةَ الصَّدَقَةِ .

بها لأنها استحققت أن تتركب وتحمل ويطرقها الجبل (ففيها جذعة) بفتح الجيم
والذال المعجمة هي التي أنت عليها أربع سنين ودخلت في الخامسة سميت بها لأنها
تجذع أى تقلع أسنان اللبن (فإذا زادت على عشرين ومائة ففي كل خمسين حقة
وفي كل أربعين ابنة لبون) فواجب مائة وثلاثين بنتا لبون وحقة ، وواجب
مائة وأربعين بنت لبون وحقتان وهكذا . قال في المرقاة : قال القاضى : دل
الحديث على استقرار الحساب بعد ما جاوز العدد المذكور يعنى أنه إذا زاد الإبل على
مائة وعشرين لم تستأنف الفريضة . وهو مذهب أكثر أهل العلم ، وقال النخعي
والثوري وأبو حنيفة : تستأنف فإذا زادت على المائة والعشرين خمس لزم حقتان
وشاة ، وهكذا إلى بنت مخاض وبنت لبون على الترتيب السابق انتهى (وفي الشاء
في كل أربعين شاة شاة) قال أبو الطيب السندى : المراد عموم الحكم لكل أربعين
شاة بالنظر إلى الأشخاص أى في أربعين شاة شاة كائنة لمن كان ، وأما بالنظر
إلى شخص واحد ففي أربعين شاة ، ولا شىء بعد ذلك حتى تريد على عشرين ومائة
انتهى (ولا يجمع بين متفرق ولا يفرق بين مجتمع مخافة الصدقة) بالنصب على
أنه مفعول لأجله والفعلان على بناء المفعول ، وفي رواية البخارى خشية الصدقة .
قال الحافظ في الفتح : قال مالك في الموطأ : معنى هذا الحديث أن يكون النفر
الثلاثة لكل واحد منهم أربعون شاة وجبت فيه الزكاة فيجمعونها حتى لا تجب
عليهم كلهم فيها إلا شاة واحدة ، أو يكون للخليطين مائتا شاة وشاتان فيكون

وَمَا كَانَ مِنْ خَلِيطَيْنِ فَإِنَّهُمَا يَتَرَا جَمَانٍ بِالسَّوِيَّةِ ، وَلَا يُؤْخَذُ فِي الصَّدَقَةِ
هَرَمَةً وَلَا ذَاتُ عَيْبٍ .

وقال الزُّهْرِيُّ : إِذَا جَاءَ الْمُصَدِّقُ قَسَمَ الشَّاءَ أَثْلَاثًا : ثُلُثُ خِيَارٍ ،

عليهما فيها ثلاث شياه فيفرقونها حتى لا يكون على كل واحد إلا شاة واحدة .
وقال الشافعي : هو خطاب لرب المال من جهة ، وللساعي من جهة ، فأمر كل واحد
منهم أن لا يحدث شيئاً من الجمع والتفريق خشية الصدقة ، فرب المال يخشى أن
تكثر الصدقة فيجمع أو يفرق لتقل ، والساعي يخشى أن تقل الصدقة فيجمع
أو يفرق لتكثر ، فمعنى قوله « خشية الصدقة » ، أى خشية أن تكثر الصدقة
أو خشية أن تقل الصدقة ، فلما كان محتملاً للأمرين ، لم يكن الحمل على أحدهما بأولى
من الآخر ، فحمل عليهما معاً ، لكن الذى يظهر أن حمله على المالك أظهر . والله أعلم
انتهى . (وما كان من خليطين فإنهما يتراجمان بالسوية) يريد أن المصدق
إذا أخذ من أحد الخليطين ما وجب أو بعضه من مال أحدهما ، فإنه يرجع المخالط
الذى أخذ منه الواجب أو بعضه بقدر حصته الذى خالطه من مجموع المالكين مثلاً
فى المثل كالثمار أو الحبوب ، وقيمتها فى المقوم كالإبل والبقر والغنم ، فلو كان
لسكك منهما عشرون شاة رجع الخليط على خليطه بقيمة نصف شاة لا بنصف شاة
لأنها غير مثلية ، ولو كان لأحدهما مائة وللآخر مائة ، فأخذ الساعي الشاتين
الواجبتين من صاحب المائة رجع بثلاث قيمتها أو من صاحب الخمسين ، رجع
بثلاثي قيمتهما ، أو من كل واحد شاة رجع صاحب المائة بثلاث قيمة شاته ،
وصاحب الخمسين بثلاثي قيمة شاته . كذا فى إرشاد السارى للقسطلانى (ولا يؤخذ
فى الصدقة هرمه) بفتح الهاء وكسر الراء ، السكبيرة التى سقطت أسنانها (ولا ذات
عيب) أى معيبة ، واختلف فى ضبطه ، فالأكثر على أنه ما يثبت به الرد فى البيع ،
وقيل ما يمنع الإجزاء فى الأختية ، ويدخل فى المعيب المريض والذكورة بالنسبة
إلى الأنوثة ، والصغير سناً بالنسبة إلى سن أكبر منه ، قاله الحافظ (إذا جاء
المصدق) بتخفيف الصاد وكسر الدال المشددة عامل الصدقة ، أى إذا جاء العامل
عند أرباب المال لأخذ الصدقة .

وثلثُ أوْساطُ وثلثُ شرارُ . وأخذَ المصدِّقُ مِنَ الوسطِ . ولم يَذْكُرْ
الزُّهْرِيُّ البَقَرَةَ .

وفى البابِ عن أبى بَكْرٍ الصِّدِّيقِ وبَهْزِ بْنِ حَكِيمٍ عن أبيهِ عن جَدِّهِ
وَأَبِي ذَرٍّ وَأَنَسٍ .

قال أبو عيسى : حديثُ ابنِ عُمَرَ حديثٌ حسنٌ . والعملُ على هذا
الحديثِ عندَ عَامَّةِ الفُقَهَاءِ . وقد رَوَى يونسُ بْنُ يَزِيدَ وغيرُ واحدٍ عن
عن الزُّهْرِيِّ عن سَالِمٍ هذا الحديثَ ولم يَرْفَعُوهُ وَإِنَّمَا رَفَعَهُ سَفِيَّانُ بْنُ
حُسَيْنٍ .

قوله : (وفى هذا الباب عن أبى بكر الصديق) أخرجه البخارى وأحمد بطوله
(وبهز بن حكيم عن أبيه عن جده) أخرجه أحمد فى مسنده .

قوله : (وإنما رفعه سفيان بن حسين) قال الحافظ فى الفتح : وسفيان بن حسين
ضعيف فى الزهرى وقد خالفه من هو أحفظ منه فى الزهرى فأرسله انتهى .
وقال المنذرى وسفيان بن حسين أخرج له مسلم ، واستشهد به البخارى . إلا أن
حديثه عن الزهرى فيه مقال ، وقد تابع سفيان بن حسين على رفعه سليمان بن كثير
وهو بمن اتفق البخارى ومسلم على الاحتجاج بحديثه . وقال الترمذى فى كتاب
العلل : سألت محمد بن اسماعيل عن هذا الحديث فقال أرجو أن يكون محفوظاً
وسفيان بن حسين صدوق انتهى .

٥ - باب ما جاء في زكاة البقر

٦١٨ - حدثنا محمد بن عبيد المحاربي وأبو سعيد الأشج قالوا : أخبرنا عبد السلام بن حرب عن خصيف عن أبي عبيدة عن عبد الله ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « في ثلاثين من البقر تبيع أو تبعة . وفي كل أربعين مسنة » .

وفي الباب عن معاذ بن جبل .

قال أبو عيسى : هكذا روى عبد السلام بن حرب عن خصيف . وعبد السلام ثمة حافظ .

باب ما جاء في زكاة البقر

قوله : (عن خصيف) بالصاد المهملة مصغراً ابن عبد الرحمن الجزري صدوق سيء الحفظ خلط بآخره من الخامسة (عن أبي عبيدة) هو ابن عبد الله ابن مسعود مشهور بكنيته والأشهر أنه لا اسم له غيرها ويقال اسمه عامر كوفي في ثقة من كبار الثلاثة . والراجح أنه لا يصح سماعه من أبيه كذا في التقريب .

قوله : (في كل ثلاثين من البقر تبيع) أى ما كل له سنة ودخل في الثانية ، وسعى به لأنه يتبع أمه بعد والاثني تبعة (وفي كل أربعين سنة) أى ما كل له ستان ، وطلع سنها ودخل في الثالثة . وأخرج الطبراني عن ابن عباس مرفوعاً : وفي كل أربعين مسنة أو مسن ، والحديث دليل على وجوب الزكاة في البقر وأن نصابها ما ذكر . قال ابن عبد البر : لا خلاف بين العلماء أن السنة في زكاة البقر على ما في حديث معاذ .

قوله (وفي الباب عن معاذ بن جبل) أخرجه الترمذي في هذا الباب وأخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه .

وَرَوَى شَرِيكٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ خُصِيفٍ عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ عَنْ أَبِيهِ
عَنْ عَبْدِ اللَّهِ . وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِيهِ .

٦١٩ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ
عَنْ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ قَالَ : « بَعَثَنِي
النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْيَمَنِ ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَخْذَ مِنْ كُلِّ ثَلَاثِينَ
بَقْرَةً تَبِيعًا أَوْ تَبِيعَةً ، وَمِنْ كُلِّ أَرْبَعِينَ مَسْنَةً ، وَمِنْ كُلِّ حِلْمٍ دِينَارًا
أَوْ عَدْلَهُ مُعَافِرًا » .

قوله (وروى شريك هذا الحديث عن خصيف عن أبي عبيدة عن أبيه عن عبد الله) فزاد شريك لفظ « عن أبيه » ، بين لفظ « عن أبي عبيدة » وبين لفظ « عن عبد الله » ، وشريك هذا هو ابن عبد الله الكوفي القاضي يخطئ كثيرا ، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة فزيادته لفظ « عن أبيه » منكرة ، ورواية عبد السلام ابن حرب يحذف هذه الزيادة ، هي محفوظة فإنه ثقة حافظ ، وقيل عن عبد الله بدل من عن أبيه .

قوله (أن أخذ من كل ثلاثين بقرة) قال ابن الهمام : البقر من بقر إذا شق سمي به لأنه يشق الأرض وهو اسم جنس ، والتاء في بقرة للوحدة فيقع على الذكر والآنثى لا للتأنيث .

قوله (ومن كل حلم ديناراً) أراد بالحلم من بلغ الحلم وجرى عليه حكم الرجال سواء احتم أم لا ، والمراد به أخذ الحرية من لم يسلم (أو عدله) قال الخطابي : عدله أى ما يعادل قيمته من الثياب . قال الفراء : هذا عدل الشيء بكسر العين أى مثله في الصورة ، وهذا عدله بفتح العين إذا كان مثله في القيمة . وفي النهاية العدل بالكسر وبالفتح وهما بمعنى المثل (معافر) على وزن مساجد حتى

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسنٌ .

وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سُفْيَانَ عَنِ الْأَعْمَشِ عَنْ أَبِي وَائِلٍ
عَنْ مَسْرُوقٍ « أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَعَثَ مُعَاذًا إِلَى الْيَمَنِ فَأَمَرَهُ أَنْ
يَأْخُذَ » وَهَذَا أَصَحُّ .

٦٢٠ — حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ
عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةٍ قَالَ : سَأَلْتُ أَبَا عُبَيْدَةَ هَلْ تَذْكُرُ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ شَيْئًا ؟
قَالَ : لَا .

من ممدان لا ينصرف لما فيه من صيغة منتهى الجموع وإليه تنسب الثياب
المعافرية ، والمراد هنا الثياب المعافرية كما فسر بذلك أبو داود .

قوله (هذا حديث حسن) وزعم ابن بطلان أن حديث معاذ هذا متصل
صحيح قال الحافظ : وفي الحكم بصحته نظر لأن مسروقاً لم يلق معاذاً وإنما حسنه
الترمذى لشواهد ، ففي الموطأ من طريق طاووس عن معاذ نحوه ، وطاووس عن
معاذ منقطع أيضاً ، وفي الباب عن علي عند أبي داود .

قوله (وروى بعضهم هذا الحديث عن سفیان الخ) أى رواه بعضهم مرسلًا
بغير ذكر معاذ ، وهذا المرسل أخرجه ابن شعبة بسنده عن مسروق قال : بعث
رسول الله صلى الله عليه وسلم معاذاً إلى اليمن فذكره كذا في نصب الراية .

٦ - باب

ما جاء في كراهية أخذ خيار المال في الصدقة

٦٢١ - حدثنا أبو كريب أخبرنا وكيع أخبرنا زكريا بن إسحاق المكي أخبرنا يحيى بن عبد الله بن صيفي عن أبي معبد عن ابن عباس « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث معاذاً إلى اليمن فقال : إنك تأتي قومًا أهل كتاب فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله وأني رسول الله ، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم خمس صلوات في اليوم والليلة ، فإن هم أطاعوا لذلك فأعلمهم أن الله افترض عليهم صدقة أموالهم تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم ،

باب ما جاء في كراهية أخذ خيار المال في الصدقة

قوله أخبرنا يحيى بن عبد الله بن صيفي (هو يحيى بن عبد الله بن محمد بن يحيى ابن صيفي المكي ثقة من السادسة كذا في التبريد .

قوله (بعث معاذاً إلى اليمن) أي أرسله إليه أميراً أو قاضياً (فإن هم أطاعوا لذلك) أي إنقادوا للإسلام وهو من قبيل حذف عامله على شريطة التفسير كقوله تعالى (وإن أحد من المشركين استجارك فأجره) (فأعلمهم) من الإعلام (تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم) قال البخاري في صحيحه : باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا ، ثم ذكر هذا الحديث ، قال الحافظ : ظاهر الحديث أن الصدقة ترد على فقراء من أخذت من أغنيائهم ، وقال ابن المنير : اختار البخاري جواز نقل الزكاة من بلد المال لعموم قوله « فردى فقرائهم » لأن الضمير يعود على المسلمين ، فأى فقير منهم ردت فيه الصدقة في أى جهة كان ، فقد وافق عموم الحديث انتهى . والذي يقابره إلى الذهن من هذا الحديث عدم النقل وأن الضمير يعود على الخاطئين فيختص بذلك فقرائهم ، لكن

فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ . وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ
فَإِنَّهَا لَيْدَسٌ بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ » .

رجح ابن دقيق العيد الأول . قال : إنه وإن لم يكن الأظهر إلا أنه يقويه أن أعيان
الأشخاص المخاطبين في قواعد الشرع الكلية لا تعتبر في الزكاة كما لا تعتبر في الصلاة
فلا يختص بهم الحكم وإن اختص بهم خطاب المواجهة انتهى . وقد اختلف
العلماء في هذه المسألة فأجاز النقل الليث وأبو حنيفة وأصحابهما ، ونقله ابن المنذر
عن الشافعي واختاره ، والأصح عند الشافعية والمالكية والجمهور وترك النقل ،
فلو خالف ونقل أجزأ عند المالكية على الأصح ، ولم يجرىء عند الشافعية على
الأصح إلا إذا فقد المستحقون لها ، ولا يبعد أنه اختيار البخاري لأن قوله
حيث كانوا يشعر بأنه لا ينقل عن بلد وفيه من هو متصف بصفة الاستحقاق
انتهى كلام الحافظ .

قلت : والظاهر عندي عدم النقل إلا إذا فقد المستحقون لها أو يكون في
النقل مصلحة أنفع وأهم من عدمه والله تعالى أعلم .

قال الحافظ : وفيه إيجاب الزكاة في مال الصبي والمجنون لعموم قوله « من
أغنيائهم » ، قاله عياض وفيه بحث ، وأن الزكاة لا تدفع إلى الكافر لعود الضمير في
فقرائهم إلى المسلمين سواء قلنا بخصوص البلد أو العموم انتهى (إِيَّاكَ وَكَرَائِمَ
أَمْوَالِهِمْ) جمع كريمة وهي خيار المال وأفضله ، أي احترز من أخذ خيار أموالهم
(وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ) أي اتق الظلم خشية أن يدعو عليك المظلوم (فَإِنَّهَا لَيْدَسٌ
بَيْنَهُمَا وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ) مانع بل هي معروضة عليه تعالى . قال السيوطي : أي
ليس لها ما يصرفها ولو كان المظلوم فيه ما يقتضي أنه لا يستجاب لمثله من كون
مطعمه حراما أو نحو ذلك ، حتى ورد في بعض طرقة « وإن كان كافرا » رواه
أحمد من حديث أنس قال ابن العربي : ليس بين الله وبين شيء حجاب عن قدرته
وعليه وإرادته وسمعه وبصره ولا يخفى عليه شيء ، وإذا أخبر عن شيء أن بينه
وبينه حجابا فإنما يريد منه انتهى .

وفى الباب عن الصنابحي .

قال أبو عيسى : حديث ابن عباس حديث حسن صحيح . وأبو معبد مولى ابن عباس اسمه نافذ .

٧ - باب

ما جاء فى صدقة الزرع والتمر والحبوب

٦٢٢ - حدثنا قتيبة أخبرنا عبد العزيز بن محمد عن عمرو بن يحيى المازنى عن أبيه عن أبي سعيد الخدرى قال : إن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ ذَوْءِ صَدَقَةٍ

قوله (وفى الباب عن الصنابحي) هو صنابج بن الأعسر ، قال الحافظ فى التقریب : الصنابج بضم أوله ثم نون وموحدة ومهملة ابن الأعسر الأحصى صحابى سكن الكوفة ومن قال فيه الصنابحي فقد وهم انتهى . قال سراج أحمد السرى فى شرح الترمذى : أخرج حديثه ابن أبى شيبه قال : أبصر النبي صلى الله عليه وسلم ناقة حسنة فى إبل الصدقة فقال ما هذه ؟ قال صاحب الصدقة : إني ارتجعتها بيعيرين من حواشى الإبل ، قال النبي صلى الله عليه وسلم : فنعم إذا . كذا فى شرح سراج أحمد السرى هندی .

قوله (حديث ابن عباس حديث حسن صحيح) وأخرجه البخارى ومسلم وغيرهما .

قوله (اسمه نافذ) بقاء ومعجزة ثقة من الرابعة مات سنة أربع ومائة .

باب ما جاء فى صدقة الزرع والتمر والحبوب

قوله : (ليس فيما دون خمسة ذود) أى من الإبل كما فى رواية البخارى وغيره ، والذود بفتح المعجمة وسكون الواو بعدها مهملة . قال الحافظ الأكثر على أن الذود من الثلاثة إلى العشرة وأنه لا واحد له من لفظه . وقال أبو عبيد :

وَلَيْسَ فِي مَا دُونَ خَمْسِ أَوَاقٍ صَدَقَةٌ ، وَلَيْسَ فِيهَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ
صَدَقَةٌ .

وفي الباب عن أبي هريرة وابن عمر وجابر وعبد الله بن عمرو .

٦٢٣ — حدثنا محمد بن بشار أخبرنا عبد الرحمن بن مهيدي أخبرنا
سفيان وشعبة ومالك بن أنس عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن أبي
سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه حديث عبد العزيز عن
عمرو بن يحيى .

قال أبو عيسى : حديث أبي سعيد حديث حسن صحيح . وقد

من الثنتين إلى العشرة . وقال القسطلاني : القياس في تمييز ثلاثة إلى عشر أن يكون
جمع تكسير جمع قلة فجيئته اسم جمع كما في هذا الحديث قليل . والذود يقع على
المذكر والمؤنث والجمع والمفرد فلذا أضاف خمس إليه انتهى .

قوله : (وليس فيما دون خمس أواق) أي من الورق كما من رواية مالك في
الموطأ . قال الحافظ : أواق بالتثنية وياء ثبات التحتانية مشدداً أو مخففاً جمع
أوقية بضم الهمزة وتشديد التحتانية . وحكى الجياني وقية بجحد ألف وفتح
الواو . ومقدار الأوقية في هذا الحديث أربعون درهما بالاتفاق انتهى .

قوله : (وليس فيما دون خمسة أوسق) جمع وسق بفتح الواو ويجوز كسرهما
كما حكاه صاحب المحكم وجمعه حينئذ أو ساق كحمل وأحال ، وقد وقع كذلك
في رواية مسلم وهو ستون صاعاً بالاتفاق وفي رواية لمسلم : ليس فيما دون خمس
أوسق من تمر ولا حب صدقة ، ولفظ دون في المواضع الثلاثة بمعنى أقل ، لا أنه
نفي عن غير الخمس الصدقة كما زعم من لا يعتمد بقوله كذا في الفتح .

قوله : (وفي الباب عن أبي هريرة) أخرجه أحمد (وابن عمر) أخرجه
البخاري (وجابر) أخرجه مسلم (وعبد الله بن عمرو) لينظر من أخرجه حديثه .
قوله : (حديث أبي سعيد حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري ومسلم .

رَوَى مِنْ غَيْرِ وَجْهِ عَنْهُ . وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ لَيْسَ فِيمَا
دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ . وَالْوَسْقُ سِتُونَ صَاعًا ، وَخَمْسَةُ أَوْسُقٍ ثَلَاثُمِائَةٌ

قوله : (وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنْ لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ صَدَقَةٌ) كَذَا أَطْلَقَ التِّرْمِذِيُّ ، وَهَذَا هُوَ مَذْهَبُ جُمْهُورِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَبِهِ قَالَ صَاحِبُ أُنْصِفَ مُحَمَّدٌ وَأَبُو يُونُسَ رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَذَهَبَ أَبُو حَنِيفَةَ إِلَى أَنَّهُ يَجِبُ الْعَشْرُ أَوْ نِصْفُ الْعَشْرِ فِيمَا أُخْرِجَتِ الْأَرْضُ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ قَدْرُ خَمْسَةِ أَوْسُقٍ أَوْ أَقَلِّ أَوْ أَكْثَرَ . قَالَ الْإِمَامُ مُحَمَّدٌ فِي الْمَوْطَأِ بَعْدَ رِوَايَةِ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَذْكُورِ مَا لَفِظَهُ : وَبِهَذَا نَأْخُذُ ، وَكَانَ أَبُو حَنِيفَةَ يَأْخُذُ بِذَلِكَ إِلَّا فِي خَصْلَةٍ وَاحِدَةٍ فَإِنَّهُ كَانَ يَقُولُ فِيمَا أُخْرِجَتِ الْأَرْضُ الْعَشْرُ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ إِنْ كَانَتْ تَشْرَبُ سَيْحًا أَوْ تَسْقِيهَا السَّمَاءُ ، وَإِنْ كَانَتْ تَشْرَبُ بِغَرَبٍ أَوْ دَالِيَةٍ فَنِصْفُ عَشْرِ . وَهُوَ قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ وَجَاهِدٍ أُنْتَهَى . كَلَامُ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ ، وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ فَإِنَّهُ قَالَ : فِيمَا أَنْبَتَتِ الْأَرْضُ مِنْ قَلِيلٍ أَوْ كَثِيرٍ الْعَشْرُ . أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ ، وَأَخْرَجَ عَنْ جَاهِدٍ وَالنَّخَعِيِّ نَحْوَهُ . وَاسْتَدَلَّ لَهُمْ بِحَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعًا فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعَيُونُ أَوْ كَانَ عَثْرِيَا الْعَشْرُ ، وَفِيمَا سَقَى بِالنَّضْحِ نِصْفُ الْعَشْرِ ، أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ ، وَافْظَ أَبُو دَاوُدَ : فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْأَنْهَارُ وَالْعَيُونُ أَوْ كَانَ بَعْلَا الْعَشْرُ ، وَفِيمَا سَقَى بِالسَّوَانِي أَوْ النَّضْحِ نِصْفُ الْعَشْرِ ، وَبِحَدِيثِ جَابِرٍ مَرْفُوعًا فِيمَا سَقَتِ الْأَنْهَارُ وَالْغَيْمُ الْعَشْرُ ، وَفِيمَا سَقَى بِالسَّانِيَةِ نِصْفُ الْعَشْرِ ، أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ ، وَبِحَدِيثِ مُعَاذٍ قَالَ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى الْيَمَنِ فَأَمَرَنِي أَنْ أَخْذَ مَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَمَا سَقَى بَعْلَا الْعَشْرِ ، وَمَا سَقَى بِالدَّوَالِي نِصْفَ الْعَشْرِ ، أَخْرَجَهُ ابْنُ مَاجَةَ .

وَتَعْقِبُ بِأَنَّ هَذِهِ الْأَحَادِيثَ مُبْهَمَةٌ ، وَحَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ الْمَذْكُورِ وَمَا فِي مَعْنَاهُ مِنَ الْأَخْبَارِ مَفْسُورَةٌ ، وَالزِّيَادَةُ مِنَ الثَّقَةِ مَقْبُولَةٌ فَيَجِبُ حَمْلُ الْمُبْهَمِ عَلَى الْمَفْسُورِ .

وَأَجَابَ الْحَنْفِيَّةُ عَنْهُ بِأَنَّهُ إِذَا وَرَدَ حَدِيثَانِ مُتَعَارِضَانِ أَحَدُهُمَا عَامٌّ وَالْآخَرُ

خاص فإن علم تقدم العام على الخاص خص بالخاص ، وإن علم تقدم الخاص كان العام ناسخاً له فيما تناولاه ، وإن لم يعلم التاريخ يجعل العام متأخراً لما فيه من الاحتياط ، وههنا حديث أبي سعيد رضى الله عنه وما فى معناه خاص ، وحديث ابن عمر رضى الله عنه وما فى معناه عام ، ولم يعلم التاريخ فيجعل العام متأخراً ويعمل به .

قلت : لا تعارض بين حديث أبي سعيد وما فى معناه وبين حديث ابن عمر رضى الله عنه وما فى معناه أصلاً ، فإن حديث ابن عمر رضى الله عنه سيق للتمييز بين ما يجب فيه العشر أو نصف العشر ، وحديث أبي سعيد مساق لبيان جنس المخرج منه وقدره .

قال الحافظ ابن القيم فى أعلام الموقعين : المثال السابع والثلاثون : رد السنة الصحيحة المحكمة فى تقدير نصاب المعشرات بخمسة أوسق بالمتشابه من قوله فيما سقت السماء العشر وما سقى بنضح أو غرب فنصف العشر ، قالوا وهذا يعم القليل والكثير وقد عارضه الخاص ، ودلالة العام قطعية كالخاص ، وإذا تعارضاً قدم الأحوط وهو الوجوب ، فيقال يجب العمل بكلا الحديثين ولا يجوز معارضة أحدهما بالآخر وإلغاء أحدهما بالسكينة ، فإن طاعة الرسول رضى فى هذا وفى هذا ، ولا تعارض بينهما بحمد الله بوجه من الوجوه ، فإن قوله فيما سقت السماء العشر إنما أريد به التمييز بين ما يجب فيه العشر وبين ما يجب فيه نصفه ، فذكر النوعين مفرقاً بينهما فى مقدار الواجب ، وأما مقدار النصاب فسكت عنه فى هذا الحديث وبينه نصاً فى الحديث الآخر ، فكيف يجوز العدول عن النص الصحيح الصريح المحكم الذى لا يتحمل غير ما دل عليه البتة إلى الجمل المتشابه الذى غاية أن يتعلق فيه بعموم لم يقصد ، وببإياه بالخاص المحكم المبين كبيان سائر العمومات بما يخصها من النصوص - إلى أن قال : ثم يقال إذا خصصتم عموم قوله فيما سقت السماء العشر بالقصب والحشيش ولا ذكر لهما فى النص فهلا خصصتموه بالقياس الجلى الذى هو من أجلى القياس وأصح على سائر أنواع الذى تجب فيه الزكاة . فإن زكاة الخاصة لم يشرعها الله فى مال إلا وجعل له نصاباً كالماشى والذهب والفضة .

صَاعٍ ، وَصَاعُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ خَمْسَةُ أَرْطَالٍ وَثُلُثٌ ، وَصَاعُ أَهْلِ
السُّكُوفَةِ ثَمَانِيَةُ أَرْطَالٍ . وَابْنُ سِينَةَ فِي مَا دُونَ خَمْسَةِ أَوْاقٍ صَدَقَةٌ وَالْأَوْقِيَّةُ

ويقال أيضاً : هلا أوجبتم الزكاة في قليل كل مال وكثيره عملاً بقوله تعالى :
(خذ من أموالهم صدقة) وبقوله صلى الله عليه وسلم : « وما من صاحب لبيل
ولا بقر لا يؤدي زكاتها إلا بطح له يوم القيامة بقاع قرقر » ، وبقوله : « ما من
صاحب ذهب ولا فضة لا يؤدي زكاتها إلا صفحت له يوم القيامة بصفايح من نار » ،
وهلا كان هذا العموم عندكم مقدماً على أحاديث النصب الخاصة ، وهلا قاتم هناك
تعارض مسقط وموجب فقدماً الموجب احتياطاً ، وهذا في غاية الوضوح انتهى
كلام ابن القيم .

وإذا عرفت هذا كله ظهر لك أن القول الراجح المعول عليه هو ما قال به
الجمهور وأما ما قال به الإمام أبو حنيفة وإبراهيم النخعي فهو قول مرجوح ،
ولذلك قال الإمام محمد في كتاب الحجج ما لفظه : « ولستأنا نأخذ من قول أبي حنيفة
وإبراهيم وإسكنا نأخذ بما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ليس
فيما دون خمسة أوسق صدقة » ، انتهى كلامه . (والوسق ستون صاعاً) أى من
صاع النبي صلى الله عليه وسلم . قال الإمام محمد في كتاب الحجج : « والوسق عندنا
ستون صاعاً بصاع النبي صلى الله عليه وسلم انتهى » (وخمسة أوسق ثلاثمائة صاع)
لأنك إذا ضربت الخمسة في الستين حصل هذا المقدار .

قوله : (وصاع النبي صلى الله عليه وسلم خمس أرتال وثلث ، وصاع أهل
السكوفة ثمانية أرتال) أخرج الدارقطني في سننه عن إسحاق بن سليمان الرازي قال :
قلت لمالك بن أنس : أبا عبد الله كم قدر صاع النبي صلى الله عليه وسلم ؟ قال :
خمس أرتال وثلث بالعرقي أنا حررتك فقلت أبا عبد الله خالفت شيخ القوم ،
قال من هو ؟ قلت : أبو حنيفة يقول ثمانية أرتال ، فغضب غضباً شديداً ثم قال
لجلسائه : يا فلان هات صاع جدك ، يا فلان هات صاع جدتك ، قال إسحاق :
فاجتمعت أصعب ، فقال ما تحفظون في هذا ؟ فقال : هذا حدثني أبي عن أبيه

أَرْبَعُونَ دِرْهَمًا وَخَمْسُ أَوَاقٍ مَائَتًا دِرْهَمٍ . وَلَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ دَوْدٌ ،
يَعْنِي لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ صَدَقَةٌ ، فَإِذَا بَلَغَتْ خَمْسًا وَعِشْرِينَ
مِنَ الْإِبِلِ فَفِيهَا ابْنَةُ نَحَاصٍ ، وَفِيمَا دُونَ خَمْسٍ وَعِشْرِينَ مِنَ الْإِبِلِ فِي كُلِّ
خَمْسٍ مِنَ الْإِبِلِ شَاةٌ .

أنه كان يؤدي بهذا الصاع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال هذا حدثني أبي
عن أخيه أنه كان يؤدي بهذا الصاع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال الآخر
حدثني أبي عن أمه أنها أدت بهذا الصاع إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، فقال مالك :
أنا حررت هذه فوجدتها خمسة أرطال وثلاثاً انتهى .

قال القاضي الشوكاني في النيل : هذه القصة مشهورة أخرجها أيضاً البيهقي
بإسناد جيد . وقد أخرج ابن خزيمة والحاكم من طريق عروة عن أسماء بنت
أبي بكر أنهم كانوا يخرجون زكاة الفطر في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
بالمدينة الذي يقتات به أهل المدينة ، والبخاري عن مالك عن نافع عن ابن عمر
أنه كان يعطى زكاة رمضان عند النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة الأولى ، ولم يختلف
أهل المدينة في الصاع وقدره من لدن الصحابة إلى يومنا هذا ، أنه كما قال أهل الحجاز
خمس أرطال وثلاث بالعراقي ، وقال العراقيون منهم أبو حنيفة أنه ثمانية أرطال
وهو قول مردود تدفعه هذه القصة المسندة إلى صيغان الصحابة التي قررها النبي
صلى الله عليه وسلم وقد رجع أبو يوسف يعقوب بن إبراهيم صاحب أبي حنيفة
بعد هذه الواقعة إلى قول مالك وترك قول أبي حنيفة انتهى كلام الشوكاني .

قلت : أخرج الطحاوي عن أبي يوسف قال قدمت المدينة فأخرج إلى من
أتق به صاعاً وقال هذا صاع النبي صلى الله عليه وسلم فوجدته خمسة أرطال وثلاثاً ،
قال الطحاوي : وسمعنا ابن أبي عمران يقول الذي أخرجه لأبي يوسف هو مالك
انتهى . وذكر الحافظ الزيلعي رواية الدارقطني المذكورة وقال بعد ذكرها قال
صاحب التنقيح لإسناده مظلم وبعض رجاله غير مشهورين ، والمشهور ما أخرجه
البيهقي عن الحسين بن الوليد القرشي وهو ثقة قال قدم علينا أبو يوسف رحمه الله

من الحج فقال : إني أريد أن أفتح عليكم باباً من العلم أهمنى ففحصت عنه فقدمت المدينة فسألت عن الصاع فقال صاعنا هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قلت لهم ما حجتكم في ذلك ؟ فقالوا نأتيك بالحجة غداً ، فلما أصبحت أتاني نحو من خمسين شيخاً من أبناء المهاجرين والأنصار مع كل رجل منهم صاع تحت رداة ، كل رجل منهم يخبر عن أبيه وأهل بيته أن هذا صاع رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنظرت فإذا هي سواء ، قال غيرته فإذا خمسة أرطال وثلاث بنقصان يسير ، فرأيت أمراً قوياً . فتركت قول أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه في الصاع وأخذت بقول أهل المدينة ، هذا هو المشهور من قول أبي يوسف رحمه الله . وقد روى أن مالسا رضى الله تعالى عنه ناظره واستدل عليه بالصيعان التي جاء بها أولئك الرهط فرجع أبي يوسف إلى قوله . وقال عثمان بن سعيد الدارمي : سمعت علي بن المديني يقول : غيرت صاع النبي صلى الله عليه وسلم فوجدته خمسة أرطال وثلاث رطل بالتر انتهى كلامه ، كذا في نصب الراية .

قلت : ظهر بهذا كله أن الحق أن صاع النبي صلى الله عليه وسلم كان خمسة أرطال وثلاث رطل ، وكان الصحابة رضى الله عنهم بهذا الصاع النبوي يخرجون زكاة الفطر في عهده صلى الله عليه وسلم . وأما صاع أهل الكوفة فهو خلاف صاع النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن يخرج زكاة الفطر في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ولا في عهد الصحابة رضى الله تعالى عنهم بصاع أهل الكوفة ، فالصاع الشرعي هو الصاع النبوي دون غيره .

وأما حديث الدارقطني عن أنس رضى الله عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يتوضأ بالمسد رطلين ويغتسل بالصاع ثمانية أرطال فضعيف ، والحديث في الصحيحين عن أنس ليس فيه ذكر الوزن ، وكذا حديثه عن عائشة رضى الله عنها جرت السنة من رسول الله صلى الله عليه وسلم في الغسل من الجنابة صاع من ثمانية أرطال ، وفي الوضوء رطلان ضعيف ، وكذا حديث ابن عدى عن جابر رضى الله عنه بمثل حديث أنس المذكور ضعيف ، صرح الحافظ بضعف هذه الأحاديث في الدراية .

وأما ما روى أبو عبيد عن إبراهيم النخعي قال : كان صاع النبي صلى الله عليه وسلم ثمانية أرطال ومده رطلين فهو مرسل وفيه الحجاج بن أرطاة قال الحافظ ،

٨ — بابُ ما جاءَ لَيْسَ فِي الْخَيْلِ وَالرَّقِيقِ صَدَقَةٌ

٦٢٤ — حدثنا محمد بنُ العلاء أبو كريبٍ ومحمود بنُ غيلان قال أخبرنا وكيعٌ عن سُفيانَ وشُعْبَةَ عن عبدِ الله بنِ دينارٍ عن سُليمانَ بنِ يسارٍ عن عِراكٍ بنِ مالكٍ عن أبي هُرَيْرَةَ قال : قال رسولُ الله صلى الله عليه وسلم « لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ ، فِي فَرَسِهِ وَلَا عَبْدِهِ صَدَقَةٌ » .

وفي البابِ عن عبدِ الله بنِ عمرو وعِليٍّ .

قال وأصح من ذلك ما أخرجه البخاري عن السائب بن يزيد كان الصاع على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم مداً وثلاثاً بمدكم اليوم ، فزيد فيه في زمن عمر ابن عبد العزيز انتهى .

باب ما جاء ليس في الخيل والرقيق صدقة

قوله : (عن عبد الله بن دينار) العدوى مولا هم المدني ثقة (عن عراك بن مالك) بكسر العين وتخفيف الراء الغفاري المدني فقيه أهل دهلج ثقة فاضل مات في خلافة يزيد بن عبد الملك بعد المائة ، ودهلج جزيرة قريبة من أرض الحبشة من ناحية اليمن هو مدني الأصل ، نفاه يزيد بن عبد الملك إلى دهلج لأكلمة قالها أيام عمر بن عبد العزيز .

قوله : (ليس على المسلم في فرسه ولا عبده صدقة) أي إذا لم يكونا للتجارة . قال الحافظ في الفتح : واستدل به من قال من أهل الظاهر بعدم وجوب الزكاة فيهما مطلقاً ولو كان للتجارة ، وأجيبوا بأن زكاة التجارة ثابتة بالإجماع كما نقله ابن المنذر وغيره فيخص به عموم هذا الحديث .

قوله : (وفي الباب عن عبد الله بن عمرو وعلي) أما حديث عبد الله بن عمرو فليُنظر من أخرجه . وأما حديث علي فأخرجه أبو داود بإسناد حسن وأخرجه الترمذي أيضاً في باب زكاة الذهب والورق .

قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح .
والعمل عليه عند أهل العلم أنه ليس في الخيل السائمة صدقة ،
ولا في الرقيق إذا كانوا للخدمة صدقة ، إلا أن يكونوا للتجارة ، فإذا
كانوا للتجارة فبني أثمانهم الزكاة إذا حال عليها الحول .

قوله : (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان وغيرهما .
قوله : (والعمل عليه عند أهل العلم ، أنه ليس في الخيل السائمة صدقة
ولا في الرقيق إذا كانوا للخدمة صدقة إلا أن يكونوا للتجارة) وهو قول مالك
والشافعي وأبي يوسف ومحمد صاحب أبي حنيفة رحمهما الله . قال محمد في موطأه
بعد رواية حديث الباب : وبهذا نأخذ ليس في الخيل صدقة سائمة كانت أو غير
سائمة . وأما في قول أبي حنيفة رحمه الله فإذا كانت سائمة يطلب نسلها ففيها
الزكاة إن شئت في كل فرس دينار وإن شئت فالقيمة . ثم في كل مائتي درهم خمسة
دراهم ، وهو قول إبراهيم النخعي انتهى كلام محمد قال القاري في شرح الموطأ
وافقه أي محمد أبو يوسف واختاره الطحاوي وفي الينابيع : عليه الفتوى ، وهو
قول مالك والشافعي انتهى كلام القاري .

وقال النووي في شرح مسلم تحت حديث الباب : هذا الحديث أصل في أن
أموال القنية لا زكاة فيها ، وأنه لا زكاة في الخيل والرقيق إذا لم تسكن للتجارة ،
وبهذا قال العلماء كافة من السلف والخلف ، إلا أن أبا حنيفة وشيخه حماد بن
أبي سليمان ، وزفر أوجبوا في الخيل إذا كانت إناثاً أو ذكوراً وإناثاً في كل فرس
دينار ، وإن شاء قومها وأخرج عن كل مائتي درهم خمسة دراهم ، وليس لهم حجة
في ذلك ، وهذا الحديث صريح في الرد عليهم انتهى .

قلت : والقول الراجح المعول عليه هو ما قال به العلماء كافة ، واستدل
لأبي حنيفة بما أخرجه الدارقطني والبيهقي من طريق الليث بن حماد الأصطخري
أخبرنا أبو يوسف عن فورك عن جعفر بن محمد عن أبيه عن جابر مرفوعاً :
في الخيل السائمة في كل فرس دينار .

٩ - باب ما جاء في زكاة العسل

٦٢٥ - حدثنا محمد بن يحيى النيسابوري أخبرنا عمرو بن أبي سلمة التنيسي عن صدقة بن عبد الله عن موسى بن يسار عن نافع عن ابن عمر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « في العسل في كل عشرة أزق ، زق » .

وأجيب عنه بوجهين : أحدهما أن هذا الحديث ضعيف جداً ، قال الدارقطني تفرد به فورك وهو ضعيف جداً ومن دونه ضعفاء انتهى . وقال البيهقي : لو كان هذا الحديث صحيحاً عند أبي يوسف لم يخالفه انتهى ، وقد استدلل له بأحاديث أخرى لا تصلح للاحتجاج ، وقد أجاب عنها الطحاوي في شرح الآثار جواباً شافياً . من شاء الاطلاع عليه فليرجع إليه .

باب ما جاء في زكاة العسل

قوله : (حدثنا محمد بن يحيى النيسابوري) هو الحافظ الذهلي أحد الأعلام الكبار ، له رحلة واسعة ونقد ، وروى عنه البخاري ويدلسه (١) ، وروى عنه الترمذي وأبو داود والنسائي وابن ماجه . وهو الذي جمع حديث الزهري في مجلدين . قال الذهلي : أنفقت على العلم مائة وخمسين ألفاً . قال الحافظ في التقریب : ثقة حافظ جليل مات سنة ثمان وخمسين ومائتين ولهست وثمانون سنة (أخبرنا عمرو بن أبي سلمة التنيسي) بكسر مشاة فوق وقيل بفتحها وكسر نون مشددة تحت وسين مهملة ، قال في التقریب : صدوق له أوهام من كبار العاشرة (عن صدقة بن عبد الله) السمين الدمشقي ضعيف من السابعة .

قوله : (في كل عشرة أزق) بفتح الهمزة وضم الزاي وتشديد القاف أفعل جمع قلة (زق) بكسر الزاي مفرد الأزق وهو ظرف من جلد يجعل فيه السمن والعسل .

(١) أى لا يصرح باسمه كما في تهذيب التهذيب .

وفي الباب عن أبي هريرة وأبي سيارة المتحى وعبد الله بن عمرو .

قال أبو عيسى : حديث ابن عمر في إسناديه مقال . ولا يصح عن

النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب كبير شيء . والعمل على هذا

قوله : (وفي الباب عن أبي هريرة وأبي سيارة المتحى وعبد الله بن عمرو)
أما حديث أبي هريرة فأخرجه عبد الرزاق عنه قال : كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهل اليمن أن يؤخذ من العسل العشر ، وفي إسناده عبد الله بن محرز قال البخاري في تاريخه : عبد الله متروك ولا يصح في زكاة العسل شيء ، كذا في فتح الباري . وأما حديث أبي سيارة فأخرجه أحمد وأبو داود وابن ماجه عنه قال : قلت يا رسول الله إن لي نخلا ، قال : فأد العشور الحديث وهو منقطع ، قال ابن عبد البر : لا يقوم بهذا حجة . وأما حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه أبو داود والنسائي من طريق عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال : جاء هلال أحد بني متعان إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم بعشور نخل له وكان سألته أن يحمي له وادياً فخاف له ، فلما ولي عمر كتب إلى عامله أن أدى إليك عشور نخله فأحم له سلبه وإلا فلا . قال الحافظ في الفتح بعد ذكره : إسناده صحيح إلى عمرو ، وترجمة عمرو قوية على المختار لكن حيث لا تعارض ، وقد ورد ما يدل على أن هلالاً أعطى ذلك تطوعاً ، فعند عبد الرزاق عن صالح بن دينار عن عمر بن عبد العزيز كتب إلى عثمان بن محمد ينه أن يأخذ من العسل صدقة ، إلا إن كان النبي صلى الله عليه وسلم أخذها فجمع عثمان أهل العسل فشهدوا أن هلال بن سعد قدم النبي صلى الله عليه وسلم بعسل فقال ما هذا ؟ قال : صدقة ، فأمر برفعها ولم يذكر العشور ، لكن الإسناد الأول أقوى ، إلا أنه محمول على أنه في مقابلة الحمى . كما يدل عليه كتاب عمر بن الخطاب انتهى كلام الحافظ .

قوله : (في إسناده مقال) لأنه قد تفرد به صدقة بن عبد الله وهو ضعيف كما تقدم .

قوله : (ولا يصح عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب كبير شيء)

عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ . وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لَيْسَ فِي الْعَسَلِ شَيْءٌ .

١٠ - بَابُ

مَا جَاءَ لَا زَكَاةَ عَلَى الْمَالِ الْمُسْتَفَادِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ

٦٢٦ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى أَخْبَرَنَا هَارُونُ بْنُ صَالِحٍ الطَّلْحِيُّ

وَقَالَ الْبُخَارِيُّ فِي تَارِيخِهِ : لَا يَصِحُّ فِي زَكَاةِ الْعَسَلِ شَيْءٌ .
 قَوْلُهُ : (وَالْعَمَلُ عَلَى هَذَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ ، وَبِهِ يَقُولُ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ ،
 وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ لَيْسَ فِي الْعَسَلِ شَيْءٌ) ، وَقَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ لَيْسَ فِي الْعَسَلِ خَبَرٌ
 يَثْبُتُ وَلَا إِجْمَاعٌ فَلَا زَكَاةَ وَهُوَ قَوْلُ الْجُمْهُورِ ، وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ وَأَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ :
 يَجِبُ الْعَشْرُ فِيمَا أَخَذَ مِنْ غَيْرِ أَرْضِ الْخِرَاجِ . قَالَ الْحَافِظُ فِي الْفَتْحِ بَعْدَ نَقْلِ قَوْلِ
 ابْنِ الْمُنْذِرِ هَذَا : وَمَا نَقَلَهُ عَنِ الْجُمْهُورِ مُقَابِلَهُ قَوْلُ الزَّرْمَذِيِّ ، ثُمَّ ذَكَرَ الْحَافِظُ قَوْلَ
 الزَّرْمَذِيِّ هَذَا ثُمَّ قَالَ : وَأَشَارَ شَيْخُنَا فِي شَرْحِهِ إِلَى أَنَّ الَّذِي نَقَلَهُ ابْنُ الْمُنْذِرِ أَقْوَى
 أَنْتَهَى كَلَامُ الْحَافِظِ . وَقَالَ الشُّوكَانِيُّ فِي النَّيْلِ : وَذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَمَالِكٌ وَالثَّوْرِيُّ
 وَحَكَّاهُ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ عَنِ الْجُمْهُورِ إِلَى عَدَمِ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْعَسَلِ قَالَ : وَاعْلَمْ
 أَنَّ حَدِيثَ أَبِي سَيَّارَةَ وَحَدِيثَ هَلَالٍ إِنْ كَانَ غَيْرَ أَبِي سَيَّارَةَ لَا يَدُلُّانِ عَلَى وَجُوبِ
 الزَّكَاةِ فِي الْعَسَلِ لِأَنَّهُمَا تَطَوُّعَا بِهَا وَحُمِيَ لَهَا بَدَلُ مَا أَخَذَ ، وَعَقْلُ عَمْرِو الْعَلَةِ فَأَمْرٌ
 بِمِثْلِ ذَلِكَ ، وَلَوْ كَانَ سَبِيلُهُ سَبِيلَ الصَّدَقَاتِ لَمْ يَخِيرْ فِي ذَلِكَ ، وَبَقِيَّةُ الْأَحَادِيثِ
 لَا تَقْتَضِي لِلِاحْتِجَاجِ بِهَا أَنْتَهَى .

بَابُ مَا جَاءَ لَا زَكَاةَ عَلَى الْمَالِ الْمُسْتَفَادِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ

المراد بالمال المستفاد المال الذي حصل للرجل في أثناء الحول من هبة أو ميراث أو مثله ولا يكون من نتائج المال الأول .

قوله : (أخبرنا هارون بن صالح الطلحي) نسبة إلى طلحة جد جده ، قال في التقريب صدوق .

أخبرنا عبد الرحمن بن زَيْد بن أَسْلَمَ عن أبيه عن ابنِ عمرَ قالَ : قالَ رسولُ اللَّهِ صلى اللَّهُ عليه وسلم « مَنْ اسْتَفَادَ مَالًا فَلَا زَكَاةَ عَلَيْهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ » .

وفى البابِ عن سَرَى بنتِ نَبْهَانَ .

٦٢٧ — حدثنا محمد بنُ بَشَّارٍ أخبرنا عبدُ الوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ أخبرنا أَيُّوبُ عن نَافِعٍ عن ابنِ عمرَ قالَ مَنْ اسْتَفَادَ مَالًا فَلَا زَكَاةَ فِيهِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ عِنْدَ رَبِّهِ . وهذا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عبدِ الرحمنِ ابنِ زَيْدِ بنِ أَسْلَمَ .

قوله : (من استفاد مالا فلا زكاة عليه حتى يحول عليه الحول) لإعلم أن المال المستفاد على نوعين أحدهما أن يكون من جنس النصاب الذى عنده ، كما إذا كانت له إبل فاستفاد إبلا فى أثناء الحول ، وثانيهما أن يكون من غير جنسه كما إذا استفاد بقرا فى صورة نصاب الإبل ، وهذا لازم فيه اتفاقا ، بل يستأنف للمستفاد حساب آخر ، والأول على نوعين : أحدهما أن يكون المستفاد من الأصل كالأرباح والأولاد وهذا يضم إجماعا ، والثانى أن يكون مستفادا بسبب آخر كالمشتري والموروث ، وهذا يضم عند أبى حنيفة ولا يضم عند مالك والشافعى وأحمد بن حنبل ، واستدل الأئمة الثلاثة بحديث ابن عمر المروى فى هذا الباب وبآثار الصحابة رضى الله عنهم ، فروى البيهقى عن أبى بكر وعلى وعائشة موقوفا عليهم مثل ما روى عن ابن عمر رضى الله عنه (وفى الباب عن سرى) قال الحافظ فى التقریب : بفتح أولها وتشديد الراء مع المد وقيل القصر بنت نبهان الغنوية صحابية لها حديث انتهى ، ولم أقف على حديثها .

قوله : (وهذا أصح من حديث عبد الرحمن بن زيد بن أسلم) أى هذا الموقوف صحيح والحديث المرفوع ليس بصحيح . قال الحافظ فى البلوغ بعد ذكر حديث

قال أبو عيسى : وَرَوَاهُ أَيُّوبُ وَعَبِيدُ اللَّهِ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ نَافِعٍ عَنْ
ابْنِ عُمَرَ مَوْقُوفًا . وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ضَعِيفٌ فِي الْحَدِيثِ ،
ضَعَفَهُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَعَلِيُّ بْنُ الْمَدِينِيِّ وَغَيْرُهُمَا مِنْ أَهْلِ الْحَدِيثِ ، وَهُوَ
كَثِيرُ الْغَلَطِ .

وَقَدْ رَوَى عَنْ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّ
لَا زَكَاةَ فِي الْمَالِ الْمُسْتَفَادِ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ . وَبِهِ يَقُولُ مَالِكُ بْنُ
أَنَسٍ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ وَإِسْحَاقُ .

وَقَالَ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ : إِذَا كَانَ عِنْدَهُ مَالٌ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ فَفِيهِ الزَّكَاةُ
وَإِنْ لَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ سِوَى الْمَالِ الْمُسْتَفَادِ - مَالٌ تَجِبُ فِيهِ الزَّكَاةُ - لَمْ تَجِبْ
عَلَيْهِ فِي الْمَالِ الْمُسْتَفَادِ زَكَاةٌ حَتَّى يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ . فَإِنْ اسْتَفَادَ مَالًا

ابن عمر المرفوع ما لفظه : والراجح وقفه ، وقال في التلخيص بعد ذكر حديث
ابن عمر رضي الله عنه المرفوع ما لفظه : قال الترمذی : والصحيح عن ابن عمر
موقوف ، وكذا قال البيهقي وابن الجوزي وغيرهما . وروى الدارقطني في غرائب
مالك من طريق إسحاق بن إبراهيم الحنيني عن مالك عن نافع عن ابن عمر نحوه .
قال الدارقطني الحنيني ضعيف والصحيح عن مالك موقوف . وروى البيهقي عن
أبي بكر وعلي وعائشة موقوفًا عليهم مثل ما روى عن ابن عمر قال : والاعتماد في
هذا وفي الذي قبله على الآثار عن أبي بكر وغيره انتهى ما في التلخيص . وحديث
ابن عمر المرفوع أخرجه الدارقطني والبيهقي .

قوله : (وقال بعض أهل العلم : إذا كان عنده مال تجب فيه الزكاة ففيه الزكاة)
أى إذا كان عنده مال سوى المال المستفاد وكان ذلك المال بقدر النصاب فيجب
الزكاة في المال المستفاد ويضم مع ماله الذى كان عنده ويتركى معه إذا كان المال
المستفاد من جنس ماله الذى كان عنده ، ولا يستأنف للمال المستفاد حساباً آخر .

قَبْلَ أَنْ يَحُولَ عَلَيْهِ الْحَوْلُ فَإِنَّهُ يُزَكِّي الْمَالَ الْمُسْتَفَادَ مَعَ مَالِهِ الَّذِي وَجِبَتْ فِيهِ الزَّكَاةُ . وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَأَهْلُ الْكُوفَةِ .

١١ - باب ما جاء ليس على المسلمين جزية

٦٢٨ - حدثنا يحيى بن أكرم أخبرنا جرير عن قابوس بن أبي

فقوله « يجب فيه الزكاة ، صفة لقوله مال ، والضمير في قوله « وفيه الزكاة » راجع إلى المال المستفاد (وبه يقول سفیان الثوري وأهل الكوفة) وهو قول الحنفية . وأجابوا عن حديث الباب بأنه ضعيف ، قالوا وعلى تسليم ثبوته فعمومه ليس مراداً بالإتفاق على خروج الأرباح والأولاد فعملنا بالجائسة فقلنا إنما أخرج الأولاد والأرباح للجائسة لا للتولد . فيجب أن يخرج المستفاد إذا كان من جنسه وهو أدفع للخرج على أصحاب الحرف الذين يحدون كل يوم درهما فأكثر وأقل ، فإن في اعتبار الحول لسكل مستفاد حرجاً عظيماً وهو مدفوع بالنصر .

قلت : لاشك في أن حديث الباب المرفوع ضعيف والراجح أنه موقوف وهو في حكم المرفوع . قال صاحب سبل السلام : له حكم الرفع لأنه لا مسرح للاجتهاد فيه انتهى . وقد عرفت أن اعتماد الشافعية وغيرهم في هذه المسألة على الآثار لا على الحديث المرفوع .

باب ما جاء ليس على المسلمين جزية

الجزية ما يؤخذ من أهل الذمة وتسميتها بذلك للاجترام بها في حقن دمهم . قال العراقي في شرح الترمذي : معناه أنه إذا أسلم في أثناء الحول لا يؤخذ عن ذلك العام شيء ، قال : وقد جرت عادة المصنفين بذكر الجزية بعد الجهاد ، وقد أدخلها المصنف في الزكاة تبعاً لمالك . قال ابن العربي : أول من أدخل الجزية في أبواب الصدقة مالك في الموطأ ، فقبه قوم من المصنفين وترك اتباعه آخرون . قال ووجه إدخالها فيها التكلم على حقوق الأموال ، فالصدقة حق المال على المسلمين ، والجزية حق المال على الكفار .

ظَبْيَانَ عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
« لَا يَصْلُحُ قَبِلَتَانِ فِي أَرْضٍ وَاحِدَةٍ وَلَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جِزْيَةٌ » .

٦٢٩ — حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ أَخْبَرَنَا جَرِيرٌ عَنْ قَابُوسَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ

نَحْوَهُ .

وَفِي الْبَابِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ وَجَدِّ حَرْبِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيِّ .

قوله : (حدثنا يحيى بن أكرم) بفتح الهمزة وسكون الكاف وفتح المثناة
قال في التقريب : يحيى بن أكرم بن محمد بن قطن التميمي المروزي أبو محمد القاضي
المشهور فقيه صدوق إلا أنه رمى بسرقة الحديث ولم يقع ذلك له ، وإنما كان يرى
الرواية بالإجازة والوجادة من العاشرة (أخبرنا جرير) هو ابن عبد الحميد (عن
قابوس بن أبي ظبيان) بفتح المعجمة وسكون الموحدة بعدها تحتانية ، قال
الحافظ : فيه لين (عن أبيه) أي أبي ظبيان واسمه حصين بن جندب الكوفي ثقة .

قوله : (لا يصلح قبلتان في أرض واحدة) قال التوربشتي : أي لا يستقيم
دينان بأرض واحدة على سبيل المظاهرة والمعادلة ، أما المسلم فليس له أن يختار
الإقامة بين ظهري قوم كفار ، لأن المسلم إذا صنع ذلك فقد أحل نفسه فيهم محل
الذمي فينا ، وليس له أن يجر إلى نفسه الصغار ، وأما الذي يخالف دينه دين الإسلام
فلا يمكن من الإقامة في بلاد الإسلام إلا ببذل الجزية ثم لا يؤذن له في الإشاعة
بدينه انتهى . (وليس على المسلمين جزية) أي من أسلم من أهل الذمة قبل أداء
ما وجب عليه من الجزية فإنه لا يطالب به لأنه مسلم وليس على مسلم جزية .
والحديث رواه أبو داود وزاد في آخره : ومثله سفيان الثوري عن هذا فقال
يعني إذا أسلم فلا جزية عليه ، وروى الطبراني في معجمه الأوسط عن ابن عمر
عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من أسلم فلا جزية عليه .

قوله : (وفي الباب عن سعيد بن زيد وجد حَرْبِ بْنِ عُبَيْدِ اللَّهِ الثَّقَفِيِّ)

قال أبو عيسى : حديث ابن عباسٍ قد روى عن قابوس بن أبي ظبيان عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم مُرسلاً .

والعملُ على هذا عندَ عاتةِ أهلِ العلمِ أنَّ النَّصْرَانيَّ إذا أسلمَ وُضِعَتْ عَنْهُ جُزْيَةٌ رَقَبَتُهُ . وقولُ النبي صلى الله عليه وسلم « لَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ جُزْيَةُ عُشُورٍ » إِنَّمَا يَعْنِي بِهِ جُزْيَةَ الرَّقَبَةِ . وفي الحديث ما يُفسَّرُ هَذَا حَيْثُ قَالَ « إِنَّمَا الْعُشُورُ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى ، وَلَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عُشُورٌ » .

أما حديث سعيد بن زيد فلم ينظر من أخرجه ، وأما حديث جد حرب فأخرجه أبو داود مرفوعاً بلفظ : إِنَّمَا الْعُشُورُ عَلَى الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى وَلَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ عُشُورٌ .

قوله : (وحديث ابن عباس قد روى الخ) لم يحكم الترمذى على حديث ابن عباس بشيء من الصحة أو الضعف وقد عرفت أن في سنده قابوس بن ظبيان وفيه ابن ، والحديث أخرجه أحمد وأبو داود .

قوله : (وقول النبي صلى الله عليه وسلم ليس على المسلمين جزية عشور يعني به جزية الرقبة) أى المراد من قوله جزية عشور جزية الرقبة لإخراج الأرض ، (وفي الحديث ما يفسر هذا حيث قال إِنَّمَا الْعُشُورُ) بضم العين جمع عشر (على اليهود والنصارى وليس على المسلمين عشور) أخرجه أبو داود . وقد فهم الترمذى أن المراد من العشور في هذا الحديث جزية الرقبة ، قال ابن العربي في عارضة الأحوذى : ظن أبو عيسى أن حديث أبي أمية عن أبيه في العشور أنه الجزية وليس كذلك ، وإنما أعطوا العهد على أن يقرؤا في بلادهم ولا يعترضوا في أنفسهم ، وأما على أن يكونوا في دارنا كهيئة المسلمين في التصرف فيها والتحكم بالتجارة في منابها فلما أن داحت الأرض بالإسلام وهذأت الحال عن الاضطراب وأمكن الضرب فيها للعاش أخذ منهم عمر ثمن تصرفهم وكان شيئاً يؤخذ منهم في الجاهلية

فأقره الإسلام وخفف الأمر فيما يجلب إلى المدينة نظراً لها إذا لم يكن تقدير حكم ولا من النبي صلى الله عليه وسلم أصل ، وإنما كان كما قال ابن شهاب حملاً للحال كما كان في الجاهلية. وقد كانت في الجاهلية أمور أقرها الإسلام ، فهذه هي العشور التي انفرد بروايتها أبو أمية ، فأما الجزية كما قال أبو عيسى فلا ، انتهى كلام ابن العربي .

وقال القارى في المرقاة شرح المشكاة في شرح هذا الحديث ما لفظه : قال ابن الملك : أراد به عشر مال التجارة لا عشر الصدقات في غلات أرضهم . قال الخطابي : لا يؤخذ من المسلم شيء من ذلك دون عشر الصدقات ، وأما اليهود والنصارى فالذي يلزمهم من العشور هو ما صولحوا عليه وقت العقد ، فإن لم يصالحوا على شيء فلا عشور عليهم ، ولا يلزمهم شيء أكثر من الجزية ، فأما عشور أراضيهم وغلاتهم فلا تؤخذ منهم عند الشافعية ، وقال أبو حنيفة : إن أخذوا منا عشوراً في بلادهم إذا ترددنا إليهم في التجارات أخذنا منهم ، وإن لم يأخذوا لم نأخذ انتهى ، وتبعه ابن الملك لكن المقرر في المذهب (١) في مال التجارة أن العشر يؤخذ من مال الحربى ، ونصف العشر من الذى ، وربع العشر من المسلم بشروط ذكرت في كتاب الزكاة . نعم يعامل الكفار بما يعاملون المسلمين ، إذا كان بخلاف ذلك ، وفي شرح السنة إذا دخل أهل الحرب بلاد الإسلام تجاراً . فإن دخلوا بغير أمان ولا رسالة غنموا ، وإن دخلوا بأمان وشرطه أن يؤخذ منهم عشر أو أقل أو أكثر ، أخذ المشروط ، وإذا طافوا في بلاد الإسلام فلا يؤخذ منهم في السنة إلا مرة انتهى ما في المرقاة .

(١) أى مذهب الحنفية .

١٢ - باب ما جاء في زكاة الحلي

٦٣٠ - حدثنا هنادُ أخبرنا أبو معاوية عن الأعشى عن أبي وإيل عن عمرو بن الحارث بن المصطلق عن ابن أخي زينب امرأة عبد الله عن زينب امرأة عبد الله قالت : خطبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : « يا معشر النساء تصدقن ولو من حليكن فإنكن أكثر أهل جهنم يوم القيامة » .

باب ما جاء في زكاة الحلي

بضم الحاء وكسرها فكسر اللام وتشديد التحتية جمع الحلي بفتح فسكون ، قال في القاموس : الحلي بالفتح ما يزين به من مصوغ المعدنيات أو الحجارة ج حلى كدلى أو هو جمع والواحد حلية كضبية ، والحلية بالكسر الحلى ج حلى وحلى انتهى . وقال في النهاية : الحلى اسم لسكل ما يزين به من مصاغ الذهب والفضة والجمع حلى بالضم والكسر وجمع الحلية حلى مثل لحية ولحى وربما تضم وتطلق الحلية على الصفة أيضاً انتهى .

قوله : (فقال يا معشر النساء تصدقن ولو من حليكن) قال أبو الطيب السندی في شرح الترمذی : مناسبتة بالترجمة باعتبار أن الأمر فيه للوجوب لأن الأصل فيه ذلك ، أى تصدقن وجوباً ، ولو كانت الصدقة من حليكن وهو الذى فهمه المصنف ، وأما القول بأنه أمر ندب بالصدقة النافلة لأنه خطاب بالحاضرات ولم تكن كلهن ممن فرضت عليهن الزكاة . والظاهر أن معنى قوله « ولو من حليكن » أى ولو تيسر من حليكن ، وهذا لا يدل على أنه يجب فى الحلى ، إذ يجوز أن يكون واجباً على الإنسان فى أمواله الآخر ويؤديه من الحلى ، فذكر المصنف الحديث فى هذا الباب لا يخلو عن خفاء — فعدول عن الأصل الذى هو الوجوب وتغيير للمعنى الذى هو الظاهر . لأن معناه تصدقن من جميع الأموال التى يجب فيها الزكاة عليكن ، ولو كانت الصدقة الواجبة من حليكن ، وإنما ذكر « لو » لدفع توهم من

٦٣١ — حدثنا محمود بن غيلان أخبرنا أبو داود عن شعبة عن
عن الأعمش قال: سمعت أبا وائل يحدث عن عمرو بن الحارث بن أخي
زينب امرأة عبد الله عن زينب امرأة عبد الله عن النبي صلى الله
عليه وسلم نحوه .

وهذا أصح من حديث أبي معاوية .

وأبو معاوية وهم في حديثه فقال: عن عمرو بن الحارث عن ابن أخي
زينب . والصحيح إنما هو عن عمرو بن الحارث بن أخي زينب .

يتوهم أن الحلى من الحوائج الأصلية ولا تجب فيها الزكاة ويؤيد هذا المعنى قوله صلى الله
عليه وسلم ، فإنكن أكثر أهل جهنم ، أى لترك الواجبات .

وأما كون الخطاب للحاضرات خصوصاً فممنوع ، بل الخطاب لكل من
يصلح للخطاب ، نعم فيه تلميح إلى حسن الصدقة في حق غير الغنيات فلا يرد أن
كون الأمر للوجوب لا يستقيم ، ويؤيده ما في آخر هذا الحديث في البخارى :
قالت زينب لعبد الله قد أمرنا بالصدقة فأنه قدله فإن كان ذلك يجرى عني وإلا صرفتها
إلى غيركم الحديث ، لأن النوافل من الصدقات ، لا كلام في جوازها لو صرفت إلى
الزوج ، انتهى كلام أبي الطيب .

قلت : في الاستدلال بهذا الحديث على وجوب الزكاة في الحلى نظر ، فإنه
ليس بنص صريح فيه لاحتمال أن يكون معنى قوله ولو من حليكن أى ولو تيسر
من حليكن كما قيل ، وهذا لا يدل على وجوب الزكاة في الحلى إذ يجوز أن يكون
واجباً على الإنسان في أمواله الأخر ويؤديه من الحلى ، وقد ذكر أبو الطيب هذا
الاحتمال ولم يجب عن هذا جواباً شافياً فتفكر .

قوله : (وأبو معاوية وهم في حديثه فقال عن عمرو بن الحارث عن ابن أخي
زينب ، والصحيح إنما هو عن عمرو بن الحارث بن أخي زينب) كما قال شعبة ،
فهم أى معاوية في حديثه ، أنه جعل عمرو بن الحارث وابن أخي زينب رجلين

وقد روى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه رأى في الحلي زكاة . وفي إسناده مقال .

واختلف أهل العلم في ذلك ، فرأى بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين في الحلي زكاة ما كان منه ذهب وفضة .

الأول يروى عن الثاني وليس الأمر كذلك ، بل ابن أخي زينب صفة لعمر و ابن الحارث ، والحاصل أن زيادة لفظ « عن » بين عمرو بن الحارث وابن أخي زينب وهم الصحيح حذفه كما في رواية شعبة ، قال الحافظ في الفتح : وقد حكى ابن القطان الخلاف فيه على أبي معاوية وشعبة ، وخالف الترمذي في ترجيح رواية شعبة في قوله عن عمرو بن الحارث عن ابن أخي زينب لانفراد أبي معاوية بذلك . قال ابن القطان : لا يضره الانفراد لأنه حافظ وقد وافقه حفص بن غياث في رواية عنه ، وقد زاد في الإسناد رجلا لكن يلزم من ذلك أن يتوقف في صحة الإسناد ، لأن ابن أخي زينب حينئذ لا يعرف حاله ، وقد حكى الترمذي في العلل المفردات أنه سأل البخاري عنه فحكم على رواية أبي معاوية بالوهم ، وأن الصواب رواية الجماعة عن الأعمش عن شقيق عن عمرو بن الحارث بن أخي زينب انتهى ما في الفتح .

قوله : (وقد روى عن عمرو بن شعيب الخ) أخرجه الترمذي في هذا الباب وبين ما فيه من المقال .

قوله : فرأى بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم والتابعين في الحلي زكاة ما كان منه ذهب وفضة) يعنى أن اختلاف أهل العلم إنما هو في حلي الذهب والفضة ، وأما في حلي غير الذهب والفضة كاللواؤ فليس فيه اختلاف إذا لم يكن للتجارة . وأخرج ابن عدى في السكامل عن عمر بن أبي عمر السكلاعى عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده مرفوعا لا زكاة في حجر ، وضعف بمعر

وبه يقول سفيان الثوري وعبد الله بن المبارك . وقال بعض أصحاب

الكلاعي وقال إنه مجهول لا أعلم حديث عنه غير بقية وأحاديثه منكرة وغير محفوظة انتهى ، وأخرجه أيضاً عن محمد بن عبيد الله الغردمي عن عمرو بن شعيب به وضعف الغردمي عن البخاري والنسائي والفلاس ووافقهم عليه في ذلك ، وأخرج بن أبي شيبة في مصنفه عن عكرمة قال : ليس في حجر اللؤلؤ ولا حجر الزمرد زكاة إلا أن يكون للتجارة ، فإن كانت للتجارة فيه الزكاة ، كذا في نصب الراية (وبه يقول سفيان الثوري وعبد الله بن المبارك) وبه قال أبو حنيفة وأصحابه ، وروى ذلك عن عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن عباس رضي الله تعالى عنهم ، وبه قال سعيد بن المسيب وسعيد بن جبير وعطاء ومحمد بن سيرين وجابر بن زيد ومجاهد والزهرى وطاؤس وميمون بن مهران والضحاك وعلقمة والأسود وعمر بن عبد العزيز وذو الهمداني والأوزاعي وابن شبرمة والحسن بن حي ، وقال ابن المنذر وابن حزم : الزكاة واجبة بظاهر الكتاب والسنة ، كذا في في عمدة القاري شرح البخاري للعلامة العيني . وفي نصب الراية : أخرج ابن أبي شيبة عن عطاء وإبراهيم النخعي وسعيد بن جبير وطاؤس وعبد الله بن شداد أنهم قالوا في الحلّي الزكاة زاد ابن الشداد : حتى في الخاتم ، وأخرج عن عطاء أيضاً وإبراهيم النخعي قالوا : السنة أن في الحلّي الذهب والفضة الزكاة انتهى ، وفيه أيضاً روى ابن أبي شيبة في مصنفه : حدثنا وكيع عن مساور الوراق عن شعيب ابن يسار قال : كتب عمر بن الخطاب رضي الله عنه إلى أبي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنه أن مر من قبلك من نساء المسلمين أن يركن حلين . قال البخاري في تاريخه هو مرسل انتهى . وقال الحافظ في الدراية : أخرج ابن أبي شيبة بإسناد ضعيف أن عمر كتب الخ ، وروى عبد الرزاق في مصنفه عن ابن مسعود قال : في الحلّي الزكاة ، ومن طريق عبد الرزاق رواه الطبراني في معجمه ، ذكره الحافظ الزيلعي وابن حجر في تحريجهما وسكتا عنه . وروى الدارقطني عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن عبد الله بن عمرو أنه كان يكتب إلى خازنه سالم أن يخرج زكاة حلّي نسائه كل سنة ، ورواه ابن أبي شيبة حدثنا وكيع عن جرير بن حازم

عن ابن عمرو بن شعيب عن عبد الله بن عمرو أنه كان يأمر نسائه أن يركبن حليهن انتهى .

قال في سبل السلام : وفي المسألة أربعة أقوال : الأول وجوب الزكاة ، وهو مذهب الهدوية وجماعة من السلف وأحد أقوال الشافعي عملاً بهذه الأحاديث . والثاني لا تجب الزكاة في الحلية . وهو مذهب مالك وأحمد والشافعي في أحد أقواله لأنار وردت عن السلف قاضية بعدم وجوبها في الحلية ، ولكن بعد صحة الحديث لا أثر للآثار ، والثالث أن زكاة الحلية عاريتها ، كما روى الدارقطني عن أنس وأسماء بنت أبي بكر ، الرابع أنها تجب فيها الزكاة مرة واحدة رواه البيهقي عن أنس ، وأظهر الأقوال دليلاً وجوبها لصحة الحديث وقوته انتهى .

قلت : القول بوجوب الزكاة في حلّي الذهب والفضة هو الظاهر الراجح عندي يدل عليه أحاديث ، فمنها حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده الذي روى أبو داود في سننه من طريق حسين بن ذكوان المعلم عنه وهو حديث صحيح كما ستعرف .

ومنها حديث أم سلمة رضي الله عنها أنها كانت تلبس أوصاحاً من ذهب فقالت يا رسول الله أكنز هو ؟ فقال : إذا أدبت زكاته فليس بكنز ، أخرجه أبو داود والدارقطني وصححه الحاكم . كذا في بلوغ المرام ، وقال الحافظ في الدراية : قواه ابن دقيق العيد .

ومنها حديث عائشة رواه أبو داود عن عبد الله بن شداد أنه قال : دخلنا على عائشة زوج النبي صلى الله عليه وسلم فقالت : دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فرأى في يدي قتيخت من ورق ، فقال ما هذا يا عائشة ؟ فقلت : صنعتن أترين لك يا رسول الله ، قال أتودين زكاتهن ؟ قلت : لا ، أو ما شاء الله ، قال هو حسبك من النار . وأخرجه الحاكم في مستدركه وقال صحيح على شرط الشيخين ولم يخرجاه . وقال الحافظ في الدراية : قال ابن دقيق العيد : هو على شرط مسلم .

ومنها حديث أسماء بنت يزيد أخرجه أحمد في مسنده حدثنا علي بن عاصم عن عبد الله بن عثمان بن خثيم عن شهر بن حوشب عن أسماء بنت يزيد قالت : دخلت

أنا وخالتي على النبي صلى الله عليه وسلم وعلينا أسورة من ذهب فقال لنا : أتعطيان زكاتها ؟ فقلنا لا ، قال : أما تخافان أن يسوركما الله أسورة من نار ؟ أديا زكاتها ؟ ذكر الحافظ في التلخيص وسكت عنه وقال في الدراية : في إسناده مقال . وقال العيني في عمدة القاري : فإن قلت . قال ابن الجوزي وعلى بن عاصم رماه يزيد بن هارون بالكذب ، وعبد الله بن خيثم قال ابن معين أحاديثه ليست بالقوية ، وشهر بن حوشب قال ابن عدى لا يحتج بحديثه ، قلت : ذكر في السكال : وسئل أحمد عن علي بن عاصم فقال هو والله عندي ثقة ، وأنا أحدث عنه ، وعبد الله بن خيثم قال بن معين هو ثقة حجة ، وشهر بن حوشب قال أحمد ما أحسن حديثه ووثقه ، وعن يحيى هو ثقة ، وقال أبو زرعة : هو لا بأس به . فظهر من هذا كله سقوط كلام ابن الجوزي وصحة الحديث انتهى كلام العيني .

قلت : علي بن عاصم متكلم فيه ، قال البخاري . ليس بالقوى عندهم يتكلمون فيه انتهى كذا في الميزان . وشهر بن حوشب صدوق كثير الإرسال والأوهام كما في التقريب ، ففي صحة حديث أسماء بنت يزيد نظر ، لكن لا شك في أنه يصلح للاستشهاد .

ومنها حديث فاطمة بنت قيس قالت : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم بطرق فيه سبعون مثقالا من ذهب ، فقلت يا رسول خذ منه الفريضة فأخذ منه مثقالا وثلاثة أرباع مثقال . أخرجه الدارقطني وفي إسناده أبو بكر الهزلي وهو ضعيف ، ونصر بن مزاحم وهو أضعف منه ، وتابعه عباد بن كثير أخرجه أبو نعيم في ترجمة شيبان بن زكريا من تاريخه كذا في الدراية .

ومنها حديث عبد الله بن مسعود قال : قلت للنبي صلى الله عليه وسلم : إن لأمرا أتى حلياً من ذهب عشرين مثقالا قال فأد زكاته نصف مثقال وإسناده ضعيف جداً أخرجه الدارقطني كذا في الدراية .

النبي صلى الله عليه وسلم منهم ابن عمر وعائشة وجابر بن عبد الله وأنس
ابن مالك : ليس في الحلّي زكاة . وهكذا روى عن بعض فقهاء التابعين .
وبه يقول مالك بن أنس والشافعي وأحمد وإسحاق .

قوله : (وقال بعض أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم منهم ابن عمر وعائشة وجابر
ابن عبد الله وأنس بن مالك : ليس في الحلّي زكاة) قال الحافظ في الدراية : قال
الأثرم : قال أحمد : خمسة من الصحابة كانوا لا يرون في الحلّي زكاة : ابن عمر وعائشة
وأنس وجابر وأسماء انتهى . فأما ابن عمر فهو عند مالك عن نافع عنه ، وأما عائشة
فعنده أيضاً وهما صحيحان ، وأما أنس فأخرجه الدارقطني من طريق علي بن سليمان :
سألت أنسا عن الحلّي فقال : ليس فيه زكاة ، وأما جابر فرواه الشافعي عن سفيان
عن عمرو بن شعيب . سمعت رجلاً سأل جابراً عن الحلّي أفیه زكاة قال : لا ،
قال البيهقي في المعرفة : فأما ما يروى عن جابر مرفوعاً . ليس في الحلّي زكاة فباطل
لا أصل له ، وإنما يروى عن جابر من قوله ، وأما أسماء فروى الدارقطني من طريق
هشام بن عروة عن فاطمة بنت المنذر عن أسماء بنت أبي بكر أنها كانت تحلى بناتها
الذهب ولا تركي نحواً من خمسين ألفاً انتهى ما في الدراية . (وهكذا روى عن بعض
فقهاء التابعين) كالقاسم بن محمد والشعبي فقالا : لا تجب الزكاة في الحلّي (وبه يقول
مالك بن أنس والشافعي وأحمد وإسحاق) قال العيني : كان الشافعي بهذا في العراق
وتوقف بمصر ، وقال هذا مما أستخير الله فيه ، وقال الليث : ما كان من حلّي يلبس
ويعار فلا زكاة فيه وإن اتخذ للتحرز عن الزكاة ففيه الزكاة . وقال أنس : يركى
عاماً واحداً لا غير انتهى كلام العيني .

واحتج لمن قال بعدم وجوب الزكاة في الحلّي بحديث جابر عن النبي صلى الله
عليه وسلم قال : ليس في الحلّي زكاة ، رواه ابن الجوزي في التحقيق بسنده عن
عافية بن أيوب عن ليث بن سعد عن أبي الزبير عنه .

وأجيب عنه بأنه حديث باطل لا أصل له . قال البيهقي في المعرفة : وما يروى
عن عافية بن أيوب عن الليث عن أبي الزبير عن جابر مرفوعاً : ليس في الحلّي

٦٣٢ — حدثنا قُتَيْبَةُ أَخْبَرَنَا ابْنُ لَهْيَعَةَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ أَنَّ امْرَأَتَيْنِ اتَّكَرَسَا رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي أَيْدِيهِمَا سِوَارَانِ مِنْ ذَهَبٍ ، فَقَالَ لَهُمَا : أَتُودَّيَانِ زَكَاتَهُ ؟ فَقَالَتَا : لَا ، فَقَالَ

زَكَاةً ، فَبَاطِلٌ لَا أَصْلَ لَهُ ، إِنَّمَا يَرُوى عَنْ جَابِرٍ مِنْ قَوْلِهِ . وَعَافِيَةُ بْنُ أَيُّوبَ بِمَجْهُولٍ ، فَمَنْ احتج به مرفوعاً كَانَ مَفْرُوعاً بِدِينِهِ دَاخِلًا فِي مَا يَعِيبُ الْمُخَالَفِينَ مِنَ الْاحتِجَاجِ بِرَوَايَةِ الْكَذَّابِينَ انْتَهَى . وَقَالَ الشَّيْخُ فِي الْإِمَامِ : رَأَيْتُ بِنْطَةَ شَيْخِنَا الْمُنْذَرِي رَحِمَهُ اللَّهُ وَعَافِيَةَ بْنَ أَيُّوبَ لَمْ يَبْلُغْنِي فِيهِ مَا يَوْجِبُ تَضْعِيفَهُ ، قَالَ الشَّيْخُ : وَيَحْتَاجُ مِنْ يَحْتَجُ بِهِ إِلَى ذِكْرِ مَا يَوْجِبُ تَعْدِيلَهُ انْتَهَى .

وَاحتج لهم أَيْضاً بِأَثَرِ ابْنِ عَمْرٍو وَعَائِشَةَ وَأَنْسَ وَجَابِرٍ : وَلِلْقَائِلِينَ بِعَدَمِ وَجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْحُلِيِّ أَعْذَارٌ عَدِيدَةٌ كُلُّهَا بَارِدَةٌ . فَهِيَ أَنَّ أَحَادِيثَ الزَّكَاةِ فِي الْحُلِيِّ مَحْمُولَةٌ عَلَى أَنَّهَا كَانَتْ فِي ابْتِدَاءِ الْإِسْلَامِ حِينَ كَانَ التَّحْلِي بِالذَّهَبِ حَرَامًا عَلَى النِّسَاءِ فَلَمَّا أُبِيحَ لَهُنَّ سَقَطَتِ الزَّكَاةُ ، وَهَذَا الْعِذْرُ بَاطِلٌ ، قَالَ الْبَيْهَقِيُّ كَيْفَ يَصِحُّ هَذَا الْقَوْلُ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا وَحَدِيثِ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ وَحَدِيثِ أَسْمَاءَ وَفِيهَا التَّصْرِيحُ بِلَبْسِهِ مَعَ الْأَمْرِ بِالزَّكَاةِ انْتَهَى .

وَمِنْهَا أَنَّ الزَّكَاةَ الْمَذْكُورَةَ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ إِنَّمَا كَانَتْ لِلزِّيَادَةِ عَلَى قَدَرِ الْحَاجَةِ ، وَهَذَا إِدْعَاءٌ مُحْضٌ لِادِّلِيلٍ عَلَيْهِ ، بَلْ فِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ مَا يَرُدُّهُ ، قَالَ الْحَافِظُ الزَّيْلَعِيُّ وَبِسَنَدِ التِّرْمِذِيِّ رَوَاهُ أَحْمَدُ وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَإِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهٍ فِي مَسَانِيدِهِمْ وَأَلْفَاظُهُمْ قَالَ لَهَا : فَأَدِيَا زَكَاتَ هَذَا الَّذِي فِي أَيْدِيكِ ، وَهَذَا اللَّفْظُ يَرْفَعُ تَأْوِيلَ مَنْ يَحْمِلُهُ عَلَى أَنَّ الزَّكَاةَ الْمَذْكُورَةَ فِيهِ شَرَعَتْ لِلزِّيَادَةِ فِيهِ عَلَى قَدَرِ الْحَاجَةِ انْتَهَى .

وَمِنْهَا أَنَّ الْمُرَادَ بِالزَّكَاةِ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ التَّطَوُّعُ إِلَى الْفَرِيضَةِ ، أَوِ الْمُرَادُ بِالزَّكَاةِ الْإِعَارَةُ ، قَالَ الْقَارِي فِي الْمَرْقَاةِ : وَهِيَ فِي غَايَةِ الْبَعْدِ إِذْ لَا وَعِيدَ فِي تَرْكِ التَّطَوُّعِ وَالْإِعَارَةِ مَعَ أَنَّهُ لَا يَصِحُّ إِطْلَاقُ الزَّكَاةِ عَلَى الْعَارِيَةِ لِاحْتِقَاقِهَا وَلَا بِمَجَازٍ انْتَهَى .

قَوْلُهُ : (وَفِي أَيْدِيهِمَا سِوَارَانِ) ثَنِيَّةُ سِوَارٍ كَكِتَابٍ وَغَرَابِ الْقَلْبِ كَالْأَسْوَارِ

لَهُمَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : أَنْحِمَانِ إِنْ يُسَوِّرَكُمَا اللَّهُ بِسَوَارَيْنِ مِنْ نَارٍ ؟ قَالَتَا : لَا ، قَالَ : فَأَدْيَا زَكَاتَهُ .

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ قد رواه المُشَنَّى بنُ الصَّبَّاحِ عن عمرو بن شعيبٍ نحو هذا . والمُشَنَّى بنُ الصَّبَّاحِ وابنُ لَهَيْمَةَ يُضَعَّفَانِ في الحديث ولا يصحُّ في هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء .

بالضم وجمعه أسورة وأساور وأسورة كذا في القاموس ، قلت يقال له في الفارسية دست برنجن وفي الهندية كنسكن (أتوديان زكاته) أى الذهب أو ما ذكر من السوارين ، قال الطيبي الضمير فيه بمعنى اسم الإشارة كما في قوله تعالى . (لا فاض ولا بكر عوان بين ذلك) (فأديا زكاته) فيه دليل وجوب الزكاة في الحل وهو الحق .

قوله . (ولا يصح في هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء) قال ابن الملقن : بل رواه أبو داود في سننه بإسناد صحيح ذكره ميرك كذا في المرقاة ، وقال الزيلعي في نصب الراية : قال المنذرى : لعل الترمذى قصد الطريقين الذين ذكرهما ، فطريق أبي داود لا مقال فيها انتهى . وقال الحافظ ابن حجر في الدراية بعد نقل كلام الترمذى هذا ما لفظه : كذا قال وغفل عن طريق خالد بن الحارث انتهى . قلت : روى أبو داود في سننه حدثنا أبو كامل وحמיד بن مسعدة المعنى أن خالد بن الحارث حدثهم أخبرنا حسين عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن امرأة أتت رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعها ابنة لها وفي يداها مسكتان غليظتان من ذهب فقال لها أعطيني زكاة هذا ؟ قالت : لا ، قال : أيسرك أن يسورك الله بهما يوم القيامة سوارين من نار ؟ قال فخلعهما فألقتهما إلى النبي صلى الله عليه وسلم وقالت : هما لله ورسوله . وإلى هذا الحديث أشار ابن الملقن والمنذرى والحافظ ابن حجر . وقال الزيلعي في نصب الراية بعد ذكر حديث أبي داود هذا ما لفظه : قال ابن القطان في كتابه إسناده صحيح ، وقال المنذرى في مختصره إسناده لا مقال فيه

١٣ - باب ما جاء في زكاة الخضرَاواتِ

٦٣٣ - حدثنا عليُّ بنُ خَشْرَمٍ أَخْبَرَنَا عيسى بنُ يونسَ عن الحسنِ
عن محمد بن عبد الرحمن بن عبيدٍ عن عيسى بن طلحة عن مُعَاذٍ « أَنَّهُ
كُتِبَ إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَسْأَلُهُ عَنِ الْخَضِرَاوَاتِ وَهِيَ الْبُقُولُ ،
فَقَالَ : لَيْسَ فِيهَا شَيْءٌ » .

فإن أبا داود رواه عن أبي كامل الجحدري وحيد بن مسعدة وهما من الثقات احتج
بهما مسلم ، وخالد بن الحارث إمام فقيه احتج به البخاري ومسلم وكذلك حصين
ابن ذكوان المعلم احتجا به في الصحيح . ووثقه ابن المديني وابن معين وأبو حاتم
وعمر بن شعيب فهو ممن قد علم ، وهذا إسناد يقوم به الحجة إن شاء الله
تعالى انتهى .

قلت : فظهر أن قول الترمذي لا يصح في هذا عن النبي صلى الله عليه وسلم
شيء غير صحيح والله تعالى أعلم .

باب ما جاء في زكاة الخضرَاواتِ

بفتح الخاء المعجمة جمع خضراء والمراد بها الرياحين والورود والبقول
والخيار والقثاء والبطيخ والباذنجان وأشباه ذلك .

قوله : (عن محمد بن عبد الرحمن بن عبيد) القرشي مولى آل طلحة كوفي ثقة
من السادسة (عن عيسى بن طلحة) بن عبيد الله التيمي المدني ثقة فاضل من كبار
الثالثة (وهي البقول) هذا تفسير من بعض الرواة (فقال ليس فيها شيء) لأنها
لا تقتات ، والزكاة لا تختص بالقوت ، وحكمته أن القوت ما يقوم به من بدن الإنسان ،
لأن الاقتيات من الضروريات التي لا حياة بدونها ، فوجب فيها حق لأرباب
الضرورات قاله القاري . والحديث يدل على عدم وجوب الزكاة في الخضروات ،
وإلى ذلك ذهب مالك والشافعي وقالوا : إنما تجب فيما يكال ويدخس للاقتيات . وعن

أحمد أنها تخرج مما يكال ويدخر ولو كان لا يقتات ، وبه قال أبو يوسف ومحمد .
وأوجبها في الخضروات الهادى والقاسم إلا الحشيش والحطب لحديث : الناس شركاء
في ثلاث ، ووافقهما أبي حنيفة إلا أنه استثنى السعف والتبن .

واستدلوا على وجوب الزكاة في الخضروات بعموم قوله تعالى : (خذ من
أموالهم صدقة) وقوله (وما أخرجنا لكم من الأرض) وقوله (وآتوا حقه يوم
حصاده) وبعموم حديث : فيما سقت السماء معشر ونحوه ، قالوا : وحديث الباب
ضعيف لا يصلح لتخصيص هذه العمومات .

وأجيب بأن طارقه يقوى بعضها بعضاً فينتهى لتخصيص هذه العمومات ،
ويقوى ذلك ما أخرجه الحاكم والبيهقي والطبراني من حديث أبي موسى ومعاذ حين
بعثهما النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن يعلمان الناس أمر دينهم فقال : لا تأخذ
الصدقة إلا من هذه الأربعة الشعير والحنطة والزبيب والتمر ، قال البيهقي : رواه
ثقات وهو متصل ، وما أخرجه الطبراني عن عمر قال : إنما سن رسول الله صلى الله
عليه وسلم الزكاة في هذه الأربعة فذكرها ، وهو من رواية موسى بن طلحة عن عمر ،
قال أبو زرعة : موسى عن عمر مرسل ، وما أخرجه ابن ماجة والدارقطني من
حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده بلفظ : إنما سن رسول الله صلى الله
عليه وسلم الزكاة في الحنطة والشعير والتمر والزبيب ، زاد ابن ماجة : والذرة ،
وفي إسناده محمد بن عبيد الله العرزمي وهو متروك ، وما أخرجه البيهقي من طريق
مجاهد قال : لم تسكن الصدقة في عهد النبي صلى الله عليه وسلم إلا في خمسة فذكرها ،
وأخرج أيضاً من طريق الحسن فقال : لم يفرض الصدقة النبي صلى الله عليه وسلم إلا في
عشرة ، فذكر الخمسة المذكورة والإبل والبقر والغنم والذهب والفضة ، وحكى أيضاً
عن الشعبي أنه قال : كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أهل اليمن : إنما الصدقة
في الحنطة والشعير والتمر والزبيب ، قال البيهقي : هذه المراسيل طرقها مختلفة وهى
يؤكد بعضها بعضاً انتهى . فلا أقل من انتهاض هذه الأحاديث لتخصيص تلك
العمومات التي قد دخلها التخصيص بالأوساق والبقر والاعوامل وغيرها ، فيكون
الحق ما ذهب إليه الحسن البصرى والحسن بن صالح والثورى والشعبي من أن الزكاة
(١٩ - تحفة الأحوذى - ٣)

قال أبو عيسى : إسناده هذا الحديث ليس بصحيح . وليس يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء . وإنما يروى هذا عن موسى بن طلحة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً . والعمل على هذا عند أهل العلم أنه ليس في الخضر ولت صدقة .

لا تجب إلا في البر والشعير والتمر والزبيب ، لافيا عدا هذه الأربعة مما أخرجت الأرض . وأما زيادة الذرة في حديث عمرو بن شعيب فقد عرفت أن إسناده متروكا وإكسها معتضة بمرسل مجاهد والحسن انتهى كلام الشوكاني .

قلت : في إسناده حديث أبي موسى ومعاذ طلحة بن يحيى وهو مختلف فيه قاله الحافظ ابن حجر في الدراية ص ١٦٤ : ورواه الحاكم في المستدرک مرفوعاً باللفظ المذكور ، ورواه البيهقي بلفظ أنهما حين بعثا إلى اليمن لم يأخذوا الصدقة إلا من هذه الأربعة ، قال الشيخ في الإمام : وهذا غير صريح في الرفع كذا في نصب الراية . وأما ما أخرجه الحاكم من طريق مجاهد في سنده خفيف ، قال الحافظ في التقريب : الخفيف بن عبد الرحمن الجزري صدوق سيء الحفظ خلط بآخره . وأما ما أخرج من طريق الحسن في سنده عمرو بن عبيد وهو متكلم فيه على ما قال الزيلعي في نصب الراية .

قوله : (وليس يصح في هذا الباب عن النبي صلى الله عليه وسلم شيء) وفي الباب عن علي وعائشة ومحمد بن جحش وأنس وطلحة لكنهما كلهما ضعيفة وقد ذكرها مع بيان ضعفها الحافظ الزيلعي في نصب الراية وقال بعد ذكرها : قال البيهقي : وهذه الأحاديث يشهد بعضها بعضاً ومعها قول بعض الصحابة ، ثم أخرج عن الليث عن مجاهد عن عمر قال : ليس في الخضر والبر صدقة . قال الشيخ في الإمام : ليث بن أبي سليم قد علل البيهقي به روايات كثيرة ، ومجاهد عن عمر منقطع ، وأخرج عن قيس بن الربيع عن أبي إسحاق عن عاصم بن ضمرة عن علي رضي الله تعالى عنه قال : ليس في الخضر والبر والبقول صدقة ، قال الشيخ : وقيس بن الربيع متكلم فيه انتهى .

قوله : (وإنما يروى هذا عن موسى بن طلحة عن النبي صلى الله عليه وسلم

قال أبو عيسى : والحسن هو ابنُ عُمارة وهو ضَعِيفٌ عندَ أهلِ الحديثِ ، ضَعْفُهُ شُعْبَةٌ وَغَيْرُهُ وَتَرَكَهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ .

١٤ - باب

ما جاء في الصدقة فيما يسقى بالأنهار وغيرها

٦٣٤ - حدثنا أبو موسى الأنصاري أخبرنا عاصم بن عبد العزيز مديني أخبرنا الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب عن سليمان بن يسار وبسر بن سعيد عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « فِيمَا سَقَتِ السَّمَاءُ وَالْعُيُونُ الْعُشْرُ ، وَفِيمَا سُقِيَ بِالْفَضْحِ نِصْفُ الْعُشْرِ » .

مرسلا ، رواه الدارقطني في سننه (والحسن هو ابن عمار الخ) قال الحافظ في التريب : الحسن بن عمار البجلي مولاهم أبو محمد السكوني قاضي بغداد متروك من السابعة .

باب ما جاء في الصدقة فيما يسقى بالأنهار وغيرها

قوله : (مديني) خبر مبتدأ محذوف أي هو مديني (أخبرنا الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب) بضم المعجمة وبموحدين صدوق يهم من الخامسة (وبسر بن سعيد) بضم أوله ثم مهملة ساكنة ثقة جليل من الثانية .

قوله : (فيما سقت من السماء) أي المطر من باب ذكر الحمل وإرادة الحال ، وليس المراد خصوص المطر بل السيل والأنهار كذلك (والعيون) أي الجارية على وجه الأرض التي لا يتكلف في رفع مائها لآلة ولا حمل (العشر) مبتدأ وخبره فيما سقت السماء ، أي العشر واجب فيما سقت السماء (وفيما سقى بالفضح) بفتح النون وسكون المعجمة بعدها مهملة أي بالسانية وهي رواية مسلم ، والمراد بها الإبل التي يستقى عليها ، وذكر الإبل كالمثال وإلا فالبقر وغيرها كذلك في الحكم ، كذا في الفتح ، والفضح في الأصل مصدر بمعنى السقى ، قال الجزري في النهاية : النواضح هي الإبل التي يستقى عليها والواحد الناضح انتهى .

وفي الباب عن أنس بن مالك وابن عمر وجابر .

قال أبو عيسى : وقد روي هذا الحديث عن بكير بن عبد الله بن الأشج وعن سليمان بن يسار وبشر بن سعيد عن النبي صلى الله عليه وسلم مُرسلاً . وكأنَّ هذا الحديث أصح . وقد صحَّ حديث ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم في هذا الباب وعليه العمل عند عامة الفقهاء .

قوله : (وفي الباب عن أنس بن مالك وابن عمر وجابر) أما حديث أنس فأخرجه ابن النجار عن أبان عن أنس ، وأما حديث ابن عمر فأخرجه البخاري وأصحاب السنن ، وأما حديث جابر فأخرجه أحمد ومسلم والنسائي وأبو داود .

قوله : (وعليه العمل عند عامة الفقهاء) قال النووي في شرح مسلم في شرح حديث جابر : فيما سقت الأنهار والغيم العصور وفيما سقى بالسانية نصف العشر ما لفظه : في هذا الحديث وجوب العشر فيما سقى بماء السماء والأنهار ونحوها بما ليس فيه مؤنة كثيرة ، ونصف العشر فيما سقى بالنواضح وغيرها بما فيه مؤنة كثيرة ، وهذا متفق عليه ، ولكن اختلف العلماء في أنه هل يجب الزكاة في كل ما أخرجت الأرض من الثمار والزرورع والرياحين وغيرها إلا الحشيش والحطب ونحوها أم يختص ؟ فعمم أبو حنيفة وخصص الجمهور على اختلاف لهم فيما يختص به انتهى .

قلت : قد تقدم الكلام في هذا في الباب السابق . وقال الحافظ في الفتح : دل الحديث على التفرقة في القدر المخرج الذي يسقى بمنضح أو بغير نضح . فإن وجد ما يسقى بهما فظاهره أنه يجب فيه ثلاثة أرباع العشر إذا تساوى ذلك ، وهو قول أهل العلم ، قال ابن قدامة : لا نعلم فيه خلافاً ، وإن كان أحدهما أكثر كان حكم الأقل تبعاً للأكثر ، نص عليه أحمد . وهو قول الثوري وأبي حنيفة وأحد قولي الشافعي ، والثاني يؤخذ بالقسط ، ويحتمل أن يقال إن أمكن فصل كل واحد منهما أخذ بحسابه . وعن ابن القاسم صاحب مالك : العبرة بما تم به الزرع وانتهى ولو كان أقل انتهى .

٦٣٥ - حدثنا أحمد بن الحسن أخبرنا سعيد بن أبي مرزيم أخبرنا ابن وهب قال حدثني يونس عن ابن شهاب عن سالم عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم « أَنَّهُ سَنَّ فِيمَا سَمَّتِ السَّمَاءَ وَالْأَرْضُ أَوْ كَانَ عَشْرِيًّا الْعُشُورَ ، وَفِيمَا سَقَى بِالنَّضْحِ نِصْفَ الْعَشْرِ » .
قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

قوله : (عن أبيه) أى عبد الله بن عمر رضى الله عنه (أنه سن) أى شرع وقرر (أو كان عشرياً) بفتح المهملة والمثلثة وكسر الراء وتشديد التحتانية ، قال فى النهاية : هو من النخل الذى يشرب بعروقه من ماء المطر يجتمع فى حفيرة ، وقيل هو العذوق الذى لا يسقيه إلا ماء المطر ، قال القاضى : والأول ههنا أولى لثلاثا يلزم التكرار وعطف الشيء على نفسه ، وقيل : ما يزرع فى الأرض تكون رطبة أبداً لقربها من الماء ، كذا فى المرقاة (العشور) قال النووى : ضبطناه بضم العين جمع عشرة ، وقال القاضى عياض : ضبطناه من عامة شيوخنا بفتح العين ، وقال هو اسم للخروج من ذلك ، وقال صاحب المطالع : أكثر الشيوخ يقولونه بالضم وصوابه الفتح ، قال النووى : وهذا الذى ادعاه من الصواب ليس بصحيح وقد اعترف بأن أكثر الرواة روه بالضم وهو الصواب جمع عشر ، وقد انفقوا على قولهم : عشور أهل الزمة بالضم ولا فرق بين اللفظين انتهى .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخارى وغيره .

تنبيه : مذهب جمهور أهل العلم والأئمة الأربعة : وجوب العشر فى جميع الحبوب من الحنطة والشعير والعدس والحبص والأرز ونحو ذلك . قال الإمام مالك فى موطأه : والحبوب التى فيها الزكاة : الحنطة والشعير والسلت والذرة والدخن والأرز والعدس والجلبان واللوييا والجلجلان وما أشبه ذلك من الحبوب التى تصير طعاماً فالزكاة تؤخذ منها كلها بعد أن تحصد وتصير حباً انتهى . وتمسكوا بعموم أحاديث الباب وعموم الآيات التى تدل على وجوب العشر . وذهب الحسن البصرى والحسن ابن صالح والثورى والشعبي وابن سيرين ، إلى أنه لا يجب الزكاة إلا فى الشعير والحنطة والزبيب والتمر ، فوجوب العشر عند هؤلاء منحصر فى هذه الأربعة ، واحتجوا

بما روى الطبراني والحاكم والدارقطني عن أبي موسى الأشعري ومعاذ أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لهما : لا تأخذا الصدقة إلا من هذه الأصناف الأربعة الشعير والحنطة والزبيب والتمر . قال صاحب سبل السلام : قال البيهقي رواه ثقات وهو متصل ، وروى الطبراني من حديث موسى بن طلحة عن عمر : إنما سن رسول الله صلى الله عليه وسلم الزكاة في هذه الأربعة فذكرها ، قال أبو زرعة إنه مرسل ، ورجح هذا المذهب حيث قال : فالأوضح دليلاً مع الحاصرين للوجوب في هذه الأربعة انتهى . وكذا رجع الشوكاني في النيل هذا المذهب حيث قال : فالحق أن الزكاة لا تجب إلا في البر والشعير والتمر والزبيب لا فيما عدا الأربعة بما أخرجت الأرض . قال : وأما زيادة الذرة في حديث عمرو بن شعيب فقد عرفت أن في إسناده متروكاً لكنها معتضدة بمرسـل مجاهد والحسن انتهى .

قلت : في سند حديث أبي موسى ومعاذ المذكور طلحة بن يحيى وهو يختلف فيه ، قال الحافظ في الدراية : وروى الحاكم من طريق أبي بردة عن أبي موسى ومعاذ حين بعثهما النبي صلى الله عليه وسلم إلى اليمن : لا تأخذوا الصدقة إلا من هذه الأربعة فذكرها ، ورواه البيهقي عنهما موقوفاً ، وفي الإسناد طلحة بن يحيى يختلف فيه ، وهو أمثل مما في الباب انتهى كلام الحافظ .

ثم الحصر فيه ليس حصراً حقيقياً وإلا يلزم أن لا تجب الزكاة في صنف غير هذه الأصناف الأربعة ، واللازم باطل فاللزوم مثله ، بل الحصر فيه إضافي . قال القاري في المرقاة في شرح هذا الحديث : والحصر فيه إضافي انتهى . والدليل على كون هذا الحصر إضافياً ما رواه الحاكم في المستدرک عن معاذ رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : فيما سقت السماء والبعل والسيـل العشر ، وفيما سقى بالنضح نصف العشر ، وإنما يكون ذلك في التمر والحنطة والحبوب ، وأما القنأ والبطيخ والرمـان والقصب فقد عني عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال الحاكم : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه . فالحق عندي ما ذهب إليه الجمهور والله تعالى أعلم .

تنبيه آخر : قال الحنفية : إن العشر والخراج لا يجتمعان على مسلم ويستدلون بحديث : لا يجتمع عشر وخراج في أرض مسلم .

قلت : لم يـقم دليل صحيح على قولهم هذا ، وأما هذا الحديث الذي يستدلون

به فباطل لا أصل له ، قال الحافظ الزيلعي في نصب الراية : الحديث الثالث قال عليه السلام : لا يجتمع عشر وخراج في أرض مسلم ، قلت رواه ابن عسدي في الكامل عن يحيى بن عنبسة حدثنا أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يجتمع على مسلم خراج وعشر انتهى . قال ابن عسدي : يحيى بن عنبسة منكر الحديث وإنما يروى هذا من قول إبراهيم ، وقدرناه أبو حنيفة عن حماد عن إبراهيم قوله : فجاء يحيى بن عنبسة فأبطل فيه ووصله إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، ويحيى بن عنبسة مكشوف الأمر في ضعفه لروايته عن الثقات الموضوعات انتهى . قال ابن حبان : ليس هذا من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ويحيى بن عنبسة دجال يضع الحديث لا يحل الرواية عنه انتهى : وقال الدارقطني : يحيى هذا دجال يضع الحديث وهو كذب على أبي حنيفة ومن بعده إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وذكره ابن الجوزي في الموضوعات . وقال البيهقي : هو حديث باطل ويحيى هذا متهم بالوضع انتهى ما في نصب الراية .

قلت : وأحاديث الباب بعمومها تدل على الجمع بين الخراج والعشر . قال الزيلعي في نصب الراية : استدلل ابن الجوزي في التحقيق للشافعي في الجمع بين العشر والخراج بعموم الحديث عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه سن في ماسقت السماء والعيون أو كان عثرياً العشر ، وفيما سقى بالنضح نصف العشر نفرد به البخاري ، وهذا عام في الخراجية وغيرها انتهى . وقال الزيلعي في ذلك الكتاب استدلل الشيخ نقي الدين في الإمام للشافعي بما أخرجه البيهقي عن يحيى بن آدم حدثنا سفيان بن سعيد عن عمرو بن ميمون بن مهران قال : سألت عمر بن عبد العزيز عن المسلم يكون في يده أرض الخراج ، فيسأل الزكاة فيقول إنما على الخراج ، فقال : الخراج على الأرض والعشر على الحب انتهى . قلت : إسناده صحيح . قال الحافظ في الدراية : وقد صح عن عمر بن عبد العزيز أنه قال لمن قال إنما على الخراج : الخراج على الأرض والعشر على الحب . أخرجه البيهقي من طريق يحيى بن آدم في الخراج له ، وفيها عن الزهري . لم يزل المسلمون على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده يعاملون على الأرض ويستكرونها ويؤدون الزكاة عما يخرج منها وفي الباب حديث ابن عمر : فيما سقت السماء العشر ، متفق عليه ويستدل بعمومه انتهى ما في الدراية .

١٥ - باب ما جاء في زكاة مال اليتيم

٦٣٦ - حدثنا محمد بن إسماعيل أخبرنا إبراهيم بن موسى أخبرنا الوليد بن مسلم عن المثنى بن الصباح عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب الناس فقال : ألا من ولي يتيماً له مال فليستجر فيه ولا يتركه حتى تأكله الصدقة .

والحاصل أنه لم يقدّم دليل صحيح على أن الخراج والعشر لا يجتمعان على مسلم ، بل حديث ابن عمر وما في معناه بعمومه يدل على الجمع ، وأثر عمر بن عبد العزيز وأثر الزهري يدلان على أن العمل كان على ذلك في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وبعده .

تنبيه آخر : قال صاحب الهداية : لم يجمع أحد من أئمة العدل والجور بينهما يعنى بين الخراج والعشر ، وكفى بإجماعهم حجة انتهى . قلت : دعوى الإجماع باطلة جداً . قال الحافظ في الدراية راداً على صاحب الهداية : ولا إجماع مع خلاف عمر بن عبد العزيز والزهري بل لم يثبت عن غيرهما التصريح بخلافهما انتهى .

باب ما جاء في زكاة مال اليتيم

قوله : (حدثنا محمد بن إسماعيل) هو الإمام البخاري (أخبرنا إبراهيم بن موسى) بن يزيد بن زاذان التيمي أبو إسحاق الرازي الفراء المعروف بالصغير روى عن هشام بن يوسف الصنعاني والوليد بن مسلم وغيرهما وعنه البخاري ومسلم وأبو داود ، وروى الباقر عن بواسطة ، ثقة حافظ كذا في تهذيب التهذيب والتقريب .

قوله : (ألا) للتنبيه (من ولي) بفتح الواو وكسر اللام ، قال الفاري في المراقبة : وفي نسخة أى من المشكاة بضم الواو وتشديد اللام المسكورة أى صار ولي يтим (له مال) صفة ليتيم أى من صار ولياً ليتيم ذى مال (فليستجر) بتشديد الفوقية أى بالبيع والشراء (فيه) أى فى مال اليتيم (ولا يتركه) بالنهى وقيل بالنفى (حتى تأكله الصدقة) أى تنقصه وتقنيه ، لأن الأكل سبب الفناء . قال

قال أبو عيسى : وإِنَّمَا رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ وَفِي إِسْنَادِهِ مَقَالٌ لِأَنَّ الْمُثَنَّى بْنَ الصَّبَّاحِ يَضَعُفُ فِي الْحَدِيثِ . وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ قَدْ كَرَّ هَذَا الْحَدِيثَ . وَقَدْ اخْتَلَفَ أَهْلُ الْعِلْمِ فِي هَذَا الْبَابِ ، فَرَأَى غَيْرُ وَاحِدٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فِي مَالِ الْيَتِيمِ زَكَاةً مِنْهُمْ عُمَرُ وَعَلِيٌّ وَعَائِشَةُ وَابْنُ عُمَرَ . وَبِهِ يَقُولُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ .

ابن الملك : أى يأخذ الزكاة منها فينقص شيئاً فشيئاً ، وهذا يدل على وجوب الزكاة في مال الصبي ، وبه قال الشافعي وأحمد ومالك ، وعند أبي حنيفة لا زكاة فيه انتهى .

قوله : (وفي إسناده مقال الخ) قال الحافظ في بلوغ المرام : وله شاهد مرسل عند الشافعي انتهى . وقال في التلخيص : ورواه الدارقطني من حديث أبي إسحاق الشيباني أيضاً عن عمرو بن شعيب لكن راويه عنه مندل بن علي وهو ضعيف ، ومن حديث العزمي عن عمرو والعزمي ضعيف متروك ، ورواه ابن عدي من طريق عبد الله بن علي وهو الإفريقي وهو ضعيف ، قال الحافظ : وروى الشافعي عن عبد المجيد بن أبي رواد عن ابن جريج عن يوسف بن ماهك مرسل أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : ابتغوا في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة ، ولكن أكدته الشافعي بعموم الأحاديث الصحيحة في إيجاب الزكاة . وفي الباب عن أنس مرفوعاً : اتجروا في مال اليتامى لا تأكلها الزكاة ، رواه الطبراني في الأوسط في ترجمة علي ابن سعد انتهى .

قوله : (وروى بعضهم هذا الحديث عن عمرو بن شعيب أن عمر بن الخطاب فذكر هذا الحديث) قال الدارقطني في العلل : رواه حسين المعلم عن مكحول عن عمرو بن شعيب عن سعيد بن المسيب عن عمر ، ورواه ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن عمرو بن شعيب عن عمر لم يذكر ابن المسيب وهو أصح وإياه عن الترمذي انتهى كذا في التلخيص .

قوله : (منهم عمر وعلي وعائشة وابن عمر) روى مالك في الموطأ عن عمر

وَقَالَتْ طَائِفَةٌ مِنْ أَهْلِ الْعِلْمِ : لَيْسَ فِي مَالِ الْيَتِيمِ زَكَاةٌ ، وَبِهِ يَقُولُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ .

ابن الخطاب قال : اتجرو في أموال اليتامى لا تأكلها الزكاة ، ورواه البيهقي وقال إسناده صحيح قاله الحافظ في التلخيص ، وقال فيه وروى الشافعي عن ابن عينة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر موقوفاً أيضاً . قال : وروى الدارقطني والبيهقي وابن عبد البر ذلك من طرق عن علي بن أبي طالب وهو مشهور عنه انتهى ، وروى مالك عن عبد الرحمن بن القاسم عن أبيه قال : كانت عائشة تليني وأخألى يتيمين في جحرها فكانت تخرج من أموالنا الزكاة .

قوله : (وبه يقول مالك والشافعي وأحمد وإسحاق) واستدلوا بأحاديث الباب وهي وإن كانت ضعيفة لكنها يؤيدها آثار صحيحة عن الصحابة رضي الله عنهم وبعموم الأحاديث الواردة في إيجاب الزكاة .

قوله : (وقالت طائفة من أهل العلم : ليس في مال اليتيم زكاة وبه يقول سفیان الثوري وعبد الله بن المبارك) وبه يقول أبو حنيفة ، واستدل هؤلاء بحديث عائشة وعلى وغيرهما رضي الله عنهم : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستيقظ ، وعن المبتلى حتى يبرأ ، وعن الصبي حتى يكبر . قال ابن الهمام في فتح القدير : وأما ما روى عن عمر وابنه وعائشة رضي الله عنهم من القول بالوجوب في مال الصبي والمجنون لا يستلزم كونه عن سماع إذ يمكن الرأي فيه فيجوز كونه بناء عليه ، خلاصه قول صحابي عن اجتهد عارضه رأى صحابي آخر . قال محمد بن الحسن في كتاب الآثار : أنبأنا أبو حنيفة حدثنا ليث بن أبي سليم عن مجاهد عن ابن مسعود قال : ليس في مال اليتيم زكاة ، وليث كان أحد العلماء العباد وقيل اختلط في آخر عمره ، ومعلوم أن أبا حنيفة لم يكن ليذهب فيأخذ عنه حال اختلاطه ويرويه وهو الذي شدد أمر الرواية ما لم يشده غيره ، وروى مثل قول ابن مسعود عن ابن عباس تفرد به ابن لهيعة انتهى .

قلت : لم يثبت عن أحد من الصحابة رضي الله عنهم بسند صحيح عدم القول بوجوب الزكاة في مال الصبي . وأما أثر ابن مسعود فهو ضعيف من وجهين

وَعَمْرُو بْنُ شُعَيْبٍ هُوَ ابْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ .
وَشُعَيْبٌ قَدْ سَمِعَ مِنْ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو . وَقَدْ تَكَلَّمَ بِحَسَنِيَّةٍ بَنُ سَعِيدٍ

الأول أنه منقطع والثاني أن في إسناده ليث بن أبي سليم ، قال الحافظ ابن حجر في التقریب : صدوق اختلط أخيراً ولم يتميز حديثه ، وقال الزيلعي في نصب الراية ، قال البيهقي : وهذا أثر ضعيف فإن مجاهداً لم يلق ابن مسعود فهو منقطع وليث بن أبي سليم ضعيف عند أهل الحديث انتهى . وأجاب ابن الهمام عن الوجه الأول ولم يجب عن الوجه الثاني ، وفيما أجاب عن الوجه الأول كلاماً فتفكر . وأما أثر ابن عباس فقد تفرد به ابن لهيعة كما صرح به ابن الهمام وهو ضعيف عند أهل الحديث قاله الترمذي في باب الرخصة في استقبال القبلة بغائط أو بول . وقال الذهبي في تذكرة الحفاظ : يروي حديثه في المتابعات ولا يحتج به انتهى .

وأما حديث عائشة وعلى المذكور ففي الاستدلال به على عدم وجوب الزكاة في مال الصبي نظر ، كيف وقد رواه عائشة وعلى رضي الله تعالى عنهما وهما قائلان بوجوب الزكاة في مال الصبي . وقال الزيلعي في نصب الراية : قال ابن الجوزي : والجواب أن المراد قلم الإثم أو قلم الأذى انتهى . وقال القاضي ابن العربي في عارضة الأحودي : وزعم أبو حنيفة أن الزكاة أوجبت شكر نعمة المال كما أن الصلاة أوجبت شكر نعمة البدن ولم يتعين بعد على الصبي شكر ، قلنا محل الصلاة بضعف عن شكر النعمة فيه ، ومحل الركاة وهو المال كمال لشكر النعمة ، فإن قيل لا يصح منه القرية ، قلنا يؤدي عنه كما يؤدي عن المغنى عليه : وعن الممتنع جبراً . وكما يؤدي عنه العشر والفطرة وهو دين يقضى عنه لمستحقة وإن لم يعمل به لأن الناظر له حكم به انتهى .

قوله : (وشعيب قد سمع من جده عبد الله بن عمرو) وأما قول ابن حبان : لم يصح سماع شعيب من جده عبد الله فقال الدارقطني هو خطأ . وقد روى عبيد الله بن عمر العمري وهو من الأئمة العدول عن عمرو بن شعيب عن أبيه قال : كنت جالساً عند عبد الله بن عمرو فجاء رجل فاستفتاه في مسألة فقال : يا شعيب امض معي إلى ابن عباس ، فقد صح بهذا سماع شعيب من جده عبد الله وقد أثبت سماعه منه أحمد بن حنبل وغيره . كذا في نصب الراية ص ٣٧٨ تخريج

في حديث عمرو بن شعيب وقال : هُوَ عِنْدَنَا وَاهٍ . وَمَنْ ضَعَفَهُ فَإِنَّمَا
 ضَعَفَهُ مِنْ قَبْلِ أَنَّهُ يُحَدِّثُ مِنْ صَحِيفَةِ جَدِّهِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو .
 وَأَمَّا أَكْثَرُ أَهْلِ الْحَدِيثِ فَيَحْتَجُّونَ بِحَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ
 وَيُثَبِّتُونَهُ ، مِنْهُمْ أَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ وَغَيْرُهُمَا .

الهداية . قلت : وقد أسند ذلك الدارقطني في السنن قال حدثنا أبو بكر بن زياد
 النيسابوري حدثنا محمد بن يحيى الذهلي وغيره قالوا حدثنا محمد بن عبيد حدثنا
 عبيد الله بن عمر ورواه الحاكم أيضاً من هذا الوجه ذكره الحافظ في تهذيب
 التهذيب وقال فيه : وقد صرح شعيب بسامعه من عبد الله في أما كن وصح سماعه
 كما تقدم ، وكما روى حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن شعيب قال : قال سمعت
 عبد الله بن عمرو فذكر حديثاً أخرجه أبو داود من هذا الوجه إنتهى .

قلت : وقد سمع عمرو من أبيه شعيب ، ففي تهذيب التهذيب قال محمد بن علي
 الجوزجاني قلت لأحمد : عمرو سمع من أبيه شيئاً قال يقول حدثني أبي إنتهى
 (وقد تكلم يحيى بن سعيد) هو القطان (في حديث عمرو بن شعيب وقال هو
 عندنا واه) أى ضعيف وكذلك تكلم فيه غير واحد من أئمة الحديث ولكن
 أكثرهم على أنه صحيح قابل للاحتجاج كما صرح به الترمذى (ومن ضعفه فأنما
 ضعفه من قبل أنه يحدث من صحيفة جده عبد الله بن عمرو) يعنى تضعيف من
 ضعفه ليس إلا من جهة أنه يحدث من صحيفة جده : قال الحافظ في تهذيب
 التهذيب : قال الساجى : قال ابن معين : هو ثقة في نفسه وما روى عن أبيه عن
 جده لا حجة فيه وليس بم متصل وهو ضعيف من قبيل أنه مرسل وجد شعيب
 كتب عبد الله بن عمرو فكان يروىها عن جده إرسالا وهى صحاح عن عبد الله
 ابن عمرو غير أنه لم يسمعها : قال الحافظ : فإذا شهد له ابن معين أن أحاديثه صحاح
 غير أنه لم يسمعها وصح سماعه لبعضها ، فغاية الباقي أن يكون وجادة صحيحة وهو
 أحد وجوه التحمل والله تعالى أعلم إنتهى .

قوله (وأما أكثر أهل الحديث فيحتجون بحديث عمرو بن شعيب ويثبتونه
 منهم أحمد وإسحاق وغيرهما) قال الحافظ ابن حجر في فتح البارى ص ٥١ ج ٢ :

١٦ - باب

ما جاء أن العجماء جرحها جباراً في الرُّكَّازِ الخمس

٦٣٧ - حدثنا قتيبة أخبرنا الليث بن سعد عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب وأبي سلمة عن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال « العجماء جرحها جباراً ، والمعدن جباراً ، والبئر جباراً ، وفي الرُّكَّازِ الخمس » .

ترجمة عمرو قوية على المختار لكن حيث لا تعارض لانتهاى . وفي شرح ألفية العراقي للبصنف : وقد اختلف في الإحتجاج برواية عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ، وأصح الأقوال أنها حجة مطلقاً إذا صح السند إليه . قال ابن الصلاح : وهو قول أكثر أهل الحديث حملاً للجد عند الإطلاق على الصحابي عبد الله ابن عمرو دون ابنه محمد والد شعيب لما ظهر لهم من إطلاقه ذلك ، فقد قال البخارى رأيت أحمد بن حنبل وعلى بن المدينى وإسحاق بن راهويه وأبا عبيدة وأبا خيثمة وعامة أصحابنا يحتجون بحديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده ما تركه أحد منهم وثبتوه ، فن الناس بعدهم ؟ وقول ابن حبان : هى منقطعة لأن شعيباً لم يلق عبد الله مردود ، فقد صح سماع شعيب من جده عبد الله بن عمرو كما صرح به البخارى فى التاريخ وأحمد ، وكما رواه الدارقطنى والبيهقى فى السنن بإسناد صحيح لانتهاى .

(باب ما جاء أن العجماء جرحها جباراً وفي الرُّكَّازِ الخمس)

قوله (العجماء) أى البهيمة وهى فى الأصل تأنيث الأعجم وهو الذى لا يقدر على الكلام سمي بذلك لأنها لا تتكلم (جرحها) بضم الجيم وفتحها والمفهوم من النهاية نقلاً عن الأزهري أنه بالفتح لا غير لأنه مصدر وبالضم الجراحة (جبار) بضم الجيم أى هدر ، أى إذا أتلفت البهيمة شيئاً ولم يكن معها قائد ولا سائق وكان نهاراً فلا ضمان ، وإن كان معها أحد فهو ضامن لأن الإلتلاف حصل بتقصيره ، وكذا إذا كان ليلاً لأن المسالك قصر فى ربطها إذ العادة أن تربط

الدواب ليلاً وتسرح نهاراً ، كذا ذكره الطيبي وابن الملك (والمعدن) بفتح الميم وكسر الدال مكان يخرج منه شيء من الجواهر والأجساد المعدنية من الذهب والفضة والنحاس وغير ذلك من عدن بالمكان إذا أقام به (والبئر) بهمز ويبدل (جبار) أى إذا استأجر حافراً لحفر البئر أو استخراج المعدن فأنهار عليه لاضمان ، وكذا إذا وقع فيه إنسان فهلك إن لم يكن الحفر عدواناً وإن كان ففيه خلاف (وفي الركاز) بكسر الراء (الخمس) إعلم أن مالاً رحمه الله والشافعي رحمه الله والجمهور حملوا الركاز على كنوز الجاهلية المدفونة في الأرض ، وقالوا لا خمس في المعدن بل فيه الزكاة إذا بلغ قدر النصاب ، وهو المأثور عن عمر بن عبد العزيز وصله أبو عبيد في كتاب الأموال وعلقه البخاري في صحيحه . وأما الحنفية فقالوا الركاز يعم المعدن والكنز ففي كل ذلك الخمس ، وما ذهب إليه الجمهور من التفرقة بين الركاز والمعدن وهو الظاهر لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال : المعدن جبار وفي الركاز الخمس . عطف الركاز على المعدن وفرق بينهما في الحكم ، فعلم منه أن المعدن ليس بركاز عند النبي صلى الله عليه وسلم بل هما شيئان متغايران ، ولو كان المعدن ركازاً عنده لقال المعدن جبار وفيه الخمس ، ولما لم يقل ذلك ظهر أنه غيره لأن العطف يدل على المغايرة . قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري : والحجة للجمهور التفرقة من النبي صلى الله عليه وسلم بين المعدن والركاز بواو العطف فصح أنه غيره انتهى .

ولأن الركاز في لغة أهل الحجاز هو ما ذهب إليه الجمهور ، ولا شك في أن النبي الحجازي صلى الله عليه وسلم تكلم بلغة أهل الحجاز وأراد به ما يريدون منه ، قال ابن الأثير في النهاية : الركاز عند أهل الحجاز الجاهلية المدفونة في الأرض وعند أهل العراق المعادن ، والقولان تحتلها اللغة لأن كل منهما مركوز في الأرض أى ثابت يقال ركزه يركزه ركزاً إذا دفنه وأركز الرجل إذا وجد الركاز ، والحديث إنما جاء في التفسير الأول وهو الكنز الجاهلي ، وإنما كان فيه الخمس لكثرة نفعه وسهولة أخذه انتهى .

وفي المرقاة لعلي القاري : وأما ما روى عن أبي هريرة أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : في الركاز الخمس ، قيل وما الركاز يا رسول الله ؟ قال : المذهب الذي خلقه الله في الأرض يوم خلقت الأرض . رواه البيهقي وذكره في

وفى الباب عن أنس بن مالك وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن الصامت وعمرو بن عوف المزني وجابر .
قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

١٧ — باب ما جاء فى الخرص

٦٣٨ — حدثنا محمود بن غيلان أخبرنا أبو داود الطيالسي أخبرنا

الإمام ، فهو وإن سكت عنه فى الإمام مضعف بعبد الله بن أبي سعيد المقبرى انتهى .
قوله (وفى الباب عن أنس بن مالك وعبد الله بن عمرو وعبد الله بن الصامت وعمرو بن عوف المزني وجابر) وفى الباب أيضاً عن عبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وزيد بن أرقم وأبي ثعلبة الخشني وسراء بنت نهران الغنوية . لحديث أنس عند أحمد والبخاري مطولاً وفيه : هذا ركاز وفيه الخمس ، وحديث عبد الله بن عمرو عند الشافعي من حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال فى كنز وجده رجل فى خربة جاهلية : إن وجدته فى قرية غير مسكونة ففيه وفى الركاز الخمس . وحديث عبد الله بن الصامت رواه ابن ماجه من رواية إسحاق بن يحيى بن الوليد عن عبادة بن الصامت قال : قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن المعدن جبار وجرحها جبار ، وهذا منقطع لأن إسحاق لم يدرك عبادة ، وحديث عمرو بن عوف المزني رواه ابن ماجه أيضاً ، وحديث جابر رواه أحمد والبخاري من رواية مجالد عن الشعبي عن جابر قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : السائبة ، الحديث وفيه : فى الركاز الخمس ، كذا فى عمدة القارى وتخرج أحاديث عبد الله بن مسعود وغيره مذكور فيه أيضاً من شاء الوقوف عليه فليرجع إليه .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه الجماعة .

باب ما جاء فى الخرص

الخرص فى اللغة هو الخزر والتخمين ، وسيجىء بيان ما هو المراد منه من المؤلف .

شُعْبَةُ قَالَ أَخْبَرَنِي حُبَيْبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ قَالَ سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ مَسْعُودٍ بْنَ نِيَارٍ يَقُولُ : جَاءَ سَهْلُ بْنُ أَبِي حَثْمَةَ إِلَى مَجْلِسِنَا فَحَدَّثَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَقُولُ : « إِذَا خَرَصْتُمْ تُخَذُوا وَدَعُوا الثُّلُثَ ، فَإِنْ لَمْ تَدَعُوا الثُّلُثَ فَدَعُوا الرَّبْعَ » .

قوله : (أخبرني حبيب بن عبد الرحمن) أبو الحارث المدني ثقة من الرابعة (قال سمعت عبد الرحمن بن مسعود بن نيار) بكسر النون وبالتحتانية الأنصاري المدني مقبول من الرابعة (جاء سهل بن أبي حثمة) بفتح الحاء المهملة وسكون المثناة صحابي صغير (إذا خرصتم) أي حزرتم وختمتم أيها السعاة (فخذوا) أي زكاة الخروص (ودعوا الثلث) أي أتركوه ، قال الطيبي : فخذوا جواب للشرط ، ودعوا عطف عليه ، أي إذا (خرصتم) فيبينوا مقدار الزكاة ثم خذوا ثلثي ذلك المقدار واتركوا الثلث لصاحب المال حتى يتصدق به انتهى . وقال القاضي : الخطاب مع المصدقين أمرهم أن يتركوا للبالك ثلث ما خرصوا عليه أربعة توسعة عليه حتى يتصدق به هو على جيرانه ومن يمر به ويطلب منه فلا يحتاج إلى أن يغم ذلك من ماله ، وهذا قول قديم للشافعي وعامة أهل الحديث . وعند أصحاب الرأي لا عبرة بالخرص لإفضائه إلى الربا ، وزعموا أن الأحاديث الواردة فيه كانت قبل تحريم الربا ، ويرده حديث عتاب بن أسيد فإنه أسلم يوم الفتح وتحريم الربا كان مقدماً انتهى .

قال القاري بعد نقل كلام القاضي هذا : وحديث جابر الطويل في الصحيح صريح فإن تحريم الربا كان في حجة الوداع انتهى .

قال الحافظ ابن حجر في فتح الباري : قال الخطابي أنكر أصحاب الرأي الخرص وقال بعضهم : إنما كان يفعل تخويفاً للزراعين لئلا يخونوا . لا يلزم به الحكم لأنه تحمين وغرور ، أو كان يجوز قبل تحريم الربا والقار ، وتعقبه الخطابي بأن تحريم الربا والميسر متقدم والخرص عمل به في حياة النبي صلى الله عليه وسلم حتى مات ثم أبو بكر وعمر فن بعدهم ، ولم ينقل عن أحد منهم ولا من التابعين تركه إلا عن الشعبي قال : وأما قولهم إنه تحمين وغرور فليس كذلك بل هو اجتهاد

وفى الباب عن عائشة وعَتَابِ بْنِ أُسَيْدٍ وَابْنِ عَبَّاسٍ .

قال أبو عيسى : والعَلُّ على حديثِ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَشْمَةَ عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ فِي الْخَرْصِ ، وَبِحَدِيثِ سَهْلِ بْنِ أَبِي حَشْمَةَ يَقُولُ إِسْحَاقُ وَأَحْمَدُ :

فِي مَعْرِفَةِ مَقْدَارِ التَّمْرِ وَإِدْرَاكِهِ بِالْخَرْصِ الَّذِي هُوَ نَوْعٌ مِنَ الْمَقَادِيرِ . قَالَ : وَاعْتَلَّ الطَّحَاوِيُّ بِأَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يَحْصَلَ لِلتَّمْرَةِ آفَةٌ فَتَتَلَفُهَا فَيَسْكُونُ مَا يُوْخَذُ مِنْ صَاحِبِهَا مَا خُوْذًا بَدَلًا مِمَّا يَسْلَمُ لَهُ . وَأُجِيبَ بِأَنَّ الْقَائِلِينَ بِهِ لَا يَضْمَنُونَ أَرْبَابَ الْأَمْوَالِ مَا تَلَفَ بَعْدَ الْخَرْصِ . قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ : أَجْمَعَ مِنْ يَحْفَظُ عَنْهُ الْعِلْمُ أَنَّ الْخَرْصَ إِذَا أَصَابَتْهُ جَائِحَةٌ قَبْلَ الْجَزَاءِ فَلَا ضَمَانَ أَنْتَهَى .

قال الحافظ ابن القيم في اعلام الموقعين : المثال التاسع والعشرون : رد السنة الصحيحة الصريحة المحسكة في خرص الثمار في الزكاة والعرايا وغيرها إذا بدا لإصلاحها ، ثم ذكر أحاديث الخرص ثم قال : فردت هذه السنن كلها بقوله تعالى (لنما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه) قالوا : والخرص من باب القمار والميسر فيكون تحريره ناسخاً لهذه الآثار ، وهذا من أبطل الباطل فإن الفرق بين القمار والميسر والخرص المشروع كالفرق بين البيع والربا ، والميتة والمذكي ، وقد نزه الله رسوله وأصحابه عن تعاطي القمار وعن شرعه وإدخاله في الدين ، وبالله العجب ! أكان المسلمون يقامرون إلى زمن خير ثم استمروا على ذلك إلى عهد الخلفاء الراشدين ، ثم انقضى عصر الصحابة وعصر التابعين على القمار ولا يعرفون أن الخرص قمار حتى بينه بعض فقهاء الكوفة ؟! هذا والله الباطل حقاً والله الموفق انتهى كلام ابن القيم .

قوله : (وفى الباب عن عائشة) أخرجه أبو داود (وعتاب) بفتح العين المهملة وتشديد المثناة الفوقانية (بن أسيد) بفتح الهمزة وكسر المهملة وحديثه أخرجه أبو داود والترمذى .

قوله : (وبحديث سهل بن أبي حشمة يقول إسحاق وأحمد) قال الحافظ في فتح الباري بعد ذكر حديث سهل بن أبي حشمة : قال بظاهره الليث وأحمد وإسحاق وغيرهم ، وفهم منه أبو عبيد في كتاب الأموال أنه القدر الذي يأكلونه بحسب (٢٠ - تحفة الأحمدي - ٣)

وَالْخَرْصُ إِذَا أَدْرَكَتِ الثَّمَارُ مِنَ الرُّطَبِ وَالْعِنَبِ مِمَّا فِيهِ الزَّكَاةُ
بَعَثَ السُّلْطَانُ خَارِصًا تَخْرُصَ عَلَيْهِمْ . وَالْخَرْصُ أَنْ يَنْظُرَ مَنْ يُبْصِرُ
ذَلِكَ فَيَقُولُ : يَخْرُجُ مِنْ هَذَا مِنَ الزَّيْبِ كَذَا وَمِنْ التَّمْرِ كَذَا وَكَذَا
فَيُحْصَى عَلَيْهِمْ ، وَيَنْظُرُ مَبْلَغَ الْعُشْرِ مِنْ ذَلِكَ فَيُثَبِّتُ عَلَيْهِمْ ثُمَّ يَخْلِي
بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الثَّمَارِ فَيَصْنَعُونَ مَا أَحَبُّوا ، وَإِذَا أَدْرَكَتِ الثَّمَارُ أَخَذَ
مِنْهُمْ الْعُشْرُ . هَكَذَا فَسَّرَهُ بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ . وَبِهَذَا يَقُولُ مَالِكٌ وَالشَّافِعِيُّ
وَأَحْمَدُ وَإِسْحَاقُ .

٦٣٩ — حَدَّثَنَا أَبُو عَمْرِو مُسْلِمٌ بْنُ عَمْرِو الْحَذَاءِ الْمَدِينِيُّ أَخْبَرَنَا
عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ صَالِحِ الثَّمَارِ عَنْ ابْنِ شَهَابٍ عَنْ سَعِيدِ بْنِ
الْمُسَيَّبِ عَنْ عَتَّابِ بْنِ أُسَيْدٍ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَبْعَثُ عَلَى
النَّاسِ مَنْ يَخْرُصُ عَلَيْهِمْ كُرُومَهُمْ وَبِمَارْتُهُمْ وَبِهَذَا الْإِسْنَادِ أَنَّ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : فِي زَكَاةِ الْكُرُومِ « لِمَنْهَا تُخْرَصُ كَمَا يُخْرَصُ النَّخْلُ ثُمَّ
تُؤَدَّى زَكَاتُهُ زَيْبِيًّا كَمَا تُؤَدَّى زَكَاةُ النَّخْلِ تَمَرًّا » .

احتياجهم إليه ، فقال يترك قدر احتياجهم . وقال مالك وسفيان : لا يترك لهم
شيء . وهو المشهور عن الشافعي . قال ابن العربي : والمتحصل من صحيح النظر أن
يعمل بالحديث وهو قدر المؤنة ، ولقد جربناه فوجدناه كذلك في الأغلب بما
يؤكل رطباً انتهى .

قوله : (والخرص إذا أدركت الثمار الخ) من ادراك الشيء بلغ وقته كذا
القاموس . قال الحافظ ابن حجر : وقائدة الخرص التوسعة على أرباب الثمار في التناول
منها والبسيع من زهوها وإيثار الأهل والجيران والفقراء لأن في منعهم منها
تضييقاً لا يخفى انتهى (عن ابن محمد صالح الثمار) بفتح المثناة الفوقانية وتشديد
الميم صدوق يخطئ من السابعة (كرومهم) بضمهم جمع الكرم وهو شجر العنب .
قال ابن حجر : ولا ينافي تسمية العنب كرمًا خبر الشيخين : لا تسموا العنب كرمًا

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن غريب . وقد روى ابن جريج
هذا الحديث عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة . وسألت محمدًا عن
هذا فقال : حديث ابن جريج غير محفوظ ، وحديث سعيد بن المسيب
عن عتاب بن أسيد أصح .

١٨ - باب ما جاء في العامل على الصدقة بالحق

٦٤٠ - حدثنا أحمد بن مزيع أخبرنا يزيد بن هارون أخبرنا يزيد
ابن عبيد عن عاصم بن عمر بن قتادة وحديثنا محمد بن إسماعيل أخبرنا
أحمد بن خالد عن محمد بن إسحاق عن عاصم بن عمر بن قتادة عن
محمود بن لبيد عن رافع بن خديج قال : سمعت رسول الله صلى الله
عليه وسلم يقول : « العامل على الصدقة بالحق كالغازي في سبيل الله حتى
يرجع إلى بيته » .

فإن السكرم هو المسلم ، وفي رواية : فإنما السكرم قلب المؤمن . لأنه نهى تنزيهه .
على أن تلك التسمية من لفظ الراوى فلم له لم يبلغه النهى أو خاطب به من لا يعرفه
إلا به انتهى (زيبياً) هو اليابس من العنب .

باب ما جاء في العامل على الصدقة بالحق

قوله : (العامل على الصدقة بالحق) متعلق بالعامل أى عملاً بالصدق
والصواب ، أو بالإخلاص والاحتساب (كالغازي في سبيل الله) أى في تحصيل
بيت المال واستحقاق الثواب في تمشية أمر الدارين قاله القارى (حتى يرجع)
أى العامل . قال ابن العربي في شرح الترمذي : وذلك أن الله ذو الفضل العظيم ،
قال من جهز فقد غزا ، ومن خلفه في أهله بخير فقد غزا ، والعامل على الصدقة
خليفة الغازي لأنه يجمع مال سبيل الله فهو غاز بعمله وهو غاز بنيه ، وقال عليه
السلام : إن بالمدينة قوماً ما سنكنتم وادياً ولا قطعتم شعباً إلا وهم معكم حبسهم
العذر ، فكيف بمن حبسه العمل للغازي وخلاقته وجمع ماله الذى ينفقه في سبيل

قال أبو عيسى : حديث رافع بن خديج حديث حسن . ويزيد بن عياض ضعيف عند أهل الحديث ، وحديث محمد بن إسحاق أصح .

١٩ — باب في المعتدي في الصدقة

٦٤١ — حدثنا قتيبة أخبرنا الليث عن يزيد بن أبي حبيب عن سعيد بن سنان عن أنس بن مالك قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « المعتدي في الصدقة كما نعهها » .

الله . وكلا لا بد من الغزو فلا بد من جمع المال الذي يغزو به ، فهما شريكان في النية شريكان في العمل ، فوجب أن يشتركا في الأجر انتهى (حديث رافع ابن خديج حديث حسن) وأخرجه أبو داود .
قوله (ويزيد بن عياض ضعيف عند أهل الحديث) قال الحافظ في التقریب : كذبه مالك وغيره .

قوله (وحديث محمد بن إسحاق أصح) ومحمد بن إسحاق ثقة قد اعترف به العلماء المالكية والحنفية أيضاً . قال ابن العربي في عارضة الأحوذى : محمد بن إسحاق ثقة إمام انتهى . قلت : وقد وثقه العلامة ابن الهمام في فتح القدير . وقال العيني في شرح البخاري ص ٧٠١ ج ٣ : ابن إسحاق من الثقات الكبار عند الجمهور انتهى .

باب في المعتدي في الصدقة

قوله (المعتدي في الصدقة كما نعهها) الاعتداء مجاوزة الحد ، فيحتمل أن يكون المراد به المزكي الذي يعتدي بإعطاء الزكاة غير مستحقها ولا على وجهها أو العامل . قال التوربشقي : إن العامل المعتدي في أخذ الصدقة عن المقدار الواجب هو في الوزر كالذي يمنع عن أداء ما وجب عليه ، كذا في اللمعات . وقال في شرح السنة : معنى الحديث أن على المعتدي في الصدقة من الإثم ما على المانع فلا يحل لرب المال كتمان المال وإن اعتدى عليه الساعي انتهى . وقيل . المعتدي في الصدقة هو الذي يجاوز الحد في الصدقة بحيث لا يبقى لعياله شيئاً ، وقيل . هو الذي يعطى ويمن ويؤذى ، فالإعطاء مع المن والأذى كالمنع عن أداء ما وجب

قال : وفي الباب عن ابن عمر وأُمِّ سَلَمَةَ وأبي هريرة .

قال أبو عيسى : حديث أنس حديث غريب من هذا الوجه .

وقد تكلم أحمد بن حنبل في سعد بن سنان . وهكذا يقول
الليث بن سعد عن يزيد بن أبي حبيب عن سعد بن سنان عن أنس
ابن مالك .

عليه ، قال تعالى (قول معروف ومغفرة خير من صدقة يتبعها أذى) قلت :
الظاهر أن المراد بالمعتدى في الصدقة العامل المعتدى في أخذ الصدقة ، ويؤيده
حديث بشير بن الحصاصية قال : قلنا إن أهل الصدقة يعتقدون علينا أفنكم من
أموالنا بقدر ما يعتقدون ؟ قال : لا ، رواه أبو داود . فعنى الحديث أن على
المعتدى في الصدقة من الإثم ما على المانع لأن العامل إذا اعتدى في الصدقة بأن
أخذ خيار المال أو الزيادة على المقدار الواجب ربما يمنعه المالك في السنة الأخرى ،
فيكون في الإثم كالمانع والله تعالى أعلم .

قوله (وفي الباب عن ابن عمر وأُمِّ سَلَمَةَ وأبي هريرة ، لينظر من أخرج حديثهم
(حديث أنس حديث غريب من هذا الوجه) وأخرجه أبو داود وابن ماجه
وابن خزيمة في صحيحه ، كلهم من رواية سعد بن سنان عن أنس كذا في الترغيب .
قوله (وقد تكلم أحمد بن حنبل في سعد بن سنان) قال الذهبي في الميزان في ترجمته :
قال أحمد : لم أكتب أحاديثه لأنهم اضطربوا فيه وفي حديثه . وقال الجوزجاني :
أحاديثه واهية . وقال س : منكر الحديث . وقال الدارقطني : ضعيف . ونقل
ابن القطان أن أحمد يوثقه انتهى . وقال الحافظ في التقریب : سعد بن سنان ،
ويقال سنان بن سعد الكندي المصري ، وصوب الثنائي البخاري وابن يونس ،
صدوق له أفراد من الخامسة .

قوله (وهكذا يقول الليث بن سعد الخ) حاصله أن الرواة مختلفون في اسم
سعد بن سنان ، فقال الليث : سعد بن سنان ، وقال عمرو بن الحارث وابن لهيعة :
سنان بن سعد . ونقل الترمذي عن البخاري أن الصحيح سنان بن سعد ويقول
عمرو بن الحارث وابن لهيعة (عن يزيد بن أبي حبيب عن سنان بن سعد عن أنس

قال أبو عيسى : سَمِعْتُ مُحَمَّدًا يَقُولُ : وَالصَّحِيحُ سِنَّانُ بْنُ سَعْدٍ . وَقَوْلُهُ
« الْمُعْتَدِي فِي الصَّدَقَةِ كَمَا نَعْمَا » يَقُولُ : عَلَى الْمُعْتَدِي مِنَ الْإِثْمِ كَمَا عَلَى
الْمَانِعِ إِذَا مَنَعَ .

٢٠ - بَابُ مَا جَاءَ فِي رِضَى الْمُصَدَّقِ

٦٤٢ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ مُجَالِدٍ عَنِ
الشَّعْبِيِّ عَنْ جَرِيرٍ قَالَ : قَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِذَا أَتَاكُمُ الْمُصَدَّقُ
فَلَا يَفَارِقَنَّكُمْ إِلَّا عَنْ رِضَى » .

ابن مالك (لم توجد هذه العبارة في بعض النسخ) سمعت محمداً يقول : والصحيح
سنان بن سعد (قد بسط الكلام في هذا المقام الحافظ في تهذيب التهذيب في ترجمة
سعد بن سنان فعليك أن تراجع فيه فإنه نافع .

قوله (وقوله المعتدي في الصدقة كأنها ، يقول : على المعتدي من الإثم الخ)
قال ابن الأثير في النهاية : المعتدي في الصدقة كأنها هو أن يعطى الزكاة غير
مستحقها ، وقيل : أراد أن الساعي إذا أخذ خيار المال ربما منعه في السنة
الأخرى فيكون سبباً في ذلك فهما في الإثم سواء انتهى .

باب ما جاء في رضى المصدق

بتخفيف الصاد أى أخذ الصدقة وهو العامل .

قوله (إذا أتاكم المصدق فلا يفارقكم إلا عن رضى) وفي رواية مسلم : إذا
أتاكم المصدق فليصدر عنكم وهو عنكم راض . قال الطيبي : ذكر السبب وأراد
السبب لأنه أمر للعامل وفي الحقيقة أمر للزكي . والمعنى تلقوه بالترحيب وأداء
زكاة أموالكم ليرجع عنكم راضياً ، وإنما عدل إلى هذه الصفة بمبالغة في استرضاء
المصدق وإن ظلم انتهى . قال السيوطي في قوت المعتدى : إذا أتاكم المصدق
بتخفيف الصاد وهو العامل فلا يفارقكم إلا عن رضى . قال الشافعي : يعنى
والله أعلم أن يوفوه طائعين ويتلقوه بالترحيب لا أن يؤتوه من أموالهم ما ليس

٦٤٣ - حدثنا أبو عَمَّارٍ حَدَّثَنَا سُفْيَانُ عَنْ دَاوُدَ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ جَرِيرٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بَنَحْوِهِ .

قال أبو عيسى : حديثُ داودَ عن الشَّعْبِيِّ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ مُجَالِدٍ . وقد ضَعَّفَ مُجَالِدًا بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ وَهُوَ كَثِيرُ الْغَلَطِ .

٢١ - بابُ

مَا جَاءَ أَنَّ الصَّدَقَةَ تُوْخَذُ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ قُتِرَدَ عَلَى الْفُقَرَاءِ

٦٤٤ - حدثنا عليُّ بنُ سَعِيدٍ الْكِنْدِيُّ أَخْبَرَنَا حَنْصُ بْنُ غِيَاثٍ عَنْ أَشْعَثَ عَنْ عَوْنِ بْنِ أَبِي حُجَيْفَةَ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : « قَدِمَ عَلَيْنَا مُصَدِّقُ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَخَذَ الصَّدَقَةَ مِنْ أَعْنِيائِنَا فَجَعَلَهَا فِي فُقَرَانَا ، وَكُنْتُ غَلَامًا يَتِيمًا فَأَعْطَانِي مِنْهَا قَلْوَصًا » .

عليهم . قال البيهقي في سننه : وهذا الذي قاله الشافعي محتمل لولا ما في رواية أبي داود من الزيادة وهي : قالوا يا رسول الله : وإن ظلمونا ؟ قال : ارضوا مصدقكم وإن ظلمتم فكأنه رأى الصبر على تعديهم انتهى .

قوله (حديث أبي داود عن الشعبي أصح من حديث مجالد) والحديث أخرجه مسلم (وقد ضعف مجالدًا بعض أهل العلم الخ) في التقریب : مجالد بضم أوله وتخفيف الجيم ابن سعيد بن عمير الهمداني أبو عمرو السكوني ليس بالقوى وقد تغير في آخر عمره من صفار السادسة انتهى : وقال الذهبي في الميزان : قال ابن معين وغيره : لا يحتج به . وقال أحمد : يرفع كثيرًا مما لا يرفعه الناس ليس بشيء . وقال النسائي : ليس بالقوى . وقال البخاري : كان يحيى بن سعيد يضعفه ، وكان ابن مهدي لا يروى عنه انتهى مختصراً .

باب ما جاء أن الصدقة تؤخذ من الأغنياء قُتِرَدَ عَلَى الْفُقَرَاءِ

قوله (عن عون بن أبي جحيفة) بتقديم الجيم على الحاء كجهمية .
قوله (فأخذ الصدقة من أغنيائنا فجعلها في فقرائنا) قال في حاشية النسخة

الأحدية : أى فقراء ذلك القوم والبلد وهذا مستحب ، اللهم إذا كان غيرهم أحوج منهم وأحق فيحمل الصدقة من بلد إلى بلد ومن قوم إلى قوم آخر انتهى بلفظه .
قلت : قد اختلف العلماء في هذه المسألة فأجاز النقل الليث وأبو حنيفة وأصحابهما ، ونقله ابن المنذر عن الشافعي واختاره الأصح عند الشافعية والمالكية والجمهور ترك النقل ، فلو خالف ونقل أجزأ عند المالكية على الأصح ولم يجزىء عند الشافعية على الأصح إلا إذا فقد المستحقون لها ، كذا في فتح الباري . وفيه : ولا يبعد أنه اختيار البخاري لأن قوله حيث كانوا يشعر بأنه لا ينقلها عن بلد وفيه من هو متصف بصفة الاستحقاق انتهى .

قلت : قد عقد البخاري في صحيحه بلفظ : باب أخذ الصدقة من الأغنياء وترد في الفقراء حيث كانوا ، وأورد فيه حديث ابن عباس قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمعاذ بن جبل : إنك ستأتي قوماً أهل الكتاب الحديث وفيه : فأخبرهم أن الله قد افترض عليهم صدقة تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم . قال الحافظ في الفتح : ظاهر حديث الباب أن الصدقة ترد على فقراء من أخذت من أغنيائهم . وقال ابن المنير : اختار البخاري جواز نقل الزكاة من بلد المال لعموم قوله : فترد في فقرائهم لأن الضمير يعود على المسلمين ، فأى فقير منهم ردت فيه الصدقة في أى جهة كان فقد وافق عموم الحديث انتهى . قال : والذي يتبادر إلى الذهن من هذا الحديث عدم النقل وأن الضمير يعود على المخاطبين فيختص بذلك فقرائهم ، لكن رجح ابن دقيق العيد الأول وقال : وإن لم يكن الأظهر إلا أنه يقويه أن أعيان الأشخاص المخاطبين في قواعد الشرع الكلية لا تعتبر في الزكاة كما لا تعتبر في الصلاة فلا يختص بها الحكم وإن اختص بهم خطاب المواجهة انتهى ما في الفتح .

قلت : لاشك أن الظاهر المتبادر إلى الذهن من هذا الحديث هو عدم النقل ، ويؤيده حديث أبي جحيفة الذي أورده الترمذي في هذا الباب وحديث عمران بن حصين أنه استعمل على الصدقة فلما رجع قيل له أين المال ؟ قال : وللبال أرسلتني ؟ أخذناه من حيث كنا نأخذ على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ووضعناه حيث كنا نضعه ، رواه أبو داود وابن ماجه وسكت عنه أبو داود والمنذرى ورجال إسناده رجال الصحيح . فالراجح عندي أن الصدقة ترد في فقراء

وفي الباب عن ابن عباس .

قال أبو عيسى : حديث أبي جحيفة حديث حسن غريب .

٢٢ - باب من تحل له الزكاة

٦٤٥ - حدثنا قتيبة وعلى بن حجر قال قتيبة حدثنا شريك وقال

على أنبأنا شريك المعنى واحد عن حكيم بن جبير عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد عن أبيه عن عبد الله بن مسعود قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « مَنْ سَأَلَ النَّاسَ وَلَهُ مَا يُغْنِيهِ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَمَسْأَلَتُهُ فِي وَجْهِهِ خُمُوشٌ أَوْ خُدُوشٌ أَوْ كُدُوشٌ قِيلَ يَا رَسُولَ اللَّهِ

من أخذت من أغنيائهم إلا إذا فقدوا أو تكون في نقلها مصلحة أنفع من ردها إليهم ، فحينئذ تنقل لما علم بالضرورة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يستدعي الصدقات من الأعراب إلى المدينة ويصرفها في فقراء المهاجرين والأنصار ، كما أخرج النسائي من حديث عبد الله بن هلال الثقفي قال : جاء رجل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : كدت أقتل بعدك في عناق أوشاة من الصدقة ، فقال صلى الله عليه وسلم : لولا أنها تعطى فقراء المهاجرين ما أخذتها ، والله تعالى أعلم (قلو صاً) بفتح القاف الناقصة الشابة ويجمع على فلاص بكسر القاف .

قوله (وفي الباب عن ابن عباس) أخرجه الشيخان (حديث أبي جحيفة حديث حسن غريب) قال في النيل : رجال هذا الحديث ثقات إلا أشعث بن سوار ففيه مقال وقد أخرج له مسلم متابعة انتهى .

باب من تحل له الزكاة

قوله : (المعنى واحد) أى لفظ حديث قتيبة وعلى بن حجر مختلف ومعنى حديثهما واحد .

قوله (وله ما يغنيه) أى عن السؤال (ومسألته) أى أثرها (في وجهه خموش أو خدوش أو كدوش) بضم أوائلها ألفاظ متقاربة المعاني جمع خمش

وما يغنيه؟ قال خَمْسُونَ دِرْهَمًا أَوْ قِيمَتُهَا مِنَ الذَّهَبِ .

وفي الباب عن عبد الله بن عمرو .

قال أبو عيسى : حديثُ ابنِ مسعودٍ حديثٌ حسنٌ . وقد تَكَلَّمَ
شُعْبَةُ فِي حَكِيمِ بْنِ جُبَيْرٍ مِنْ أَجْلِ هَذَا الْحَدِيثِ .

وخدش وكدح ، فـء أو ، هنا إما لشك الراوى إذا الكل يعرب عن أثر ما يظهر على
الجلد واللحم من ملاقة الجسد ما يقشر أو يجرح ، ولعل المراد بها آثار مستكرة
في وجهه حقيقة أو أمارات ليعرف ويشهر بذلك بين أهل الموقف ، أو لتقسيم
منازل السائل فإنه مقل أو مكثر أو مفرط في المسألة ، فذكر الأقسام على حسب
ذلك ، والخش أبلغ في معناه من الخدش ، وهو أبلغ من الكدح ، إذا الخش
في الوجه ، والخدش في الجلد ، والكدح فوق الجلد ، وقيل الخدش قشر الجلد
بعود ، والخش قشره بالأنفاس ، والكدح العض ، وهى فى أصلها مصادر لكنها
لما جعلت أسماء للآثار جمعت ، كمذا فى المرقاة .

قوله (وما يغنيه) أى كم هو أو أى مقدار من المال يغنيه (قال خمسون
درهماً أو قيمتها من الذهب) أى قيمة الخسین من الذهب .

قوله (وفى الباب عن عبد الله بن عمرو) أخرجه النسائي بلفظ : قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم : من سأل وله أربعون درهماً فهو الملحف .

قلت : وفى الباب عن عطاء بن يسار عن رجل من بنى أسد له صحبة فى أثناء
حديث مرفوع قال فيه : من سأل منكم وله أوقية أو عدلها فقد سأل إلخافاً ،
أخرجه أبو داود . وعن سهل بن الحنظلية قال : قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم : من سأل وعنده ما يغنيه فإنما يستكثر من النار ، فقالوا يا رسول الله وما
يغنيه ؟ قال : قدر ما يغديه ويعشيه ، أخرجه أبو داود وصححه ابن حبان ،
كذا فى فتح البارى (حديث ابن مسعود حديث حسن) وأخرجه أبو داود
والنسائي وابن ماجه والدارى .

قوله (وقد تكلم شعبة فى حكيم بن جبیر من أجل هذا الحديث) وتكلم فيه
غيره أيضاً . قال الذهبي فى الميزان : شيعى مقل . قال أحمد : ضعيف منكر الحديث .

٦٤٦ — حدثنا محمود بن غيلان أخبرنا يحيى بن آدم أخبرنا سفيان عن حكيم بن جبير بهذا الحديث ، فقال له عبد الله بن عثمان صاحب شعبة : لو غير حكيم حدث بهذا ، فقال له سفيان وما لحكيم لا يحدث عنه شعبة قال : نعم قال سفيان سمعت زبيدا يحدث بهذا عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد . والعمل على هذا عند بعض أصحابنا . وبه يقول الثوري وعبد الله ابن المبارك وأحمد وإسحاق ، قالوا إذا كان عند الرجل خمسون درهما لم تحل له الصدقة .

وقال النسائي : ليس بالقوى . وقال الدارقطني : متروك . وقال الجوزجاني : حكيم بن جبير كذاب انتهى مختصراً . وقال الحافظ في التقریب : ضعيف روى بالتشيع .

قوله (فقال له) أى لسفيان ، وقائل هذا يحيى بن آدم (لو غير حكيم حدث بهذا) كلمة لو للتمنى (فقال له) أى لعبد الله بن عثمان (لا يحدث عنه شعبة) بتقدير همزة الاستفهام أى ألا يحدث عنه شعبة (قال نعم) أى قال عبد الله بن عثمان : نعم لا يحدث عنه شعبة . قال الذهبي في الميزان : قال معاذ : قلت لشعبة : حدثني بحديث حكيم بن جبير قال أخاف النار أن أحدث عنه ، قلت فهذا يدل على أن شعبة ترك الرواية عنه بعد انتهى (قال سفيان سمعت زبيدا يحدث بهذا عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد) وفي رواية أبي داود قال يحيى : فقال عبد الله بن عثمان لسفيان : حفظي أن شعبة لا يروى عن حكيم بن جبير ، فقال سفيان : فقد حدثناه زبيد عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد . قلت : زبيد هذا هو ابن الحارث البياهي الكوفي ثقة ثبت عابد من السادسة . قال الحافظ المنذرى في تلخيص السنن : قال الخطابي : وضعفوا الحديث للعملة التي ذكرها يحيى بن آدم ، قالوا : أما مارواه سفيان فليس فيه بيان أنه أسنده وإنما قال فقد حدثنا زبيد عن محمد بن عبد الرحمن ابن يزيد حسب . وحكى الترمذى أن سفيان صرح بإسناده فقال سمعت زبيدا يحدث بهذا عن محمد بن عبد الرحمن بن يزيد ، وحكاه ابن عدى أيضاً ، وحكى أيضاً أن الثوري قال : فأخبرنا به زبيد ، وهذا يدل على أن الثوري حدث به مرتين

ولم يذهب بعض أهل العلم إلى حديث حكيم بن جبير ووسعوا في هذا وقالوا : إذا كان عنده خمسون درهماً . أو أكثر وهو محتاج له أن يأخذ من الزكاة . وهو قول الشافعي وغيره من أهل الفقه والعلم .

٢٣ — باب ما جاء من لا تحل له الصدقة

٦٤٧ — حدثنا محمد بن بشار أخبرنا أبو داود الطيالسي أخبرنا

لا يصرح فيه بالإسناد ومرة يسنده فتجتمع الروايات . وسئل يحيى بن معين : يرويه أحد غير حكيم ؟ فقال يحيى : نعم يرويه يحيى بن آدم عن زبيد . ولا أعلم أحداً يرويه إلا يحيى بن آدم ، وهذا وهم لو كان كذا لحدث به الناس جميعاً عن سفيان ، لكنه حديث منكر . هذا الكلام قاله يحيى أو نحوه انتهى كلام المندري ملخصاً . قوله : (وهو قول الشافعي وغيره من أهل الفقه والعلم) ، وقال الشافعي : قد يكون الرجل غنياً بالدرهم مع الكسب ولا يغنيه الألف مع ضعفه في نفسه وكثرة عياله .

وفي المسألة مذاهب أخرى ، أحدها قول أبي حنيفة : إن الفنى من ملك نصاباً فيحرم عليه أخذ الزكاة . واحتج بحديث ابن عباس في بعث معاذ إلى اليمن وقول النبي صلى الله عليه وسلم له : تؤخذ من أغنيائهم وترد على فقرائهم ، فوصف من تؤخذ الزكاة منه بالفنى . وقد قال : لا تحل الصدقة لفنى .

ثانيها : أن حده من وجد ما يغديه وما يعشيه على ظاهر حديث سهل بن الحنظلية حكاه الخطابي عن بعضهم ، ومنهم من قال وجهه من لا يجد غداً ولا عشاء على دائم الأوقات .

ثالثها : أن حده أربعون درهماً ، وهو قول أبي عبيد بن سلام على ظاهر حديث أبي سعيد وهو الظاهر من تصرف البخاري لأنه أتبع ذلك قوله لا يسألون الناس إلحافاً ، وقد تضمن الحديث المذكور أن من سأل وعنده هذا القدر فقد سأل إلحافاً ، كذا في فتح الباري . والمراد بحديث أبي سعيد ما رواه النسائي عنه وفيه : ومن سأل وله أوقية فقد الحف .

سُفْيَانُ وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ غَيْلَانَ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ عَنْ
سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ عَنْ رَجْحَانَ بْنِ يَزِيدَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ
صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ « لَا تَحِلُّ الصَّدَقَةُ لِغَنِيِّ وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سِوَى » .

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَحُبْشَى بْنِ جُنَادَةَ وَقَبِيصَةَ بْنِ الْمُخَارِقِ .
قَالَ أَبُو عِيسَى : حَدِيثُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَقَدْ رَوَى
شُعْبَةُ عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ هَذَا الْحَدِيثَ بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَلَمْ يَرْفَعَهُ .
وَقَدْ رَوَى فِي غَيْرِ هَذَا الْحَدِيثِ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « لَا تَحِلُّ
الْمَسْأَلَةُ لِغَنِيِّ وَلَا لِذِي مِرَّةٍ سِوَى » .

وَإِذَا كَانَ الرَّجُلُ قَوِيًّا مُحْتَاجًا وَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ شَيْءٌ فَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ
أَجْزَأُ عَنِ الْمُتَصَدِّقِ عِنْدَ أَهْلِ الْعِلْمِ وَوَجْهُ هَذَا الْحَدِيثِ عِنْدَ بَعْضِ أَهْلِ
الْعِلْمِ عَنِ الْمَسْأَلَةِ .

باب ما جاء من لا تحل له الصدقة

قوله : (ولا لذى مرة) بكسر الميم وتشديد الراء أى قوة (سوى) أى مستوى
الخلق قاله الجوهري والمراد استواء الأعضاء وسلامتها .

قوله : (وفي الباب عن أبي هريرة) أخرجه أبو داود والنسائي وابن ماجه
(وحبشى بن جنادة) أخرجه الترمذى (وقبيصة بن المخارق) أخرجه مسلم (حديث
عبد الله بن عمرو حديث حسن) وأخرجه أبو داود والدارمى .

قوله : (ووجه هذا الحديث عند بعض أهل العلم على المسألة) أى حديث
عبد الله بن عمرو المذكور عند بعض أهل العلم محمول على المسألة ، والمراد بقوله :
لا تحل الصدقة . لا تحل المسألة ؛ والدليل عليه حديث حبشى بن جنادة الآتى
لكنه ضعيف .

قوله : (عن حبشى) بضم الحاء وسكون الموحدة (بن جنادة) بضم الجيم .
قوله : (ولا لذى مرة) أى لذى قوة على الكسب (سوى) صحيح سليم

٦٤٨ - حدثنا علي بن سعيد الكندي أخبرنا عبد الرحيم بن

سليمان عن مجالد عن عامر عن حبيشي بن جنادة السلولي . قال : سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع وهو واقف بعرفة أتاه أعرابي فأخذ بطرف رداءه فسأله إياه فأعطاه وذهب فعند ذلك حرمت المسألة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن المسألة لا تحل لغني ولا لذي مرة سوى إلا لذي فقر مدقع أو غرم مفضع ، ومن سأل الناس ليثري به ماله كان خموشاً في وجهه يوم القيامة ورضفاً يأكله من جهنم ، فمن شاء فليقل ومن شاء فليكثر » .

الأعضاء (إلا لذي فقر مدقع) بضم الميم وسكون الدال المهملة وكسر القاف وهو الفقر الشديد الملصق صاحبه بالدقعاء وهي الأرض التي لانبات بها (أو غرم مفضع) بضم الغين المعجمة وسكون الراء وهو ما يلزم أدائه تكلفاً لا في مقابلة عوض ؛ والمفضع بضم الميم وسكون الفاء وكسر الظاء المعجمة وبالعين المهملة وهو الشديد الشنيع الذي جلوز الحد . كذا في نيل الأوطار . وقال القاري في المرقاة : قال الطيبي : والمراد ما استدان لنفسه وعياله في مباح . قال : ويمكن أن يكون المراد به ما لزمه من الغرامة بنحو دية وكفارة انتهى (ليثري) من الإثراء (به) أي بسبب السؤال وبالمأخوذ (ماله) قال القاري في المرقاة : بفتح اللام ورفعه أي ليسكثر ماله من أثرى الرجل إذا كثرت أمواله ، كذا قاله بعض الشراح . وفي النهاية . الثرى المال ، وأثرى القوم كثروا وكثرت أموالهم . وفي القاموس . الثروة كثرة العدم من الناس والمال ، وثرى القوم كثروا ونموا ، والمال كذلك ، وثرى كرضى كثر ماله ، كأثرى . إذا عرفت ذلك فاعلم أن في أكثر النسخ ماله بفتح اللام ، وهو خلاف ما عليه أهل اللغة من أن أثري لازم فيتعين رفعه اللهم إلا أن يقال دما ، موصولة ودله ، جار ومجرور انتهى (كان) أي السؤال أو المال (خموشاً) بالضم أي عبساً (ورضفاً) بفتح فسكون أي حجراً محمياً (فمن شاء فليقل) أي هذا السؤال أو ما يترتب عليه من النكال (ومن شاء فليكثر) وهما أمر

٦٤٩ - حدثنا محمود بن غيلان أخبرنا يحيى بن آدم عن عبد الرحيم بن سليمان نحوه .

قال أبو عيسى : هذا حديث غريب من هذا الوجه .

٢٤ - باب

مَنْ تَحَلَّى لَهُ الصَّدَقَةُ مِنَ الْغَارِمِينَ وَغَيْرِهِمْ

٦٥٠ - حدثنا قتيبة أخبرنا الليث عن بكير بن عبد الله بن الأشج عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال : أصيب رجل في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمار ابتاعها فكثر دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدقوا عليه ، فتصدق الناس عليه فلم يبلغ ذلك وفاء دينه ، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لغرمائه : خذوا ما وجدتم وليس لكم إلا ذلك .

تهديد ، ونظيره قوله تعالى : (فمن شاء فليؤم ومن شاء فليكفر إنا أعتدنا للظالمين نارا) .

قوله . (هذا حديث غريب من هذا الوجه) لم يحكم الترمذي على هذا الحديث بشيء من الصحة أو الضعف ، والحديث ضعيف لأن في سنده مجالداً وهو ضعيف .

باب من تحل له الصدقة من الغارمين وغيرهم

قوله . (أصيب رجل) أى أصابه آفة ، قيل هو معاذ بن جبل رضى الله تعالى عنه (في ثمار) متعلق بأصيب (ابتاعها) أى اشتراها ، والمعنى لحقه خسران بسبب إصابة آفة في ثمار اشتراها ولم ينقد ثمنها (فكثر دينه) أى فطالبه البائع بثمن تلك الثمار ، وكذا طالبه بقية غرمائه وليس له مال يؤديه (فلم يبلغ ذلك) أى ما تصدقوا عليه (لغرمائه) جمع غريم وهو بمعنى المديون والدائن ، والمراد هنا هو الأخير (وليس لكم إلا ذلك) أى ما وجدتم ، والمعنى ليس لكم إلا أخذ ما وجدتم ،

وفي الباب عن عائشة وجويرية وأنس .

قال أبو عيسى : حديث أبي سعيد حديث حسن صحيح .

٢٥ - باب ماجاء في كراهية الصدقة

لنبي صلى الله عليه وسلم وأهل بيته ومواليه

٦٥١ - حدثنا بشار أخبرنا مكى بن إبراهيم ويوسف بن سعيد

والإمهال بمطالبة الباقي إلى الميسرة . وقال المظهر . أى ليس لكم زجره وحبه لأنه ظهر لإفلاسه ، وإذا ثبت إفلاس الرجل لا يجوز حبه في الدين بل يخلى ويمهل إلى أن يحصل له مال فيأخذه الغرماء ، وليس معناه أنه ليس لكم إلا ما وجدتم وبطل ما بقى من ديونكم ، لقوله تعالى (وإن كان ذو عسرة فنظرة إلى ميسرة) كذا في المرقاة .

قلت : ما نفاه المظهر قد قال به جماعة ، وهم الذين ذهبوا إلى وجوب وضع الجائحة . قال النووي في شرح مسلم : اختلف العلماء في الثمرة إذا بيعت بعد بدو الصلاح وسلسها البائع إلى المشتري بالتخلية بينه وبينها ثم تلفت قبل أوان الجذاذ بأفة سماوية ، هل تكون من ضمان البائع أو المشتري ؟ فقال الشافعي في أصح قولييه وأبو حنيفة والليث بن سعد وآخرون : هي من ضمان المشتري ولا يجب وضع الجائحة لكن يستحب . وقال الشافعي في القديم وطائفة : هي من ضمان البائع ويجب وضع الجائحة . وقال مالك : إن كانت دون الثلث لم يجب وضعها وإن كانت الثلث فأكثر ، وجب وضعها وكانت من ضمان البائع ، ثم ذكر النووي دلائل هؤلاء الأئمة من شاء الوقوف عليها فليرجع إليه .

قوله (وفي الباب عن عائشة وجويرية وأنس) أما حديث عائشة وحديث جويرية فليُنظر من أخرجهما ، وأما حديث أنس فأخرجه أحمد وأبو داود عنه مرفوعاً : إن المسألة لا تحل إلا لثلاثة . لذى فقر مدقع ، أو لذى غرم مقطع ، أو لذى دم موجه . كذا في المنتقى . وفي الباب أحاديث أخرى مذكورة في نصب الراية والدراية .

قوله (حديث أبي سعيد حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم .

الضبيعي قالوا : أخبرنا بهز بن حكيم عن أبيه عن جده قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أتني بشيء سألت أصدقه هي أم هديّة ؟ فإن قالوا صدقة لم يأكل ، وإن قالوا هديّة أكل » .

وفي الباب عن سلمان وأبي هريرة وأنس والحسن بن علي وأبي عميرة جد معرف بن واصل واسمه رشيد بن مالك وميمون أو مهراّن وابن عباس وعبد الله بن عمرو وأبي رافع وعبد الرحمن بن علقمة .

باب ما جاء في كراهية الصدقة

للنبي صلى الله عليه وسلم وأهل بيته ومواليه

قوله (ويوسف بن يعقوب الضبيعي) بضم الصاد المعجمة وفتح الباء للوحدة وعين مهملة نزل في بني ضبيعة فنسب إليهم وليس منهم .

قوله (وإن قالوا هديّة أكل) فارقت الصدقة الهدية حيث حرمت عليه تلك وحلت له هذه بأن القصد من الصدقة ثواب الآخرة ، وذلك ينبيء عن عز المعطى وذل الآخذ في احتياجه إلى الترحم عليه والرفق إليه ، ومن الهدية التقرب إلى المهدى إليه وإكرامه بعرضها عليه ، ففيها غاية العزة والرفعة لديه . وأيضاً فن شأن الهدية مكافأتها في الدنيا ، ولذا كان عليه الصلاة والسلام يأخذ الهدية ويثيب عوضها عنها فلا منه البتة فيها بل لمجرد المحبة كما يدل عليه حديث : تهادوا تحابوا وأما جزاء الصدقة في العقبى ولا يجازيها إلا المولى .

قوله (وفي الباب عن سلمان وأبي هريرة وأنس والحسن بن علي وأبي عميرة جد معرف بن واصل واسمه رشيد بن مالك وميمون أو مهراّن وابن عباس وعبد الله بن عمرو وأبي رافع وعبد الرحمن بن علقمة) أما حديث سلمان فأخرجه أحمد والحاكم في المستدرک من رواية أبي ذر الكندي عن سلمان : أن النبي صلى الله عليه وسلم لما قدم المدينة الحديث ، وفيه فسأله أصدقه أم هديّة ؟ فقال : هديّة . فأكل ، اللفظ للحاكم . وروى أحمد من رواية أبي الطفيل عن سلمان قال . كان

النبي صلى الله عليه وسلم يقبل الهدية ولا يقبل الصدقة . وأما حديث أبي هريرة فأخرجه الشيخان . وأما حديث أنس فأخرجه أيضاً الشيخان . وأما حديث الحسن بن علي فأخرجه أحمد وأبو يعلى والطبراني في الكبير من رواية أبي الحوراء قال : كنا عند الحسن بن علي فسأل ما عقلت من النبي صلى الله عليه وسلم أو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ قال . كنت أمشي معه فر على جرين من تمر الصدقة فأخذت ثمرة فألقيتها في فمي فأخذها بلعابها ، فقال بعض القوم . وما عليك لو تركتها ؟ فقال . إنا آل محمد لا نأكل لنا الصدقة ، وإسناده صحيح .

وأما حديث أبي عميرة بفتح العين وكسر الميم واسمه رشيد بضم الراء وفتح الشين المعجمة فأخرجه الطحاوي عنه قال : كنا عند النبي صلى الله عليه وسلم فأتى بطبق عليه تمر فقال أصدقة أم هدية الحديث ، وفيه : إنا آل محمد لا نأكل الصدقة ، وأخرجه الكجى في مسنده نحوه .

وأما حديث ميمون أو مهران فأخرجه عبد الرزاق .
وأما حديث ابن عباس فأخرجه أبو يعلى والطبراني في الكبير قال : استعمل النبي صلى الله عليه وسلم الأرقم بن أبي الأرقم على السعاية فاستبمع أبا رافع فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله فقال : يا أبا رافع إن الصدقة حرام على وعلى آل محمد وإن مولى القوم من أنفسهم .

وأما حديث عبد الله بن عمرو فأخرجه أحمد عنه بلفظ : إن النبي صلى الله عليه وسلم وجد ثمرة تحت جنبه من الليل فأكلها فلم يمت تلك الليلة فقال بعض نسائه : يا رسول الله أرقت البارحة قال : لاني وجدت ثمرة فأكلتها وكان عندنا تمر من تمر الصدقة نخشيت أن يكون منه .

وأما حديث أبي رافع فأخرجه أبو داود بلفظ : أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث رجلاً على الصدقة من بني مخزوم فقال لأبي رافع : إصحبني فإنك تصيب منها فقال : حتى آتي النبي صلى الله عليه وسلم فأسأله ، فأتاه فسأله فقال : مولى القوم من أنفسهم وإنا لا نأكل لنا الصدقة . واسم أبي رافع إبراهيم أو أسلم أو ثابت أو هرمز مولى النبي صلى الله عليه وسلم .

وأما حديث عبد الرحمن بن عاتمة فأخرجه النسائي عنه قال : قدم وفد لثقيف

وقد روى هذا الحديث أيضاً عن عبد الرحمن بن علقمة عن عبد الرحمن ابن أبي عقيل عن النبي صلى الله عليه وسلم . وجد بهز بن حكيم اسمه معاوية بن حيدة القشيري .

قال أبو عيسى : حديث بهز بن حكيم حديث حسن غريب .

٦٥٢ — حدثنا محمد بن المثنى أخبرنا محمد بن جعفر أخبرنا شعبة عن الحكم عن ابن أبي رافع عن أبي رافع « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث رجلاً من بني مخزوم على الصدقة ، فقال لأبي رافع اصحبني كيما تصيب منها ، فقال : لا حتى آتي رسول الله صلى الله عليه وسلم فأسأله ، وانطلق إلى النبي صلى الله عليه وسلم فسأله فقال : إن الصدقة لا تحل لنا وإن موالى القوم من أنفسهم » .

على رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه هدية فقال : أهدية أم صدقة الحديث ، وفيه : قالوا لا ، فقبلها .

قوله : (عن عبد الرحمن بن أبي عقيل) بفتح العين وكسر القاف (اسمه معاوية ابن حيدة) بفتح الحاء المهملة وسكون التحتانية وفتح الدال المهملة (القشيري) قال في المغنى بضم قاف وفتح شين معجمة وسكون ياء منسوب إلى قشير بن كعب منه بهز بن حكيم انتهى .

قوله : (بعث رجلاً من بني مخزوم على الصدقة) أى أرسله ساعياً ليجمع الزكاة ويأتى بها إليه ، والرجل هو الأرقم بن أبي الأرقم قاله السيوطي (فقال) أى الرجل (اصحبني) أى رافقني وصاحبني في هذا السفر (كيما تصيب) نصب بكى وما زائدة أى لتأخذ (منها) أى من الصدقة (فقال لا) أى لا أصحبك (فأسأله) أى استأذنه ، أو أسأله هل يجوز لى أم لا (وإن موالى القوم) أى عتقاؤهم (من أنفسهم) بضم الفاء أى خضعهم كحكمهم ، والحديث يدل على تحريم الصدقة على النبي صلى الله عليه وسلم وتحريمها على آله ، ويدل على تحريمها على موال آل بنى هاشم ولو كان الأخذ على جهة العبالة ، قال الحافظ في الفتح : وبه قال أحمد وأبو حنيفة

قال : وهذا حديث حسن صحيح . وأبو رافع مولى النبي صلى الله عليه وسلم اسمه أسلم وابن أبي رافع هو عبيد الله بن أبي رافع كاتب على بن أبي طالب .

٢٦ - باب ما جاء في الصدقة على ذى القرباة

٦٥٣ - حدثنا قتيبة أخبرنا سفيان بن عيينة عن عاصم عن حنصة بنت سيرين عن الرباب عن عمها سلمان بن عامر يبلغ به النبي صلى الله عليه وسلم قال « إذا أفطر أحدكم فليمطر على تمر فإنه بركة ، فإن لم يجد تمراً فالماً فإنه طهور » وقال : الصدقة على المسكين

وبعض المالكية كإبن الماجشون وهو الصحيح عند الشافعية . وقال الجمهور : يجوز لهم لأنهم ليسوا منهم حقيقة ، وكذلك لم يعوضوا بخمس الخمس ومنشأ الخلاف قوله : منهم أو من أنفسهم هل يتناول المساواة في حكم تحريم الصدقة أم لا ، وحجة الجمهور أنه لا يتناول جميع الأحكام فلا دليل فيه على تحريم الصدقة ، لكنه ورد على سبب الصدقة ، وقد انفقوا على أنه لا يخرج السبب وإن اختلفوا هل يخص به أو لا انتهى . قلت : والظاهر ما ذهب إليه أحمد وأبو حنيفة وغيرهما والله تعالى أعلم .

قوله . (وهذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أبو داود والنسائي (وابن أبي رافع هو عبيد الله بن أبي رافع الخ) ثقة من الثالثة .

باب ما جاء في الصدقة على ذى القرباة

قوله . (عن حفصة بنت سيرين) أم الهذيل الأنصارية البصرية ثقة من الثالثة (عن الرباب) بفتح الراء وتخفيف الموحدة وآخرها موحدة .

قوله . (فإنه) أى التمر (بركة) أى ذو بركة وخير كثير ، أو أريد به المبالغة . قال الطيبي : أى فإن الإفطار على التمر فيه ثواب كثير وبركة . وفيه أنه يرد على عدم حسن المتابعة بقوله : فإنه طهور ، قاله القارى (فإن لم يجد تمراً فالماً) أى فالماً كاف للإفطار أو مجزئ . عن أصل السنة (فإنه طهور) أى بالغ في الطهارة فيبتدأ

صَدَقَةٌ وَهِيَ عَلَى ذِي الرَّحِمِ ثِنْتَانِ صَدَقَةٌ وَصَلَةٌ .

وفى الباب عن زَيْنَبَ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَجَابِرٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ .
قال أبو عيسى : حديثُ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَالرَّبَّابُ
هِيَ أُمُّ الرَّائِحِ ابْنَةُ صُلَيْعٍ . وَهَكَذَا رَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ عَامِرٍ
عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنْ الرَّبَّابِ عَنْ عَمِّهَا سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ عَنْ
النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ . وَرَوَى شُعْبَةُ عَنْ عَامِرٍ
عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنْ سَلْمَانَ بْنِ عَامِرٍ وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنِ
الرَّبَّابِ . وَحَدِيثُ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ عُيَيْنَةَ أَصَحُّ . وَهَكَذَا رَوَى
ابْنُ عُوْنٍ وَهَيْشَامُ بْنُ حَسَّانٍ عَنْ حَفْصَةَ بِنْتِ سِيرِينَ عَنِ الرَّبَّابِ عَنْ سَلْمَانَ
ابْنِ عَامِرٍ .

به تفاؤلا بطهارة الظاهر والباطن . قال الطيبي : لأنه مزيل المانع من أداء العبادة
ولذا من الله تعالى على عباده (وأزلنا من السماء ماء طهورا) وقال ابن الملك : يزيل
العطش عن النفس انتهى . ويؤيده قوله عليه الصلاة والسلام عند الإفطار ، ذهب
الظلم (الصدقة على المسكين) أى صدقة واحدة (وهى على ذى الرحم ثنتان صدقة وصله)
يعنى أن الصدقة على الأقارب أفضل لأنه خير إن ولا شك أنهما أفضل من واحد .
قوله : (وفى الباب عن زينب امرأة عبد الله بن مسعود وجابر وأبي هريرة
أما حديث عبد الله بن مسعود فأخرجه البخارى وفيه : قال نعم لها أجران أجر
القرابة وأجر الصدقة . وأما حديث جابر فأخرجه أحمد . وأما حديث أبي هريرة
فأخرجه مسلم .

قوله : (وحديث سلمان بن عامر حديث حسن) وأخرجه أحمد وأبو داود
وابن ماجه والدارمى ، ولم يذكر : فإنه بركة غير الترمذى ، وفى رواية أخرى : كذا
فى المشكاة . وأخرجه ابن خزيمة وابن حبان فى صحيحيهما والحاكم وقال صحيح
الإسناد . كذا فى الترغيب (والرباب هى أم الرايح) بالراء والهمزة والحاء المهملة
(ابنة صليع) بمهملتين مصغرة .

٢٧ - باب ما جاء أن في المال حقاً سوى الزكاة

٦٥٤ - حدثنا محمد بن مَدُوَيْه أَخْبَرَنَا الْأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ عَنْ شَرِيكَ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ الشَّعْبِيِّ عَنْ فَاطِمَةَ ابْنَةِ قَيْسٍ قَالَتْ : سَأَلْتُ أَوْسَمَ بْنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ الزَّكَاةِ فَقَالَ : « إِنْ فِي الْمَالِ لِحَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ ثُمَّ تَلَاهُ هَذِهِ الْآيَةَ الَّتِي فِي الْبَقَرَةِ : لَيْسَ الْبِرُّ أَنْ تَوَلُّوا وُجُوهَكُمْ الْآيَةَ » .

٦٥٥ - حدثنا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الطَّائِلِ عَنْ شَرِيكَ عَنْ أَبِي حَمْزَةَ عَنْ عَامِرٍ عَنْ فَاطِمَةَ بِنْتِ قَيْسٍ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَالَ : « إِنْ فِي الْمَالِ حَقٌّ سِوَى الزَّكَاةِ » .

باب ما جاء أن في المال حقاً سوى الزكاة

قوله : (حدثنا محمد بن مَدُوَيْه) بفتح الميم وتشديد الدال قال الحافظ في التقریب : محمد بن أحمد بن الحسين بن مَدُوَيْه بيم وتسكين الدال المهملة القرشي أبو عبد الرحمن الترمذی صدوق من الحادية عشرة .

قوله : (إن في المال لحقاً سوى الزكاة) كفكاك أسير وإطعام مضطر وإنقاذ محترم ، فهذه حقوق واجبة غيرها ، لكن وجوبها عارض فلا تدافع بينه وبين خبر : ليس في المال حق سوى الزكاة . قاله المناوي في شرح الجامع الصغير . وقال القاري في المرقاة : وذلك مثل أن لا يحرم السائل والمستقرض ، وأن لا يمنع متاع بيته من المستعير كالقدر والقصة وغيرهما ، ولا يمنع أحد الماء والملح والنار . كذا ذكره الطيبي وغيره انتهى (ثم تلا هذه الآية الخ) أي قرأها اعتضاداً واستشهاداً ، والآية بتامها هكذا (ليس البر أن تولوا وجوهكم قبل المشرق والمغرب ولكن البر من آمن بالله واليوم الآخر والملائكة والكتب والنبيين وآتى المال على حبه ذوى القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل والسائلين وفي الرقاب وأقام الصلاة وآتى الزكاة) قال الطيبي رحمه الله : وجه الاستشهاد أنه تعالى ذكر إيتاء المال في هذه الوجوه ثم قفاه بإيتاء الزكاة فدل ذلك على أن في المال حقاً سوى الزكاة ، قيل : الحق حقان : حق يوجهه الله تعالى على عباده ، وحق يلتزمه العبد على نفسه الزكية الموقاة من الشح المجبول عليه الإنسان انتهى .

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ إسنادهُ ليسَ بِذاك . وأبو حمزة ميمونُ
الأعورُ يُضعِفُ وَرَوَى بَيَّانٌ وإسماعيلُ بنُ سَالمٍ عن الشَّعْبِيِّ هذا الحديثَ
قولهُ وهذا أصحُّ .

٢٨ — بابُ ما جاء في فَضْلِ الصَّدَقَةِ

٦٥٦ — حدثنا قُتَيْبَةُ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ بنُ سَعْدٍ عن سَعِيدِ المَقْبَرِيِّ عن
سَعِيدِ بنِ يَسَارٍ أَنَّهُ سَمِعَ أَبَا هُرَيْرَةَ يَقُولُ : قال رسولُ اللَّهِ صلى اللَّهُ عليه وسلم
« ما تَصَدَّقَ أَحَدٌ بِصَدَقَةٍ مِنْ طَيِّبٍ ولا يَقْبَلُ اللَّهُ إِلَّا الطَّيِّبَ إِلَّا أَخَذَهَا
الرَّحْمَنُ بِيَمِينِهِ وإنْ كانتْ تَمْرَةً تَرْبُو فِي كَفِّ الرَّحْمَنِ حَتَّى تَكُونَ أَكْظَمَ

قوله : (عن عامر) هو الشعبي الذي وقع في المسند التقدم (هذا حديث إسناده
ليس بذاك) والحديث أخرجه أيضاً ابن ماجه والدارمي (وأبو حمزة ميمون
الأعور يضعف) قال أحمد : متروك الحديث ، وقال الدارقطني : ضعيف .
وقال البخاري : ليس بالقوى عندهم . وقال النسائي : ليس بشقة كذا في الميزان .

باب ما جاء في فَضْلِ الصَّدَقَةِ

قوله . (عن سعيد المقبري) هو ابن أبي سعيد كيسان أبو سعد المدني ثقة
من الثالثة (تغير قبل موته بأربع سنين .

قوله : (من طيب) أي من حلال (ولا يقبل الله إلا الطيب) جملة معترضة
لتقرير ما قبله . وفيه إشارة إلى أن غير الحلال غير مقبول . قال القرطبي : وإنما
لا يقبل الله الصدقة بالحرام لأنه غير مملوك للبصدق وهو ممنوع من التصرف فيه
والتصدق به متصرف فيه فلو قبل منه لزم أن يكون الشيء مأموراً ومنهياً من
وجه واحد وهو محال انتهى .

قوله : (إلا أخذها الرحمن بيمينه) وفي حديث عائشة عند البزار : فيمقلهاها
الرحمن بيده . قال في اللغات : المراد حسن القبول ووقوعها منه عز وجل موقع
الرضا ، وذكر اليمين للتعظيم والتشريف وكلتا يدي الرحمن يمين انتهى . وقال الزبير
ابن المنير : الكساية عن الرضا والقبول بالتلق باليمين لتثبت المعاني المعقولة من

مِنَ الْجَبَلِ كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ فَلَوْهُ أَوْ فَصِيلَهُ .

وفي الباب عن عائشة وعدي بن حاتم وأنس وعبد الله بن أبي أوفى وحارثة وهب وعبد الرحمن بن عوف وبريدة .

قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح .

٦٥٧ — حدثنا محمد بن إسماعيل أخبرنا موسى بن إسماعيل أخبرنا

الأذهان وتحقيقها في النفوس تحقيق المحسوسات ، أى لا يتشكك في القبول كما لا يتشكك من عين التلقى للشيء بيمينه ، لا أن تناول كالتناول المعهود ، ولا أن المتناول به جارحة انتهى . قلت : وسيجيء في هذا الباب ما هو الحق في أحاديث الصفات (تربو) أى تزيد (حتى نكون) أى الثمرة (فله) بفتح الفاء ويضم وبضم اللام وتشديد الواو أى المهر وهو ولد الفرس (أو فصيله) ولابن خزيمة من طريق سعيد بن يسار عن أبي هريرة فله أو قال فصيله ، وهذا يشعر بأن أو للشك قاله الحافظ في الفتح . قال في القاموس : الفصيل ولد الناقة إذا فصل عن أمه جمعه فصلا بالضم والكسر وككتاب . وقال في النهاية : لارضاع بعد فصال أى بعد أن يفصل الولد عن أمه وبه سمي الفصيل من أولاد الإبل فعيل بمعنى مفعول ، وأكثر ما يطلق في الإبل وقد يقال في البقر انتهى .

قوله (وفي الباب عن عائشة وعدي بن حاتم وأنس وعبد الله بن أبي أوفى وحارثة بن وهب وعبد الرحمن بن عوف وبريدة) أما حديث عائشة فأخرجه مسلم ، وأما حديث عدي بن حاتم فأخرجه الشيخان وأحمد والترمذي وابن ماجه كذا في شرح سراج أحمد . وأما حديث أنس فأخرجه الترمذي في هذا الباب . وأما حديث عبد الله بن أبي أوفى فلي نظر من أخرجه . وأما حديث حارثة بن وهب فأخرجه الشيخان وأحمد والنسائي . وأما حديث عبد الرحمن بن عوف فأخرجه ابن سعد وابن عدي في الكامل والطبراني في الأوسط . وأما حديث بريدة فأخرجه مسلم .

قوله (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح) وأخرجه الشيخان .

صَدَقَهُ بْنُ مُوسَى عَنْ ثَابِتٍ عَنْ أَنَسٍ قَالَ : سُئِلَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ :
أَيُّ الصَّوْمِ أَفْضَلُ بَعْدَ رَمَضَانَ ؟ قَالَ : شَعْبَانَ لِتَعْظِيمِ رَمَضَانَ ، قَالَ : فَأَيُّ
الصَّدَقَةِ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : الصَّدَقَةُ فِي رَمَضَانَ .

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ غريبٌ . وصَدَقَهُ بْنُ مُوسَى لَيْسَ عَنْدهُمْ
بِذَاكَ الْقَوِيُّ .

٦٥٨ — حدثنا عُقْبَةُ بْنُ مُكْرَمٍ الْبَصْرِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَيْسَى
الْخَزَّازُ عَنْ يُونُسَ بْنِ عُبَيْدٍ عَنِ الْحَسَنِ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ : قَالَ
قوله (حدثنا محمد بن إسماعيل) هو الإمام البخاري أخبرنا موسى بن إسماعيل
المنقري مولاهم أبو سُلَيْمَةَ التَّبُودُكِيُّ الْبَصْرِيُّ ، روى عن جرير بن حازم ومهدي
ابن ميمون وخلق ، وروى عنه البخاري وأبو داود ، وروى الباقر عنه بواسطة
الحسن بن علي الحلال ثقة ثبت .

قوله (قال شعبان لتعظيم رمضان) أي صوم شعبان ليطابق المبتدأ ، قال
العراقي : يعارضه حديث مسلم عن أبي هريرة : أفضل الصيام بعد شهر رمضان
شهر الله المحرم ، وحديث أنس ضعيف وحديث أبي هريرة صحيح فيقدم عليه
انتهى . وقال أبو الطيب السندي : ولا يعارضه حديث : أفضل الصيام بعد
رمضان شهر الله المحرم ، لجواز أن يكون أفضل الصيام بعد رمضان عند الإطلاق
صيام المحرم وعند قصد تعظيم رمضان صيام شعبان ، ولعل المراد بتعظيم رمضان
تعظيم صيامه بأن تتعود النفس له لثلاثين ثقل على النفس فتسكره طبعاً ولثلاثين
بآدابه فجأة الصيام انتهى ، ويأتي باقي الكلام في صوم شعبان في كتاب الصيام .
قوله (وصدقة بن موسى ليس عندهم بذاك القوي) ضعفه ابن معين والنسائي
وغيرهما ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه وليس بقوي كذا في الميزان ، وقال
الحافظ : صدوق له أوهام .

قوله (حدثنا عقبة بن مكرم) بضم الميم وسكون الكاف وفتح الراء ثقة من
الحادية عشرة (أخبرنا عبد الله بن عيسى الخزاز) بمعجمات ضعيف من التاسعة (عن
يونس بن عبيد) أحد الأئمة من رجال الكتب الستة (عن الحسن) هو الحسن البصري

رسول الله صلى الله عليه وسلم « إِنَّ الصَّدَقَةَ لَتُطْفِئَ غَضَبَ الرَّبِّ وَتَدْفَعُ مِيتَةَ السُّوءِ » .

قال هذا حديثٌ غريبٌ من هذا الوجه .

٦٥٩ — حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء أخبرنا وكيع أخبرنا عبادُ ابن منصور أخبرنا القاسم بن محمد قال : سمعتُ أبا هريرة يقول : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « إِنَّ اللَّهَ يَقْبَلُ الصَّدَقَةَ وَيَأْخُذُهَا بِمِصْنِهِ فِيرَبِّهَا لِأَحَدِكُمْ كَمَا يُرَبِّي أَحَدُكُمْ مَهْرَهُ ، حَتَّى إِنْ اللَّقْمَةُ لَتَصِيرُ مِثْلَ أَحَدٍ ، وَتَصْدِيقُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ (وَهُوَ الَّذِي يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ) وَرَبِّعَهُ اللَّهُ الرَّبَّابُ وَرَبِّي الصَّدَقَاتِ) .

قال هذا حديثٌ صحيحٌ .

قوله (إِنَّ الصَّدَقَةَ لَتُطْفِئَ غَضَبَ الرَّبِّ) أى سخطه على من عصاه (وتدفع ميتة السوء) بكسر الميم وهى الحالة التى يكون عليها الإنسان فى الموت ، والسوء بفتح السين ويضم قال العراقى : الظاهر أن المراد بها ما استعاذ منه النبى صلى الله عليه وسلم الهدم والتردى والفرق والحرق وأن يتخبطه الشيطان عند الموت وأن يقتل فى سبيل الله مدبراً ، وقال بعضهم : هى موت الفجأة ، وقيل ميتة الشهرة كالمصلوب مثلاً انتهى (كما يربى أحدكم مهراً) بضم الميم وسكون الهاء قال فى القاموس : المهر بالضم ولد الفرس أو أول ما ينتج منه ومن غيره . جمعه أمهار ومهار ومهارة والآتى مهرة (وتصدق ذلك فى كتاب الله عز وجل : وهو الذى يقبل التوبة عن عباده ويأخذ الصدقات) قال العراقى : فى هذا تخليط من بعض الرواة والصواب : ألم يعلموا أن الله هو يقبل التوبة الآية وقد رويناه فى كتاب الزكاة ليوسف القاضى على الصواب انتهى .

قوله (هذا حديث صحيح) وقد صرح بصحته المنذرى فى الترغيب (وقد روى عن عائشة عن النبى صلى الله عليه وسلم بنحو هذا تقدم لفظه وتخريجُه .

وقد روى عن عائشة عن النبي صلى الله عليه وسلم نحو هذا .
 وقد قال غير واحد من أهل العلم في هذا الحديث وما يشبهه هذا من
 الروايات من الصفات ونزول الرب تبارك وتعالى كل ليلة إلى السماء
 الدنيا ، قالوا : قد ثبتت الروايات في هذا ويؤمن بها ولا يتوهم ولا يقال كيف .
 هكذا روى عن مالك بن أنس وسفيان بن عيينة وعبد الله بن المبارك
 أنهم قالوا في هذه الأحاديث : أمرؤها بلا « كيف » ، وهكذا قول أهل العلم
 من أهل السنة والجماعة . وأما الجهمية فأنكرت هذه الروايات وقالوا هذا

قوله (وأمرؤها بلا كيف) بصيغة الأمر من الإمرار أى أجردها على
 ظاهرها ولا تعرضوا لها بتأويل ولا تحريف بل فوضوا الكيف إلى الله سبحانه
 وتعالى (وهكذا قول أهل العلم من أهل السنة والجماعة) وهو الحق والصواب .
 وقد صنف الحافظ الذهبي في هذا الباب كتاباً سماه كتاب العلو للعلو الغفار في
 إيضاح صحيح الأخبار وسقيمها ، وهو كتاب مفيد نفيس نافع جداً ، ذكر في
 أوله عدة آيات من آيات الاستواء والعلو ثم قال : فإن أحببت يا عبد الله الإنصاف
 فقف مع نصوص القرآن والسنة ثم انظر ما قاله الصحابة والتابعون وأئمة التفسير
 في هذه الآيات وما حكموه من مذاهب السلف ، إلى أن قال : فإننا على اعتقاد
 صحيح وعقد متين من أن الله تعالى قدس اسمه لا مثل له وأن إيماننا بما ثبت من
 نعوته كإيماننا بذاته المقدسة ، إذ الصفات تابعة للموصوف ، فنعقل وجود البارئ
 ونعز ذاته المقدسة عن الأشياء من غير أن نعقل الماهية ، فكذلك القول في صفاته
 نؤمن بها ونعقل وجودها ونعملها في الجملة من غير أن نتعقلها أو نكيفها أو نمثلها
 بصفات خلقه تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً . فالاستواء كما قال مالك الإمام وجماعة
 معلوم والكيف مجهول ، ثم ذكر الذهبي الأحاديث الواردة في العلو واستوعبها
 مع بيان صحتها وسقمها ، ثم ذكر بعد سرد الأحاديث أقوال كثير من الأئمة ،
 وحاصل الأقوال كلها هو ما قال إن إيماننا بما ثبت من نعوته كإيماننا بذاته
 المقدسة الخ ، ونقل عن الوليد بن مسلم قال : سألت الأوزاعي ومالك بن أنس
 وسفيان الثوري والليث بن سعد عن الأحاديث التي فيها الصفات فكلمهم قالوا

تَشْبِيهِ . وقد ذَكَرَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ مِنْ كِتَابِهِ الْيَدَ
وَالسَّمْعَ وَالْبَصَرَ فُتَأَوَّلَتْ الْجَهْمِيَّةُ هَذِهِ الْآيَاتِ وَفَسَّرُوهَا عَلَى غَيْرِ مَا فَسَّرَ
أَهْلُ الْعِلْمِ ، وَقَالُوا إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُقْ آدَمَ بِيَدِهِ ، وَقَالُوا إِنَّمَا مَعْنَى الْيَدِ الْقُوَّةُ .
وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ : إِنَّمَا يَكُونُ التَّشْبِيهُ إِذَا قَالَ يَدُ كَيْدٍ أَوْ
مِثْلُ يَدٍ ، أَوْ سَمْعٌ كَسَمْعٍ أَوْ مِثْلُ سَمْعٍ ، فَإِذَا قَالَ سَمْعٌ كَسَمْعٍ أَوْ مِثْلُ سَمْعٍ
فَهَذَا تَشْبِيهِ . وَأَمَّا إِذَا قَالَ كَمَا قَالَ اللَّهُ يَدُ وَسَمْعٌ وَبَصَرٌ وَلَا يَقُولُ كَيْفَ
وَلَا يَقُولُ مِثْلُ سَمْعٍ وَلَا كَسَمْعٍ فَهَذَا لَا يَكُونُ تَشْبِيهًا وَهُوَ كَمَا قَالَ اللَّهُ
تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي كِتَابِهِ (لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ) وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ) .

٢٩ — بَابُ مَا جَاءَ فِي حَقِّ السَّائِلِ

٦٦٠ — حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ أَخْبَرَنَا اللَّيْثُ عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ عَنْ
عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ بَجِيدٍ عَنْ جَدِّهِ أُمِّ بَجِيدٍ وَكَانَتْ مِمَّنْ بَايَعَ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ
أَمْرُوهَا كَمَا جَاءَتْ بِلا تَفْسِيرٍ وَإِنْ شِئْتَ تَفَاصِيلُ تِلْكَ الْأَقْوَالِ فَارْجِعْ إِلَى كِتَابِ الْعُلُو .
قَوْلُهُ (وَأَمَّا الْجَهْمِيَّةُ فَأَنْكَرْتُ هَذِهِ الرِّوَايَاتِ الْخ) قَالَ الْحَافِظُ فِي مَقْدَمِهِ
الْفَتْحُ : الْجَهْمِيَّةُ مِنْ يَنْفِي صِفَاتِ اللَّهِ تَعَالَى الَّتِي أَثْبَتَهَا الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ وَيَقُولُ
الْقُرْآنُ مَخْلُوقٌ (وَقَالُوا هَذَا تَشْبِيهِ) وَذَهَبُوا إِلَى وَجُوبِ تَأْوِيلِهَا (فَتَأَوَّلَتْ الْجَهْمِيَّةُ
هَذِهِ الْآيَاتِ وَفَسَّرُوهَا عَلَى غَيْرِ مَا فَسَّرَ أَهْلُ الْعِلْمِ) فَتَفْسِيرُهُمْ هَذِهِ الْآيَاتِ لَيْسَ
إِلَّا تَحْرِيفًا لَهَا ، فَالْحَذَرُ الْحَذَرُ عَنْ تَأْوِيلِهِمْ وَتَفْسِيرِهِمْ (وَقَالُوا إِنَّ اللَّهَ لَمْ يَخْلُقْ آدَمَ
بِيَدِهِ ، وَقَالُوا إِنَّمَا مَعْنَى الْيَدِ الْقُوَّةُ) فَغَرَضُهُمْ مِنْ هَذَا التَّأْوِيلِ هُوَ نَفْيُ الْيَدِ لِلَّهِ تَعَالَى
ظَنًّا مِنْهُمْ أَنَّهُ لَوْ كَانَ لَهُ تَعَالَى يَدٌ لَكَانَ تَشْبِيهًا ، وَلَمْ يَفْهَمُوا أَنَّ مَجْرَدَ ثَبُوتِ الْيَدِ لَهُ
تَعَالَى لَيْسَ بِتَشْبِيهِ (وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ) هُوَ إِسْحَاقُ بْنُ رَاهُوَيْهِ (إِنَّمَا يَكُونُ التَّشْبِيهِ
إِذَا قَالَ يَدُ كَيْدٍ الْخ) هَذَا جَوَابٌ عَنْ قَوْلِ الْجَهْمِيَّةِ .

بَابُ مَا جَاءَ فِي حَقِّ السَّائِلِ

قَوْلُهُ : (عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ) الْفَزَارِيُّ مَوْلَاهُمْ نَفَقَةٌ مِنَ الثَّالِثَةِ (عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ
ابْنِ بَجِيدٍ) بَعْضُ الْمَوْحِدَةِ وَفَتْحُ الْجِيمِ مُصَغَّرًا لَهُ رَوِيَتْ ذِكْرُهُ بِمَعْضَمٍ فِي الصَّحَابَةِ

عليه وسلم أنها قالت لِرَسُولِ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم « إِنَّ الْمَسْكِينَ لَيَقُومُ عَلَى بَابِي فَمَا أَجِدُ لَهُ شَيْئًا أُعْطِيهِ إِيَّاهُ ، فَقَالَ لَهَا رَسُولُ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم : إِنَّ لَمْ تَجِدِي لَهُ شَيْئًا تُعْطِيهِ إِيَّاهُ إِلَّا ظُلْمًا مُحَرَقًا فَادْفَعِيهِ إِلَيْهِ فِي يَدِهِ . »

وفي الباب عن عليٍّ وحسين بن عليٍّ وأبي هريرة وأبي أمامة .

قال أبو عيسى : حديث أمٍّ بجيدٍ حديث حسن صحيح .

٣٠ — باب ما جاء في إعطاء المؤلفة قلوبهم

٦٦١ — حدثنا الحسن بن عليٍّ الخلال أخبرنا يحيى بن آدم عن

(عن جده أم مجيد) يقال إن اسمها حواء صحابية .

قوله : (إلا ظلفاً) بكسر الظاء الموحدة وإسكان اللام وبالفاء هو للبقرو والغنم كالحافر للفرس (محرقاً) اسم مفعول من الإحراق ، وقيد الإحراق بمبالغة في رد السائل بأذى ما يتيسر أى لا ترديه محروماً بلا شيء مهما أمكن حتى إن وجدت شيئاً حقيراً مثل الظلف المحرق أعطيه إياه . وقال القاضي أبو بكر بن العربي في عارضة الأحوذى : اختلف في تأويله ف قيل ضربه مثلاً للبالغة كما جاء : من بنى لله مسجداً ولو مثل مفحص قطاة بنى الله له بيتاً في الجنة ، وقيل إن الظلف المحرق كان له عندهم قدراً بأنهم يسحقونه ويسفونه انتهى .

قوله : (وفي الباب عن عليٍّ وحسين بن عليٍّ وأبي هريرة وأبي أمامة) أما حديث عليٍّ فأخرجه أبو داود بمثل حديث حسين بن عليٍّ الآتي وفي سنده رجل مجهول ، وأما حديث حسين بن عليٍّ فأخرجه أيضاً أبو داود مرفوعاً بلفظ : للسائل حق وإن جاء على فرس وإسناده حسن إلا أنه مرسل ، قال أبو عليٍّ بن السكن وأبو القاسم البغوي وغيرهما : كل روايات حسين بن عليٍّ رضى الله عنه مراسيل فهو مرسل صحابي وجمهور العلماء على الاحتجاج به . وأما حديث أبي هريرة فأخرجه الشيخان مرفوعاً بلفظ : لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة ، وأما حديث أبي أمامة فلينظر من أخرجه .

قوله : (حديث أم مجيد حديث حسن صحيح) وأخرجه أحمد وأبو داود .

ابن المبارك عن يونس عن الزهري عن سعيد بن المسيب عن صفوان
ابن أمية قال « أعطاني رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم حنين وإنه
لأبغض الخلق إليّ فما زال يعطيني حتى إنه لأحب الخلق إليّ » .
قال أبو عيسى : حدثني الحسن بن عليّ بهذا أو شبهه .

وفي الباب عن أبي سعيد .

قال أبو عيسى : حديث صفوان رواه معمر وغيره عن الزهري عن
سعيد بن المسيب أن صفوان بن أمية قال : « أعطاني رسول الله صلى الله

باب ما جاء في إعطاء المؤلف قلوبهم

قال ابن العربي : اختلف الناس في المؤلف قلوبهم هل كانوا مسلمين لكن
إسلامهم كان يتوقع عليه الضعف أو الذهاب فأعطوا ثلثين ، وقيل : بل كانوا
كفاراً أعطوا استكفاء لشرم واستعانة للجهادين المحاربين بهم ، وهذا هو
الصحيح وعليه تدل الأخبار كلها انتهى . قلت : في قوله « وعليه تدل الأخبار
كلها ، نظر في حديث أنس عند مسلم : فإني أعطى رجلاً حديثي عهد بكفر
أتألفهم الحديث .

قوله : (أخبرنا يحيى بن آدم) بن سليمان الكوفي أبو زكريا مولى بني أمية
ثقة حافظ فاضل من كبار التاسعة مات سنة ثلاث ومائتين (عن صفوان بن أمية)
ابن خلف بن وهب القرشي الجمحي المكي صحابي من المؤلف ، مات أيام قتل عثمان
(يوم حنين) كزير موضع بين الطائف ومكة .

قوله : (وبهذا أو شبهه) كأن الترمذي لم يضبط لفظ حديث الحسن بن
علي ضبطاً كاملاً فلذلك قال هذا .

قوله : (وفي الباب عن أبي سعيد) أخرجه مسلم . قلت : وفي الباب أيضاً
عن أنس أخرجه أحمد بإسناد صحيح ، وعن عمرو بن تغلب أخرجه أحمد
والبخاري . قال الشوكاني في النيل : وفي الباب أحاديث كثيرة قال : وقد عد
ابن الجوزي أسماء المؤلف قلوبهم في جزء مفرد فبلغوا نحو الخمسين نفساً انتهى .

عليه وسلم» وكان هذا الحديث أصح وأشبهه إنما هو سعيد بن المسيب أن صفوان بن أمية .

وقد اختلف أهل العلم في إعطاء المؤلف قلوبهم ، فرأى أكثر أهل العلم أن لا يعطوا وقالوا إنما كانوا قوماً على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ، كان يتألفهم على الإسلام حتى أسلموا ، ولم يروا أن يعطوا اليوم من الزكاة على مثل هذا المعنى ، وهو قول سفيان الثوري وأهل الكوفة وغيرهم ، وبه يقول أحمد وإسحاق .

وقال بعضهم : من كان اليوم على مثل حال هؤلاء ورأى الإمام أن يتألفهم على الإسلام فأعطاهم جاز ذلك ، وهو قول الشافعي .

قوله : (رواه معمر وغيره عن الزهري عن سعيد بن المسيب أن صفوان ابن أمية الخ) أى بلفظ «إن» مكان لفظ «عن» ، (وكان هذا الحديث) أى حديث معمر وغيره بلفظ : أن صفوان بن أمية (أصح وأشبه) من حديث يونس بلفظ . عن صفوان بن أمية ، ويونس هذا هو ابن يزيد الأيلي ، قال الحافظ في التقریب ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهما قليلا (إنما هو سعيد بن المسيب أن صفوان ابن أمية) قال ابن العربي في العارضة . الصحيح من هذا عن سعيد بن المسيب أن صفوان بن أمية لأن سعيداً لم يسمع من صفوان شيئاً وإنما يقول الراوى فلان عن فلان إذا سمع شيئاً ولو حديثاً واحداً فيحمل سائر الأحاديث التي سمعها من واسطة عنه على العنقنة ، فأما إذا لم يسمع منه شيئاً فلا سبيل إلى أن يحدث عنه لا بعنقنة ولا بغيرها انتهى .

قوله : (فرأى أكثر أهل العلم أن لا يعطوا الخ) قال الزيلعي في نصب الراية : روى ابن أبي شبة في مصنفه حدثنا وكيع عن إسرائيل عن جابر عن عامر الشعبي قال : إنما كانت المؤلف على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما ولي أبو بكر رضى الله عنه انقطعت انتهى . قال الحافظ في الدراية : في إسناده جابر الجعفي وأخرجه الطبراني وأخرجه عن الحسن نحوه ، وروى الطبراني من طريق حبان

٣١ - باب ما جاء في المتصدق يرث صدقته

٦٦٢ - حدثنا علي بن حُجْرٍ أخبرنا علي بن مُسْهِرٍ عن عبد الله بن عطاء عن عبد الله بن بُرَيْدَةَ عن أبيه قال : « كُنْتُ جَالِسًا عِنْدَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذْ أَتَتْهُ امْرَأَةٌ فَقَالَتْ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي كُنْتُ تَصَدَّقْتُ عَلَى أُمِّي بِجَارِيَةٍ وَإِنَّمَا مَاتَتْ ، قَالَ : وَجِبَ أَجْرُكِ ، وَرَدَّهَا عَلَيْكَ الْمِيرَاثُ ، قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللَّهِ كَانَ عَلَيْهَا صَوْمُ شَهْرٍ أَفَأَصُومُ عَنْهَا قَالَ : صُومِي عَنْهَا »

ابن أبي جبلة أن عمر لما أتاه شيبه بن حصين قال : الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر . يعني ليس اليوم مؤلفة (وقال بعضهم من كان اليوم على مثل هؤلاء ورأى الإمام أن يتألفهم على الإسلام فأعظام جاز ذلك . وهو قول الشافعي) قال ابن العربي : قال قوم إذا احتاج الإمام إلى ذلك الآن فعله وهو الصحيح عندي ، وبه قال الشافعي ، وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : بدأ الإسلام غريباً وسيعود غريباً ، فنكل ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم لحكمة وحاجة وسبب فوجب أن السبب والحاجة إذا ارتفعت أن يرتفع الحكم وإذا عادت أن يعود ذلك انتهى . وقال الشوكاني في النيل : والظاهر جواز التأليف عند الحاجة إليه ، فإذا كان في زمن الإمام قوم لا يطيعونه إلا للدين ، ولا يقدر على إدخالهم تحت طاعته بالقسر والغلب فله أن يتألفهم ولا يكون لفشو الإسلام تأثير لأنه لم ينفع في خصوص هذه الواقعة انتهى .

باب المتصدق يرث صدقته

قوله (قال وجب أجرك) أي بالصلة (ووردها عليك الميراث) النسبة مجازية أي رد الله الجارية عليك بالميراث وصارت الجارية مملوكة لك بالإرث وعادت إليك بالوجه الحلال ، والمعنى أنه ليس هذا من باب العود في الصدقة لأنه ليس أمراً اختيارياً . قال ابن الملك : أكثر العلماء على أن الشخص إذا تصدق بصدقة على قريبه ثم ورثها حلت له ، وقيل يجب صرفها إلى فقير لأنها صارت حقاً لله تعالى انتهى . وهذا تعليل في معرض النص فلا يعقل كذا في المراقبة .
قوله (صومى عنها) قال الطيبي : جوز أحمد أن يصوم الولي عن الميت ما كان

قالت : يارسول الله ! إِنَّمَا لَمْ تَحُجَّ قَطُّ أَفَأَحُجُّ عَنْهَا ؟ قال : نَعَمْ حُجِّي عَنْهَا .
 قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ لا يُعْرَفُ مِنْ حَدِيثِ بَرِيدَةَ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ . وعبدُ الله بنُ عَطَاءٍ ثِقَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ . والعملُ على هذا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ أَنَّ الرَّجُلَ إِذَا تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ ثُمَّ وَرَثَهَا حَلَّتْ لَهُ .
 وقال بعضهم إِنَّمَا الصَّدَقَةُ شَيْءٌ جَعَلَهَا اللَّهُ ، فَإِذَا وَرَثَهَا فَيَجِبُ أَنْ يَصْرِفَهَا فِي مِثْلِهِ . وَرَوَى صُنَيْنَانِ الثَّوْرِيُّ وَزُهَيْرُ بْنُ مُعَاوِيَةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَطَاءٍ .

٣٢ — بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْعَوْدِ فِي الصَّدَقَةِ

٦٦٣ — حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ عَنْ

عليه من قضاء رمضان أو نذر أو كفارة بهذا ، ولم يجوز مالك والشافعي وأبو حنيفة انتهى ، بل يطعم عنه وليه لكل يوم صاعاً من شعير أو نصف صاع من بر عند أبي حنيفة ، وكذا لكل صلاة ، وقيل لصلوات كل يوم ، كذا في المرقاة . قلت : ما قال أحدٌ هو ظاهر الحديث ، ويحجم تحقيق هذه المسألة في موضعها .
 قوله (قال نعم حجى عنها) أى سواء وجب عليها أم لا ، أوصت به أم لا ، قال ابن الملك : يجوز أن يحج أحد عن الميت بالإتفاق (وعبد الله بن عطاء ثقة عند أهل الحديث) ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الدورى عن ابن معين عبد الله بن عطاء صاحب ابن بريدة ثقة كذا هو في تاريخ الدورى رواية أبي سعيد ابن الأعرابي عنه . قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه مسلم .
 قوله (وقال بعضهم إنما الصدقة شيء جعلها لله فإذا ورثها فيجب أن يصرفها في مثله) قول هذا البعض تعليل في معرض النص فلا يلتفت إليه ، والحق هو ما ذهب إليه أكثر أهل العلم .

بَابُ مَا جَاءَ فِي كَرَاهِيَةِ الْعَوْدِ فِي الصَّدَقَةِ

قوله (حدثنا هارون بن إسحاق الهمداني) بسكون الميم الكوفي أبو القاسم

مَعْمَرٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ عَنْ عُمَرَ « أَنَّهُ حَمَلَ عَلَى فَرَسٍ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ رَأَاهَا تُبَاعُ فَأَرَادَ أَنْ يَشْتَرِيَهَا فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَا تَعُدْ فِي صَدَقَتِكَ » .

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ حسنٌ صحيحٌ . والعملُ على هذا عندَ أكثرِ أهلِ العلمِ .

صدوق من صفار العاشرة (أنه حمل على فرس في سبيل الله) المراد أنه ملسكه لرباه ولذلك ساخ له بيعه . ومنهم من قال : كان عمر قد حبسه وإنما ساخ للرجل بيعه لأنه حصل فيه هزال عجز بسببه عن اللحاق بالخيول وضعف عن ذلك وانتهى إلى عدم الإنفاع به ، ويرجح الأول قوله (لا تعد في صدقتك) ولو كان حبساً لعله به ، كذا في النيل .

قوله (ولا تعد في صدقتك) زاد الشيخان في رواية : وإن أعطاك بدرهم فإن العائد في صدقته كالكلب يعود في قيئه . قال ابن الملك : ذهب بعض العلماء إلى أن شراء المتصدق صدقته حرام لظاهر الحديث ، والأكثرون على أنها كراهة تنزيه لكون القبح فيه لغيره ، وهو أن المتصدق عليه ربما يسامح المتصدق في الثمن بسبب تقدم إحسانه فيكون كالعائد في صدقته في ذلك المقدار الذي سوغ انتهى .

فإن قلت : هذا الحديث يعارضه حديث أبي سعيد الخدري مرفوعاً : لا تحل الصدقة إلا خمسة : لعامل عليها أو رجل اشتراها بماله الحديث ، فكيف الجمع بينهما ؟ قلت : جمع بينهما بمحل حديث الباب على كراهة التنزيه . وقال الشوكاني : الظاهر أنه لا معارضة بين هذين الحديثين ، فإن حديث عمر في صدقة التطوع ، وحديث أبي سعيد في صدقة الفريضة ، فيكون الشراء جائزاً في صدقة الفريضة لأنه لا يتصور الرجوع فيها حتى يكون الشراء مشبهاً له بخلاف صدقة التطوع فإنه يتصور الرجوع فيها فذكره ما يشبهه وهو الشراء انتهى .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري ومسلم .

٣٣ — باب ما جاء في الصدقة عن الميت

٦٦٤ — حدثنا أحمد بن منيع أخبرنا روح بن عبادة أخبرنا زكريا ابن إسحاق قال : حدثني عمرو بن دينار عن عكرمة عن ابن عباس « أن رجلاً قال : يا رسول الله إن أمي توفيت أفينفعها إن تصدقت عنها ؟ قال : نعم ، قال : فإن لي مخرفاً فأشهدك أنني قد تصدقت به عنها » .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن وبه يقول أهل العلم . يقولون : ليس شيء يصل إلى الميت إلا الصدقة والدعاء .

وقد روى بعضهم هذا الحديث عن عمرو بن دينار عن عكرمة عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً . ومعنى قوله إن لي مخرفاً يعني بستائناً .

باب ما جاء في الصدقة عن الميت

قوله (أفينفعها إن تصدقت عنها) بكسر الهمزة على أنها شرطية وفاعل ينفع ضمير راجع إلى التصديق المفهوم من الشرط ولا يلزم الإضمار قبل الذكر ، لأن قوله « أفينفعها » في معنى جزاء الشرط فكأنه متأخر عن الشرط رتبة ، أو يقال إن المرجع متقدم حكماً لأن سوق الكلام دال عليه كما في قوله تعالى (ولأبويه لكل واحد منهما السدس) أي أبوي الميت ، قاله أبو الطيب السندي

قوله (فإن لي مخرفاً) بفتح الميم الحديقة من النخل أو العنب أو غيرها (فأشهدك) بصيغة المتكلم من الإشهاد (به) أي بالخير (عنها) أي عن أمي .

قوله (هذا حديث حسن) وأخرجه البخاري وأبو داود والنسائي قوله (وبه يقول أهل العلم : يقولون ليس شيء يصل إلى الميت إلا الصدقة والدعاء) أي وصول نفعهما إلى الميت يجمع عليه لا اختلاف بين علماء أهل السنة والجماعة ، واختلف في العبادات البدنية كالصوم والصلاة وقراءة القرآن . قال القاري في شرح الفقه الأكبر : ذهب أبو حنيفة وأحمد وجمهور السلف رحمهما الله إلى وصولها ، والمشهور من مذهب الشافعي ومالك عدم وصولها انتهى .

وقال في المرقاة : قال السيوطي في شرح الصدور : إختلف في وصول ثواب القرآن للبيت ، لجمهور السلف والأئمة الثلاثة على الوصول ، وخالف في ذلك إمامنا الشافعي مستدلاً بقوله تعالى (وأن ليس للإنسان إلا ما سعى) وأجاب الأولون عن الآية بأوجه : أحدها إنها منسوخة بقوله تعالى (والذين آمنوا واتبعهم ذريتهم بإيمان ألحقنا بهم ذريتهم) الآية ، أدخل الأبناء الجنة بصلاح الآباء . الثاني : أنها خاصة بقوم إبراهيم وموسى عليهما الصلاة والسلام ، فأما هذه الأمة فلها ما سمعت وما سعى لها ، قاله عكرمة . الثالث : أن المراد بالإنسان هنا الكافر ، فأما المؤمن ، فله ما سعى وسعى له ، قاله الربيع بن أنس . الرابع : ليس للإنسان إلا ما سعى من طريق العدل ، فأما من باب الفضل فجائز أن يزيده الله ما شاء ، قاله الحسين بن فضل . الخامس : أن اللام في الإنسان بمعنى على ، أي ليس على الإنسان إلا ما سعى ، وإستدلوا على الوصول بالقياس على الدعاء والصدقة والصوم والحج والعق فإنه لا فرق في نقل الثواب بين أن يكون عن حج أو صدقة أو وقف أو دعاء أو قراءة ، وبما أخرج أبو محمد السمرقندي في فضائل (قل هو الله أحد) عن علي مرفوعاً : من مر على المقابر وقرأ قل هو الله أحد إحدى عشرة مرة ثم وهب أجره للأموات أعطى من الأجر بعدد الأموات . وبما أخرج أبو القاسم سعد بن علي الزنجاني في فوائده عن أبي هريرة قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : من دخل المقابر ثم قرأ فاتحة الكتاب وقل هو الله أحد وألهاكم التكاثر ثم قال إني جعلت ثواب ما قرأت من كلامك لأهل المقابر من المؤمنين والمؤمنات كانوا شفعاء له إلى الله تعالى ، وبما أخرج صاحب الخلال بسنده عن أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : من دخل المقابر قرأ سورة يس خفف الله عنهم وكان له بعدد من فيها حسنات . وهذه الأحاديث وإن كانت ضعيفة فمجموعها يدل على أن لذلك أصلاً وأن المسلمين ما زالوا في كل مصر وعصر يجتمعون ويقرأون لموتاهم من غير تكبير فكان ذلك إجماعاً ، ذكر ذلك كله الحافظ شمس الدين بن عبد الواحد المقدسي الحنبلي في جزء ألفه في المسألة انتهى ما في المرقاة بتقديم وتأخير .

قلت : قوله فمجموعها يدل على أن لذلك أصلاً فيه تأمل ، فليُنظر هل يدل مجموعها على أن لذلك أصلاً أم لا ، وليس كل مجموع من عدة أحاديث ضعاف

٣٤ - باب ما جاء في نفقة المرأة من ينفق زوجها

٦٦٥ - حدثنا هنادُ أخبرنا إسماعيلُ بنُ عَياشٍ أخبرنا شُرَحْبِيلُ بنُ مُسْلِمٍ الخولانيُّ عن أبي أُمَامَةَ البَاهِلِيِّ قال : سَمِعْتُ رَسولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ

يدل على أن لها أصلاً . فأما قوله : وأن المسلمين ما زالوا في كل مصر وعصر يجتمعون ويقرأون لموتاهم ففيه نظر ظاهر ، فإنه لم يثبت عن السلف الصالحين رضى الله عنهم اجتماعهم وقراءتهم لموتاهم ، ومن يدعى ثبوته فعليه البيان بالإسناد الصحيح . وقال الشوكاني في النيل : والحق أنه يخصص عموم الآية بمعنى آية (ليس للإنسان إلا ما سعى) بالصدقة من الولد وبالحج من الولد ومن غير الولد أيضاً وبالعتق من الولد لما ورد في هذا كاه من الحديث ، وبالصلاة من الولد أيضاً . لما روى الدارقطني أن رجلاً قال : يا رسول الله إنه كان لي أبوان أبرهما في حال حياتهما فكيف لي ببرهما بعد موتهما ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : إن من البر أن تصلي لهما مع صلاتك وأن تصوم لهما مع صيامك . قال : وبالصيام من الولد لهذا الحديث والحديث ابن عباس عند البخاري ومسلم أن امرأة قالت يا رسول الله إن أمي ماتت وعليها صوم نذر ؟ فقال : أ رأيت لو كان على أمك دين فقضيته أكان يودي ذلك عنها قالت : نعم ، قال : فصومي . ومن غير الولد لحديث : من مات وعليه صيام صام عنه وليه . متفق عليه من حديث عائشة . قال : وبقراءة يس من الولد وغيره لحديث : إقرأوا على موتاكم يس ، قال : وبالدعاء من الولد وغيره لحديث : أو ولد صالح يدعو له ، والحديث : استغفروا لأخيكم وسلوا له التثبيت ، ولغير ذلك من الأحاديث وبجميع ما يفعله الولد لو ألبس من أعمال البر لحديث : ولد الإنسان من سميه . وقد قيل : إنه يقاس على هذه المواضع التي وردت بها الأدلة غيرها فيلحق الميت كل شيء فعله غيره . هذا تلخيص ما قاله الشوكاني في النيل .

قلت : وحديث الدارقطني الذي ذكره الشوكاني ضعيف لا يصلح للاحتجاج ، وذكره مسلم في مقدمة صحيحه وذكر وجه ضعفه .

باب ما جاء في نفقة المرأة من بيت زوجها

قوله (لا تنفق) نفي وقيل نهي (إلا بإذن زوجها) أي صريحاً أو دلالة (قال)

عليه وسلم يقول في خطبته عام حجة الوداع « لا تُنفق امرأة شيئاً من بيت زوجها إلا بإذن زوجها ، قيل يا رسول الله ولا الطعام ؟ قال : ذلك أفضل أموالنا » .

وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص وأسماء ابنة أبي بكر وأبي هريرة وعبد الله بن عمرو وعائشة رضي الله عنها .

قال أبو عيسى : حديث أبي أمامة حديث حسن .

٦٦٦ — حدثنا محمد بن المثنى أخبرنا محمد بن جعفر أخبرنا شعبة عن

ذلك أفضل أموالنا) يعني فإذا لم تجز الصدقة بما هو أقل قدرأ من الطعام بغير إذن الزوج فكيف تجوز بالطعام الذي هو أفضل .

قوله (وفي الباب عن سعد بن أبي وقاص) أخرجه أبو داود بلفظ قال : لما بايع رسول الله صلى الله عليه وسلم النساء قامت امرأة جليلة كأنها من نساء مضر . فقالت يا نبي الله أنا كل على آبائنا وأبنائنا وأزواجنا ما يحل لنا من أموالهم ؟ قال : الرطب تأكله وتهينه (وأسماء بنت أبي بكر) أخرجه عبد الرزاق بلفظ : أن أسماء بنت أبي بكر قالت : ما لي شيء إلا ما يدخل على الزبير فأصدق منه ؟ فقال النبي صلى الله عليه وسلم : إنفقي ولا توكي فيوكي عليك (وأبي هريرة) أخرجه الشيخان مرفوعاً بلفظ : إذا أنفقت المرأة من كسب زوجها من غير أمره فلها نصف أجره (وعبد الله بن عمرو) لينظر من أخرجه (وعائشة) أخرجه الشيخان وأخرجه الترمذي أيضاً في هذا الباب .

قوله (حديث أبي أمامة حديث حسن) في سنده إسماعيل بن عياش الحمصي صدوق في روايته عن أهل بلده مخلط في غيرهم ، وقد روى هذا الحديث عن شرحبيل بن مسلم الخولاني وهو من أهل بلده فإنه شامي . قال في التقريب في ترجمته : صدوق فيه لين ، وقال في الخلاصة : وثقه المعجل وأحمد وضعفه ابن معين .

عَمْرُو بْنُ مُرَّةٍ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ يُحَدِّثُ عَنْ عَائِشَةَ عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ أَنَّهُ قَالَ « إِذَا تَصَدَّقَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا كَانَ لَهَا بِهِ أَجْرٌ وَلِلزَّوْجِ مِثْلُ ذَلِكَ وَلِلخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ وَلَا يَنْقُصُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ مِنْ أَجْرِ صَاحِبِهِ شَيْئًا لَهُ بِمَا كَسَبَ وَلَهَا بِمَا أَنْفَقَتْ » .
قال أبو عيسى : هذا حديث حسن .

٦٦٧ — حدثنا محمود بن غيلان أخبرنا المؤمل عن سُفْيَانَ عَنْ مَنْصُورٍ عَنْ أَبِي وَائِلٍ عَنْ مَسْرُوقٍ عَنْ عَائِشَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ « إِذَا أَعْطَتِ الْمَرْأَةُ مِنْ بَيْتِ زَوْجِهَا بِطِيبِ نَفْسٍ غَيْرِ مُفْسِدَةٍ فَإِنَّ لَهَا مِثْلَ أَجْرِهِ لَهَا مَا نَوَتْ حَسَنًا وَلِلخَازِنِ مِثْلُ ذَلِكَ » .

قوله (إذا تصدقت المرأة من بيت زوجها) أى بطيب نفس غير مفسدة كما فى الرواية الآتية ، وفى رواية للبخارى : من طعام بيتها ..
قوله (وللخازن) أى الذى كانت النفقة بيده (له بما كسب) أى للزوج بسبب كسبه وتحصيله (ولها بما أنفقت) أى وللزوجة بسبب إنفاقها . قال محى السنة : عامة العلماء على أنه لا يجوز لها التصدق من مال زوجها بغير إذنه وكذا الخادم . والحديث الدال على الجواز أخرج على عادة أهل الحجاز يطلقون الأمر للأهل والخادم فى التصدق والإنفاق عند حضور السائل ونزول الضيف كما قال عليه الصلاة والسلام : لا نوعى فيوعى الله عليك انتهى .
قوله . (هذا حديث حسن وأخرجه البخارى ومسلم .

قواه . (إذا أعطت المرأة من بيت زوجها) أى أنفقت وتصدقت (غير مفسدة) نصب على الحال أى غير مسرفة فى التصدق . وهذا محمول على إذن الزوج لها بذلك صريحاً أو دلالة ، وقيل هذا جار على عادة أهل الحجاز فإن عادتهم أن يأذنوا أزواجهم وخدومهم بأن يضيفوا الأضياف ويطعموا السائل والمسكين والجيران فخرض رسول الله صلى الله عليه وسلم أمته على هذه العادة الحسنة والخصلة المستحسنة ، كذا فى المرقاة (فإن لها مثل أجره) أى للمرأة مثل أجر الزوج (لها ما نوت حسناً) حال من الموصولة فى قوله : ما نوت كذا فى بعض الحواشى .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . وهو أصح من حديث عمرو بن مرة عن أبي وائل . وعمرو بن مرة لا يذكر في حديثه عن مسروق .

٣٥ - باب ما جاء في صدقة الفطر

٦٦٨ - حدثنا محمود بن غيلان أخبرنا وكيع عن سفيان عن زيد بن أسلم عن عياض بن عبد الله عن أبي سعيد الخدري قال : « كُنَّا نُخْرِجُ زَكَاةَ الْفِطْرِ إِذَا كَانَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَاعًا مِنْ طَعَامٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ زَبِيبٍ أَوْ صَاعًا مِنْ

قوله . (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري ومسلم .
قوله . (وهو أصح من حديث عمرو بن مرة عن أبي وائل) أي حديث منصور عن أبي وائل بذكر مسروق أصح من حديث عمرو بن مرة عن أبي وائل بدون ذكر مسروق فإنه قد تابع منصوراً الأعمش في ذكر مسروق كما في صحيح البخاري .

باب ما جاء في صدقة الفطر

أي من رمضان فأضيفت الصدقة للفطر لكونها تجب بالفطر منه ويقال لها زكاة الفطر وزكاة رمضان وزكاة الصوم ، وكان فرضها في السنة الثانية من الهجرة في شهر رمضان قبل العيد بيومين ، قاله القسطلاني .

قوله . (صاعاً من طعام أو صاعاً من تمر) ظاهره المغايرة بين الطعام وبين ما ذكر بعده وقد حكى الخطابي أن المراد بالطعام هنا الحنطة وأنه اسم خاص له ، قال هو وغيره قد كانت لفظة الطعام تستعمل في الحنطة عند الإطلاق حتى إذا قيل اذهب إلى سوق الطعام فهم منه سوق القمح ، وإذا غلب العرف نزل اللفظ عليه . قال الحافظ في الفتح . وقد رد ذلك ابن المنذر وقال ظن بعض أصحابنا أن قوله في حديث أبي سعيد صاعاً من طعام حجة لمن قال صاع من حنطة وهذا غلط منه ، وذلك أن أبا سعيد أجمل الطعام ثم فسر ثم أورد طريق حفص بن ميسرة عند البخاري وغيره إن أبا سعيد قال . كنّا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم

أَقِطَ ، فَلَمْ نَزَلْ نُخْرِجْهُ حَتَّى قَدِمَ مُعَاوِيَةُ الْمَدِينَةَ فَتَكَلَّمَ فَكَانَ فِيهِ كَلِمَةٌ بِهِ
النَّاسِ : إِنِّي لَأَرَى مُدَيْنٍ مِنْ سَمَرَاءِ الشَّامِ تَعْدِلُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ ، قَالَ : فَأَخَذَ
النَّاسُ بِذَلِكَ . قَالَ أَبُو سَعِيدٍ : فَلَا أَزَالُ أُخْرِجُهُ كَمَا كُنْتُ أُخْرِجُهُ .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح . والعمل على هذا عند بعض
أهل العلم يرون من كل شيء صاعاً . وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق .

يوم الفطر صاعاً من طعام . قال أبو سعيد : وكان طعامنا الشعير والزبيب والأقط
والتمر ، وهي ظاهرة فيما قال . قال الحافظ : وأخرج ابن خزيمة من طريق فضيل
ابن غزوان عن نافع عن ابن عمر قال : لم تكن الصدقة على عهد رسول الله
صلى الله عليه وسلم إلا التمر والزبيب والشعير ولم تكن الحنطة ، ولمسلم من وجه
آخر عن عياض عن أبي سعيد : كننا نخرج من ثلاثة أصناف صاعاً من تمر أو
أو صاعاً من أقط أو صاعاً من شعير ، وكأنه سكت عن الزبيب في هذه الرواية
لقلته بالنسبة إلى الثلاثة المذكورة ، وهذه الطرق كلها تدل على أن المراد بالطعام
في حديث أبي سعيد غير الحنطة انتهى . وقال القاري في المرقاة : قال
علماؤنا : المراد بالطعام المعنى العام فيكون عطف ما بعده عليه من باب عطف
الخاص على العام انتهى (أو صاعاً من زبيب) أى عنب يابس . قال في الصراح :
زبيب موز زبيبة يكي ، يقال زبيب فلان عنبه زبيباً (أو صاعاً من أقط) بفتح
الهمزة وكسر القاف . قال في النهاية : هو ابن مجفف يابس مستحجر يطبخ به
(حتى قدم معاوية المدينة) وفي رواية مسلم : حتى قدم معاوية حاجاً أو معتمراً
فكلم الناس على المنبر ، وفي روايه ابن خزيمة : وهو يومئذ خليفة (من سمراء
الشام) أى القمح الشامى (فأخذ الناس بذلك) المراد بالناس الصحابة رضى الله
عنهم (قال أبو سعيد : فلا أزال أُخْرِجُهُ كما كنت أُخْرِجُهُ) وفي رواية لمسلم :
فأنكر ذلك أبو سعيد وقال : لا أُخْرِجُ إِلَّا مَا كُنْتُ أُخْرِجُ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ
صلى الله عليه وسلم .

قوله : (هذا حديث حسن صحيح) أخرجه الأئمة الستة في كتبهم مختصراً
ومطولاً .

وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم من كل شيء صاع إلا من البر فإنه يجزى نصف صاع . وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك وأهل الكوفة يرون نصف صاع من بر .

قوله : (والعمل على هذا عند بعض أهل العلم يرون من كل شيء صاعاً) أى من بر كان أو من غيره (وهو قول الشافعي وأحمد وإسحاق) واستدلوا بأن النبي صلى الله عليه وسلم فرض صدقة الفطر صاعاً من طعام ، والبر بما يطلق عليه اسم الطعام إن لم يكن غالباً فيه كما تقدم ، وتفسيره بغير البر إنما هو لما تقدم من أنه لم يكن معهوداً عندهم فلا يجزىء دون الصاع منه ، وإليه ذهب أبو سعيد رضى الله عنه وأبو العالية وأبو الشعثاء والحسن البصري وجابر بن زيد والشافعي ومالك وأحمد وإسحاق ، كذا في النيل . واستدل لهم أيضاً بأن الأشياء التي ثبت ذكرها في حديث أبي سعيد لما كانت متساوية في مقدار ما يخرج منها مع تحالفها في القيمة دل على أن المراد إخراج هذا المقدار من أى جنس كان فلا فرق بين الحنطة وغيرها . قلت : قولهم هذا هو الاحوط عندي والله تعالى أعلم .

تنبيه : أعلم أن الصاع صاعان حجازي وعراقي ، فالصاع الحجازي خمسة أرتال وثلاث رطل ، والعراقي ثمانية أرتال ، وإنما يقال له العراقي لأنه كان مستعملاً في بلاد العراق مثل الكوفة وغيرها ، وهو الذي يقال له الصاع الحجازي لأنه أبرزه الحجاج الوالي ، وأما الصاع الحجازي فكان مستعملاً في بلاد الحجاز ، وهو الصاع الذي كان مستعملاً في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ، وبه كانوا يخرجون صدقة الفطر في عهده صلى الله عليه وسلم ، وبه قال مالك والشافعي وأحمد وأبو يوسف والجمهور وهو الحق . وقال الإمام أبو حنيفة رحمه الله بالصاع العراقي ، وكان أبو يوسف يقول بقوله فلما دخل المدينة وناظر الامام مالكا رجع عن قوله وقال بقول الجمهور . وقد بسطنا الكلام في هذا في باب صدقة الزرع والنمر والحبوب .

قوله : (وقال بعض أهل العلم من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم : من كل شيء صاع إلا من البر فإنه يجزى نصف صاع ، وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك وأهل الكوفة) وهو قول جماعة من الصحابة رضى الله عنهم ، قال

٦٦٩ - حدثنا عتبة بن مكرم البصري أخبرنا سالم بن نوح عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده « أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث منادياً في فجاج مكة : ألا إن صدقة الفطر واجبة على كل مسلم ذكر أو أنثى حر أو عبد صغير أو كبير ، مدان من قح أو سواه صاع من طعام » .

الحافظ في الدراية : منهم أبو بكر رضى الله عنه عند عبد الرزاق من طريق أبي قلابة عن أبي بكر أنه أخرج زكاة الفطر مدين من حنطة ، وهو منقطع . ومنهم عمر رضى الله عنه عند أبي داود والنسائي من طريق عبد العزيز أبي داود عن نافع ، وفيه : فلما كان عمر وكثرت الحنطة جعل نصف صاع حنطة . ومنهم عثمان أخرجه الطحاوى وفيه نصف صاع بر . ومنهم علي . ومنهم ابن الزبير أخرجه عبد الرزاق ، وفيه : مدان من قح . وعن ابن عباس وجابر وابن مسعود نحوه . وعن أبي هريرة نحوه أخرجه عبد الرزاق أيضاً انتهى .

وقال في فتح الباري : قال ابن المنذر : لا نعلم في القمح خبراً ثابتاً عن النبي صلى الله عليه وسلم يعتمد عليه ولم يكن البر بالمدينة في ذلك الوقت إلا الشب . اليسير ، فلما كثر في زمن الصحابة رأوا أن نصف صاع منه يقوم مقام صاع من شعير وهم الأئمة ، فغير جائز أن يعدل عن قولهم إلا إلى قول مثلهم . ثم أسند عن عثمان وعلي وأبي هريرة وجابر وابن عباس وابن الزبير وأمه أسماء بنت أبي بكر بأسانيد صحيحة أنهم رأوا أن في زكاة الفطر نصف صاع من قح انتهى . واستدل لمن قال بنصف صاع من البر بأحاديث كلها ضعيفة ذكر الترمذي بعضها منها وأشار إلى بعضها . قال الشوكاني في الثيل : ويمكن أن يقال إن البر على تسليم دخوله تحت لفظ الطعام يخصص بأحاديث نصف الصاع من البر ، وهذه الأحاديث بمجموعها تنتهض للتخصيص . انتهى محصلاً .

قوله : (حدثنا عتبة بن مكرم) بضم أوله وسكون الكاف وفتح المهملة المعنى أبو عبد الملك البصري الحافظ . قال أبو داود : ثقة (أخبرنا سالم بن نوح) صدوق له أوهام ، كذا في التقريب .

قال أبو عيسى : هذا حديثٌ غريبٌ حسنٌ .

٦٧٠ — حدثنا قُتَيْبَةُ أَخْبَرَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ عَنْ أَيُّوبَ عَنْ نَافِعٍ
عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : « فَرَضَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَدَقَةَ الْفِطْرِ عَلَى

قوله : (في جُفَاجِ مَكَّة) جمع فَج وهو الطريق الواسع .

قوله : (مدان من قمح) أى هى مدان من حنطة ، فهو مرفوع على أنه خبر
مبتدأ محذوف (أو سواء) أى سوى القمح ، وأو للتخيير أو للتوزيع (من طعام)
بيان لقوله سواء .

قوله : (هذا حديث غريب حسن) قال الزيلعى فى نصب الراية : وأعله
ابن الحوزى فى التحقيق بسالم بن نوح قال ابن معين : ليس بشىء ، وتعقبه صاحب
التنقيح فقال : هو صدوق روى له مسلم فى صحيحه . وقال أبو زرعة : صدوق
ثقة ، ووثقه ابن حبان ، وقال النسائى : ليس بالقوى ، وقال الدارقطنى : فيه
شئ ، وقال ابن عدى . عنده غريب وافراد وأحاديثه مقاربة مختلفة انتهى .
وقال الحافظ فى الدراية : ورواه الدارقطنى من وجه آخر عن عمرو بن شعيب ،
وقد اختلف فيه على عمرو ، فقل عنه عن النبى صلى الله عليه وسلم ، وقيل عنه
بلغنى أن النبى صلى الله عليه وسلم انتهى .

قوله : (فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقة الفطر) فيه دليل على
أن صدقة الفطر من الفرائض . وقد نقل الحافظ ابن المنذر وغيره الإجماع على
ذلك ، ولكن الحنفية يقولون بالوجوب دون الفريضة على قاعدتهم فى التفرقة
بين الفرض والواجب ، قالوا إذ لا دليل قاطع تثبت به الفرضية . قال الحافظ
ابن حجر : وفى نقل الإجماع نظر لأن إبراهيم بن عليه وأبا بكر بن كيسان الأصم
قالا إن وجوبها نسخ . ونقل المالكية عن أشهب أنها سنة مؤكدة ، وهو قول
بعض أهل الظاهر وابن اللبان من الشافعية انتهى . وقال النووى : اختلف الناس
فى معنى « فرض » ، وهنا فقال جمهورهم من السلف والخلف : معناه ألزم وأوجب
فزكاة الفطر فرض واجب عندهم لدخولها فى عموم قوله تعالى (وآتوا الزكاة)
ولقوله : « فرض » ، وهو غالب فى استعمال الشرع . وقال إسحاق بن راهويه : إيجاب
زكاة الفطر كالإجماع انتهى .

الذَّكْرُ وَالْأُنْثَى وَالْحَرُّ وَالْمَمْلُوكُ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ أَوْ صَاعًا مِنْ شَعِيرٍ ، قَالَ :
فَعَدَلَ النَّاسُ إِلَى نِصْفِ صَاعٍ مِنْ بُرٍّ .

قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

وفي الباب عن أبي سعيدٍ وابنِ عباسٍ وجدِّ الحارثِ بنِ عبدِ الرحمنِ
ابنِ ذُبَابٍ وَثَعْلَبَةَ بنِ أَبِي صُعَيْرٍ وَعَبْدَ اللَّهِ بنِ عَمْرٍو .

٦٧١ — حدثنا إسحاق بن موسى الأنصاري أخبرنا معن أخبرنا مالك
عن نافع عن عبد الله بن عمر أن رسول الله صلى الله عليه وسلم فرض
زكاة الفطر من رمضان صاعاً من تمرٍ أو صاعاً من شعيرٍ على كل حرٍّ أو
عبدٍ ذكراً أو أنثى من المسلمين .

قوله : (قال فعدل الناس إلى نصف صاع من بر) قيل المراد من الناس الصحابة
رضي الله عنهم فيكون إجماعاً . قال الحافظ في الفتح : لكن حديث أبي سعيد
دال على أنه لم يوافق على ذلك وكذلك ابن عمر فلا إجماع في المسألة انتهى .

قوله : (وفي الباب عن أبي سعيد) أخرجه الشيخان وأخرجه الترمذي في
أول الباب (وابن عباس) أخرجه أبو داود والنسائي عنه قال : في آخر رمضان
أخرجوا صدقة صومكم فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الصدقة صاعاً
من تمرٍ أو شعيرٍ أو نصف صاع من قمحٍ على كل حرٍّ أو مملوكٍ ذكرٍ أو أنثى صغيرٍ
أو كبيرٍ ، وهو من رواية الحسن عن ابن عباس ، والحسن لم يسمع عن ابن عباس
وله طرق أخرى كلها ضعيفة قد ذكرها الحافظ الزبلي والحافظ ابن حجر في
تخریجها للهداية (وجد الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب) لينظر من أخرجه
(وثعلبة بن أبي صعير) بالتصغير أخرج أبو داود عنه قال : قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم : صاع من برٍّ أو قمحٍ عن كل اثنين صغيرٍ أو كبيرٍ حرٍّ أو عبدٍ
ذكرٍ أو أنثى ، أما غنيكم فيزكيه الله وأما فقيركم فيرد عليه أكثر مما أعطاه ، وفي سنده
ومثته اختلاف قد بسطه الحافظ الزبلي في نصب الراية (وعبد الله بن عمرو)
أخرجه الترمذي في هذا الباب .

قال أبو عيسى : حديث ابن عمر حديث حسن صحيح رواه مالك عن
عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم نحوه حديث أيوب
وزاد فيه « من المسلمين ورواه غير واحد عن نافع ولم يذكر فيه
من المسلمين » .

واختلف أهل العلم في هذا ، فقال بعضهم : إذا كان للرجل عييد غير

قوله : (على كل حر أو عبد ذكر أو أنثى) قال النووي : فيه دليل على أنها
على أهل القرى والأمصار والبوادي في الشباب وكل مسلم حيث كان ، وبه قال
مالك وأبو حنيفة والشافعي وأحد وجهي العلماء . وعن عطاء والزهري وربيعة
والليث : أنها لا تجب إلا على أهل الأمصار والقرى دون البوادي . قال : وفيه
دليل للشافعي والجمهور في أنها تجب على من ملك فاضلا عن قوته وقوت عياله يوم
العيد . وقال أبو حنيفة . لا تجب على من يحل له أخذ الزكاة ، وعندنا أنه لو ملك
من الفطرة المعجلة فاضلا عن قوته ليلة العيد ويومه لزمته الفطرة عن نفسه وعياله
وعن مالك وأصحابه في ذلك خلاف . قال : وفيه حجة للكوفيين في أنها تجب على
الزوجة في نفسها ويلزمها إخراجها من مالها ، وعند مالك والشافعي والجمهور يلزم
الزوج فطرة زوجته لأنها تابعة للنفقة ، وأجابوا عن الحديث بمثل ما أجيب لداود
في فطرة العبد انتهى كلام النووي .

قوله . (من المسلمين) قال النووي : هذا صريح في أنها لا تخرج إلا عن مسلم
ولا يلزمه من عبده وزوجته وولده ووالده الكفار وإن وجبت عليه نفقتهم ،
وهذا مذهب الشافعي وجهي العلماء . وقال الكوفيون وإسحاق وبعض السلف .
تجب عن العبد الكافر ، وتأول الطحاوي على أن المراد بقوله « من المسلمين » ،
السادة دون العبيد ، وهذا يرد ظاهر الحديث انتهى .

قوله : (ورواه غير واحد عن نافع ولم يذكر فيه من المسلمين) قال
النووي : قال الترمذي وغيره . هذه اللفظة انفرد بها مالك دون سائر أصحاب نافع
وليس كما قالوا ، ولم ينفرد بها مالك بل وافقه فيها ثقتان وهما الضحاك بن عثمان
وعمر بن نافع أخيرا الضحاك ، ذكره مسلم ، وأما عمر ففي البخاري انتهى .

مُسْلِمِينَ لَمْ يُؤَدُّ عَنْهُمْ صَدَقَةَ الْفِطْرِ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ وَالشَّافِعِيِّ وَأَحْمَدَ . وَقَالَ
بَعْضُهُمْ يُؤَدُّ عَنْهُمْ وَإِنْ كَانُوا غَيْرَ مُسْلِمِينَ وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ وَابْنِ
الْمُبَارَكِ وَإِسْحَاقَ .

٣٦ — بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْدِيمِهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ

٦٧٢ — حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ عُمَرَ بْنِ مُسْلِمٍ أَبُو عَمْرِو الْحَذَّاءُ الْمَدِينِيُّ قَالَ
حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ نَافِعٍ عَنْ ابْنِ أَبِي الزِّنَادِ عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ عَنْ
نَافِعٍ عَنْ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ كَانَ يَأْمُرُ بِإِخْرَاجِ
الزَّكَاةِ قَبْلَ الْغَدْوِ لِلصَّلَاةِ يَوْمَ الْفِطْرِ . « .

قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ صَحِيحٌ . وَهُوَ الَّذِي يَسْتَحِبُّهُ
أَهْلُ الْعِلْمِ أَنْ يُخْرِجَ الرَّجُلُ صَدَقَةَ الْفِطْرِ قَبْلَ الْغَدْوِ إِلَى الصَّلَاةِ .

قوله : (وهو قول مالك والشافعي وأحمد) وهو قول الجمهور كما قال الحافظ
في فتح الباري وحجتهم قول « من المسلمين » وهي زيادة صحيحة .
قوله : (وهو قول الثوري وابن المبارك وإسحاق) واستدلوا بعموم حديث :
ليس على المسلم في عبده صدقة إلا صدقة الفطر . وأجاب الآخرون بأن الخاص
يقضي على العام ، فعموم قوله في عبده مخصوص بقوله « من المسلمين » ، كذا
في الفتح .

بَابُ مَا جَاءَ فِي تَقْدِيمِهَا قَبْلَ الصَّلَاةِ

قوله : (عن ابن أبي الزناد) اسمه عبد الرحمن المدني مولى قریش صدوق
تغير حفظه لما قدم بغداد وكان فقيهاً من السابعة (عن موسى بن عقبة) بن أبي
عياش الأسدي مولى آل الزبير ثقة فقيه إمام في المغازي من الخامسة لم يصح أن
ابن معين لينه (كان يأمر بإخراج الزكاة قبل الغدو للصلاة يوم الفطر) الغدو
المشي أول النهار أي قبل خروج الناس للصلاة وبعد صلاة الفجر .

قوله : (هذا حديث حسن غريب صحيح) وأخرجه البخاري ومسلم

٣٧ - باب ما جاء في تعجيل الزكاة

٦٧٣ - حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن أخبرنا سعيد بن منصور

بلفظ : إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بزكاة الفطر أن يؤدي قبل خروج الناس للصلاة وبعد صلاة الفجر .

قوله : (وهو الذي يستحبه أهل العلم الخ) قال ابن عينة في تفسيره : عن عمرو بن دينار عن عكرمة قال : يقدم الرجل زكاته يوم الفطر بين يدي صلاته فإن الله يقول (قد أفلق من تزكى وذكر اسم ربه فصلى) ولا بن خزيمه من طزيق كثير بن عبد الله عن أبيه عن جده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن هذه الآية فقال نزلت في زكاة الفطر . كذا في فتح الباري . وفي صحيح البخارى : وكان ابن عمر يعطيها للذين يقبلونها ، وكانوا يعطون قبل الفطر بيوم أو يومين . قال البخارى : كانوا يعطون ليجمع لا للفقراء .

وفي موطأ الامام مالك عن نافع أن ابن عمر كان يبعث زكاة الفطر إلى الذى يجمع قبل الفطر بيومين أو ثلاثة قال الحافظ في الفتح : وأخرجه الشافعى عنه وقال هذا حسن وأنا أنحبه ، يعنى تعجيلها قبل يوم الفطر انتهى . ويدل على ذلك أيضاً ما أخرجه البخارى فى الوكالة وغيرها عن أبى هريرة قال : وكفى رسول الله صلى الله عليه وسلم بحفظ زكاة رمضان الحديث ، وفيه : أنه أمسك الشيطان ثلاث ليال وهو يأخذ من التمر ، فدل على أنهم كانوا يعجلونها ، وعكسه الجوزى فاستدل به على جواز تأخيرها عن يوم الفطر وهو محتمل للأمرين انتهى .

قلت : أثر ابن عمر رضى الله عنه إنما يدل على جواز إعطاء صدقة الفطر قبل الفطر بيوم أو يومين ليجمع لا للفقراء كما قال البخارى رحمه الله ، وكذلك حديث أبى هريرة . وأما إعطاؤها قبل الفطر بيوم أو يومين للفقراء فلم يقم عليه دليل والله أعلم .

باب ما جاء في تعجيل الزكاة

قوله : (حدثنا عبد الله بن عبد الرحمن) بن الفضل بن بهرام السمرقندى أبو محمد الدرايمى الحافظ صاحب المسند ثقة فاضل متقن ، روى عنه مسلم وأبو داود

أخبرنا إسماعيل بن زكريّا عن الحجاج بن دينار عن الحكم بن عتيبة عن حجة بن عدي عن عليّ « أن العباس سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم في تعجيل صدقته قبل أن تحلّ فرخص له في ذلك » .

٦٧٤ — حدثنا القاسم بن دينار الكوفي أخبرنا إسحاق بن منصور عن إسرائيل عن الحجاج بن دينار عن الحكم بن جحل عن حجر العدوي عن عليّ عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمر: « إنا قد أخذنا زكاة العباس عام الأول للعام » .

والترمذي والبخاري في غير الصحيح مات سنة خمس وخمسين ومائتين (عن سعيد بن منصور) بن شعبة الخراساني نزول مكة ثقة مصنف، وكان لا يرجع عما في كتابه لشدة وثوبه به، كان حافظاً جوالاً صنف السنن جمع فيها ما لم يجمعه غيره، مات سنة ٢٢٧ سبع وعشرين ومائتين (عن الحكم بن عتيبة) بالمشاة ثم الموحدة مصنفراً الكندي الكوفي ثقة ثبت فقيه إلا أنه ربما دلس من الخامسة (عن حجة) بضم الحاء المهمة وفتح الجيم وتشديد التحتانية بوزن عليه (بن عدي) الكندي . قال الحافظ في التقریب صدوق يخطئ من الثالثة . وقال الذهبي في الميزان : حجة ابن عدي الكندي عن عليّ، قال أبو حاتم شبه مجهول لا يحتج به . قلت روى عنه الحكم وسلمة بن كهيل وأبو إسحاق وهو صدوق إن شاء الله ، قد قال فيه العجلي ثقة انتهى . قوله (قبل أن تحل) أي قبل أن يجيء وقتها من حلول الأجل بحجته كذا في بعض الحواشي . وقال في جمع البحار قبل أن يحل بكسر الحاء من الحل أو من حلول الدين أي يجب . وقال القاري في المرقاة : قبل أن تحل بكسر الحاء أي تجب الزكاة وقيل قبل أن تصير حالاً بمعنى الحول (فرخص له) أي للعباس وفيه دليل على جواز تعجيل الصدقة قبل الحول .

قوله : (عن الحكم بن جحل) بفتح الجيم وسكون المهملة الأزدي البصري ثقة من السادسة (عن حجر العدوي) قال الحافظ في التقریب قيل هو حجة بن عدي وإلا فجهول من الثالثة .

قوله : (إنا قد أخذنا زكاة العباس عام الأول للعام) المعنى : إنا قد أخذنا (٢٣ — تحفة الأئمة — ٣)

وفي الباب عن ابن عباس .

لا أعرفُ حديثَ تعجيلِ الزكاةِ مِنْ حديثِ إسرائيلَ عن الحجاجِ
ابنِ دينارٍ إلا مِنْ هذا الوجهِ . وحديثُ إسماعيلَ بنِ زكريّا عن الحجاجِ
عندي أصحُّ مِنْ حديثِ إسرائيلَ عن الحجاجِ بنِ دينارٍ . وقد روى هذا
الحديثُ عن الحكمِ بنِ عتيبةَ عن النبيِّ صلى الله عليه وسلم مرسلٌ .

قد اختلفَ أهلُ العلمِ في تعجيلِ الزكاةِ قبلَ محملها ، فرأى طائفةٌ مِنْ
أهلِ العلمِ أن لا يعجلها . وبه يقولُ سُنيانُ الثوريُّ . قال : أحبُّ إليَّ أن

زكاته العام الأول لهذا العام . وروى أبو داود الطيالسي من حديث أبي رافع
بلفظ : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال لعمرته إنا كنا تعجلنا صدقة مال العباس
رضي الله عنه عام أول كذا في التلخيص ، وفيه أيضاً دليل على جواز تعجيل
الصدقة .

قوله : (وفي الباب عن ابن عباس) أخرجه الدارقطني عنه أن النبي صلى الله
عليه وسلم بعث عمر ساعياً فأتى العباس فأغظ له فأخبر النبي صلى الله عليه وسلم . فقال
إن العباس قد أسلفنا زكاة ماله العام والعام المقبل . وفي إسناده ضعف ، وأخرجه
أيضاً هو والطبراني من حديث أبي رافع نحو هذا وإسناده ضعيف أيضاً ، ومن
حديث ابن مسعود أن النبي صلى الله عليه وسلم تعجل من العباس صدقة سنتين ،
وفي سنده محمد بن ذكوان وهو ضعيف . قال الحافظ في الفتح بعد ذكر هذه
الروايات : وليس ثبوت هذه القصة في تعجيل صدقة العباس ببعيد في النظر
بمجموع هذه الطرق والله أعلم انتهى .

قوله : (وقد روى هذا الحديث عن الحكم بن عتيبة عن النبي صلى الله عليه
وسلم مرسل) أي وهو مرسل ذكر الدارقطني الاختلاف فيه على الحكم ورجح
رواية منصور عن الحسن بن مسلم بن يناق عن النبي صلى الله عليه وسلم مرسلاً ،
وكذا رجه أبو داود ، وكذا في التلخيص .

قوله : (فرأى طائفة من أهل العلم أن لا يعجلها) وهو قول مالك قال :

لا يُعَجَّلُهَا . وقال أكثر أهل العلم إن عَجَّلَهَا قَبْلَ مَحَلِّهَا أَجْزَأَتْ عَنْهُ .
وبه يقول الشافعي وأحمد وإسحاق .

الزكاة إسقاط الواجب ولا إسقاط قبل الوجوب وصار كالصلاة قبل الوقت
بجامع أنه أداء قبل السبب إذ السبب هو النصاب الحول ولم يوجد . قال ابن
الهام في جوابه : قلنا لا نسلم اعتبار الزائد على مجرد النصاب جزءاً من السبب
بل هو النصاب فقط والحول . تأجيل في الأداء بعد أصل الوجوب ، فهو كالدين
المؤجل ، وتعجيل المؤجل صحيح فالأداء بعد النصاب كالصلاة في أول الوقت
لا قبله ، وكصوم المسافر رمضان لأنه بعد السبب . وبدل على صحة هذا الاعتبار
ما في أبو داود والترمذي من حديث علي أن العباس سأل النبي صلى الله عليه وسلم
في تعجيل زكاته الحديث .

قوله : (وقال أكثر أهل العلم إن عجلها قبل محلها أجزأت عنه ، وبه يقول
الشافعي وأحمد وإسحاق) وهو قول الحنفية وهو الحق . واستدلوا بحديث الباب
وبحديث أبي هريرة : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم عمر على الصدقة فقيل منع
ابن جميل وعالده بن الوليد وعباس عم النبي صلى الله عليه وسلم الحديث ، وفيه :
وأما العباس فهي على ومثلها معي ، رواه مسلم . قال النووي قوله : فهي على
ومثلها معها معناه أني تسلفت منه زكاة عامين . وقال الذين لا يجوزون تعجيل
الزكاة معناه أنا أؤديها عنه . قال أبو عبيد وغيره : معناه أن النبي صلى الله عليه
وسلم أخرها عن العباس إلى وقت يسارة من أجل حاجته إليها والصواب أن معناه
تعجلتها منه ، وقد جاء في حديث آخر في غير مسلم : إنا تعجلنا منه صدقة عامين
انتهى كلام النووي .

قلت : أشار النووي إلى ما رواه الطبراني والزار من حديث ابن مسعود أنه
صلى الله عليه وسلم تسلف من العباس صدقة عامين وفي إسناده محمد بن ذكوان
وهو ضعيف ، ورواه الزار من حديث موسى بن طلحة عن أبيه نحوه وفي
إسناده الحسن بن عماره وهو متروك ، ورواه الدارقطني من حديث ابن عباس
وفي إسناده مندل بن علي والعزمي وهما ضعيفان ، والصواب أنه مرسل .

٣٨ - باب ما جاء في النهي عن المسألة

٦٧٥ - حدثنا هنادُ أخبرنا أبو الأحوص عن بيان بن بشر عن قيس بن أبي حازم عن أبي هريرة قال : سمعتُ رسولَ الله صلى الله عليه وسلم يقول : « لَأَنْ يَغْدُوَ أَحَدُكُمْ فَيَحْتَطِبَ عَلَى ظَهْرِهِ فَيَتَصَدَّقَ مِنْهُ وَيَسْتَغْنِيَ بِهِ عَنِ النَّاسِ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَسْأَلَ رَجُلًا أَعْطَاهُ أَوْ مَنَعَهُ ذَلِكَ فَإِنَّ الْيَدَ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ » .

باب ما جاء في النهي عن المسألة

أى السؤال

قوله : (عن بيان بن بشر) الأحوص الكوفي أبى بشر الكوفي ثقة ثبت من الخامسة (عن قيس بن أبي حازم) البجلي الكوفي ثقة من الثانية مخضرم (لأن يغدو أحدهم) بفتح اللام ، والغدو السير في أول النهار . وغالب الخطابين يخرجون كذلك ، ويطلق على مطلق السير إطلاقاً شائعاً فيمكن حمله على الحقيقة وعلى المجاز الشائع (فيحْتَطِبُ) بالنصب عطف على يغدو أى يجمع الحطب (على ظهره) متعلق بمقدر هو حال مقدرة أى حاملاً على ظهره أى مقدراً حمله على ظهره إذ لا حمل حال الجمع بل بعده ، وإنما حال الجمع بل بعده وإنما حال الجمع تقدير الحمل (فيتصدق منه ويستغنى به) عطف على الفعل السابق وأن مع مدخولاتها مبتدأ خبره قوله خير ، أى ما يلحقه مشقة الغدو والاحتطاب وتصدق والاستغناء به خير من ذل السؤال ، قاله أبو الطيب السندی (فإن اليد العليا خير من اليد السفلى) اليد العليا هى المنفقة والسفلى هى السائلة ، فى الصحيحين عن ابن عمر رضى الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال وهو على المنبر وذكر الصدقة والتعفف والمسألة : اليد العليا خير من اليد السفلى ، فاليد العليا هى المنفقة والسفلى هى السائلة : وذكر الحافظ فى الفتح أحاديث فى هذا ثم قال : فهذه الأحاديث متضافرة على أن اليد العليا هى المنفقة معطية وأن السفلى هى السائلة ، وهذا هو المعتمد وهو قول الجمهور (وابدأ بمن تعول) خطاب للشفق أى ابدأ فى الإنفاق بمن تمون ويلزمك نفقته من عيالك فإن فضل شيء فلغيرهم .

وفي الباب عن حكيم بن حزام وأبي سعيد الخدري والزبير بن العوام وعطية السعدي وعبد الله بن مسعود ومسعود بن عمرو وابن عباس وثوبان وزيد بن الحارث الصدائي وأنس وحبشي بن جنادة وقبيصة بن مخارق وسمرة وابن عمر .

قال أبو عيسى : حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح غريب يستغرب من حديث بيان عن قيس .

قوله : (وفي الباب عن حكيم بن حزام وأبي سعيد الخدري والزبير بن العوام وعطية السعدي وعبد الله بن مسعود ومسعود بن عمرو وابن عباس وثوبان وزيد بن الحارث الصدائي وأنس وحبشي بن جنادة وقبيصة بن مخارق وسمرة وابن عمر) أما حديث حكيم بن حزام أخرجه البخاري ومسلم ، وأما حديث أبي سعيد الخدري فأخرجه أيضاً البخاري ومسلم ، وأما حديث الزبير بن العوام فأخرجه البخاري ، وأما حديث عطية السعدي فلي نظر من أخرجه ، وأما حديث عبد الله بن مسعود فأخرجه الترمذي وأبو داود وعنه حديث آخر أخرجه أبو يعلى والغالب على روايته التوثيق ، ورواه الحاكم وصحح إسناده كذا في الترغيب . وأما حديث مسعود بن عمرو فأخرجه البيهقي . وأما حديث ابن عباس فأخرجه أيضاً البيهقي . وأما حديث ثوبان فأخرجه أحمد والبخاري . وأما حديث زيد بن الحارث فلي نظر من أخرجه . وأما حديث أنس فأخرجه أبو داود والبيهقي مطولاً والترمذي والنسائي مختصراً . وأما حديث حبشي بن جنادة فأخرجه الترمذي . وأما حديث قبيصة بن مخارق فأخرجه مسلم وأبو داود والنسائي . وأما حديث سمرة فأخرجه الترمذي وأبو داود . وأما حديث ابن عمر فأخرجه البخاري ومسلم . وفي الباب أحاديث أخرى ذكرها المنذري في الترغيب والترهيب ومن شاء الوقوف على ألفاظ هذه الأحاديث التي أشار إليها الترمذي فليرجع إلى الترغيب .

قوله : (حديث أبي هريرة حديث حسن صحيح) وأخرجه البخاري ومسلم .

٦٧٦ — حدثنا محمود بن غيلان أخبرنا وكيع أخبرنا سُفيان عن عبد الملك بن عمير عن زيد بن عقيبة عن سُمرّة بن جندب قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ الْمَسْأَلَةَ كَدُ يَكْدُ بِهَا الرَّجُلُ وَجْهَهُ إِلَّا أَنْ يَسْأَلَ الرَّجُلُ سُلْطَانًا أَوْ فِي أَمْرٍ لَا بَدَّ مِنْهُ » .
قال أبو عيسى : هذا حديث حسن صحيح .

قوله : (عن عبد الملك بن عمير) بن سويد اللخمي الكوفي ثقة فقيه تغير حفظه وربما دلس من الثالثة (عن زيد بن عقيبة) الفزارى الكوفي ثقة من الثالثة (أن المسألة كد يكد بها الرجل وجهه قال في النهاية : الكد الإتعاب يقال : كد يكد في عمله إذا استعجل وتعب ، وأراد بالوجه ماء وروقه انتهى . وقال السيوطي في قوت المغتدى : كد بفتح الكاف وتشديد الدال المهملة ، وفي رواية أبي داود : كدوح بضم الكاف والدال وحاء مهملة ، وقد ذكر اللفظين معاً أبو موسى المديني في ذيله على الغريبين وفسر الكدوح بالخدوش في الوجه والكد بالتعب والنصب . قال العراقي : ويجوز أن يكون الكدح بمعنى الكد من قوله تعالى (إنك كادح) وهو السعي والحرص انتهى ما في قوت المغتدى (إلا أن يسأل الرجل سلطاناً) وفي رواية أبي داود : إلا أن يسأل الرجل ذا سلطان أى ذا حكم وسلطة بيده بيت المال فيسأل حقه فيعطيه منه إن كان مستحقاً . قال الخطابي : أى ولو مع الغناء فسأله حقه من بيت المال لأن السؤال مع الحاجة دخل في قوله : أوفى أمر لا بد منه انتهى (أوفى أمر لا بد منه) كما في الحلالة والجائحة والفاقة .

قوله (هذا حديث حسن صحيح) وأخرجه أبو داود والنسائي وسكت عنه أبو داود ، ونقل المنذرى تصحيح الترمذى :